

تعذيب المتهم أو الشاهد لجعله على الإقرار أو الشهادة

دراسة فى القانون الرومانى

دكتور

عباس الفزيرى

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه المساعد

كلية الحقوق - جامعة المنوفية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْمَوْتُ وَمَا يُحْيِيهَا
الَّذِينَ الْأَشْيَاءُ كَالْأَشْيَاءِ الْأُولَىٰ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ

بَعْضُ النَّاسِ الْكَافِرُونَ الَّذِينَ يَكْفُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَالَّذِينَ هُمْ يَجْعَلُونَ

ظُنُوقَ الَّذِينَ الْأُولَىٰ

بِأَنفُسِهِمْ

(قُلْ هَٰؤُلَاءِ مِثْلُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ)

تعذيب المتهم أو الشاهد أحملة على الاعتراف أو الشهادة دراسة فى القانون الرومانى

تناول الباحث موضوعاً فى منتهى الدقة والأهمية، الأهمية من الناحية التاريخية والقانونية خاصة وأن القانون الرومانى هو الأصل التاريخى لشتى القوانين قديمها وحديثها، القديم حين كان التعذيب مشروعاً فى الوصول إلى دليل فى الدعوى... ثم سابر الباحث التطور الذى أصاب « حقوق الإنسان » بدءً من العصر العلمى الرومانى ثم العصر الوسيط إلى أن انتهى سيادته فى العصر الحديث... وأصبح الاعتراف وليد الإكراه - مادياً كان أم أدبياً - مبطلاً للتصرف ولارتكاب الجريمة - أياً كان قدره (حتى ولو كان صادقاً) - استعراض الباحث منطقياً ومتمشياً مع التاريخ التاريخى ومواكباً تطورها فى أسلوب واضح وعبارات دالة على المضمون.

ناهيك أن الباحث قدم قائمة بأسماء الفلاسفة القدامى سواء عند اليونان أم عند الرومان، وكيف كان « للفلسفة الإنسانية » الأثر الواضح فى تهذيب العقوبة، وتقديم الاعتراف سواء للمتهم أم بالنسبة للشاهد « كدليل قوى » فى الدعوى، فى تقييم قانونى وفلسفى معتبراً أن « الاعتراف » فى شكله النهائى - يمكن أن يسقط من فوق عرشه « كسيد للأدلة » إذا أصابه أى نوع من الإكراه أياً كان قدره.

بحث يجمع بين الماضى والعصر الوسيط واستقر مقامه فى الفقه المعاصر واستقرت عليه الأحكام، مما يشير إلى أهميته التاريخية والفلسفية والقانونية فى ضوء « الفقه المقارن » ليكون - وبحق - صالحاً للنشر.

والله ولي التوفيق

الجيزة فى : ٢٠٠٨/١١/١٧

الدكتور محمود السقا

د/ محمود السقا

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه
حقوق القاهرة

مقدمة

أولاً : أهمية الموضوع :

لقد وضع المشرع الجنائي مبدأ هاماً يقضى باعتبار المتهم بريئاً حتى تثبت إدانته . فهذا المبدأ يشير إلى ضرورة الاهتمام بالأدلة الجنائية وتوفير الضمانات لسلامتها . فكثيراً ما يستتبع البحث عن الأدلة مساساً بالحريات الشخصية للمتهم .

وتختلف الأدلة الجنائية فى نوعها وأهميتها ، وإن إتحدت جميعاً فى فرض واحد هو الوصول إلى كشف الحقيقة وبالتالي إلى مرتكب الجريمة . وبدون هذه الأدلة لا يمكن توقيع الجزاء الجنائى على المتهم . وأول دليل يتجه إليه البحث الجنائى عن مرتكب الجريمة هو استعمال نوع من الضغط على المتهم حتى يقر بجريمته . لذلك كان ومازال الاعتراف يعد من أهم أدلة الإثبات الجنائى فى جميع الحضارات سواء كانت قديمة أو حديثة .

على أنه يجب أن لا يغيب عن البال أن الاعتراف دليل تحيط به الشبهات منذ القدم ، نظراً لارتباطه بفكرة التعذيب . فاستجواب المتهم مع تعذيبه لحمله على الاعتراف كانت وسيلة مشروعة فى الأنظمة القانونية القديمة . فقد رأى أرسطو بأن التعذيب يعد من أفضل الوسائل للحصول على الاعتراف . والأمر كذلك بالنسبة للنظام القانونى الفرعونى إذ أقر بشرعية التعذيب كوسيلة لاعتراف المتهم بجريمته⁽¹⁾.

(1) MENU (B) - La torture judiciaire dans l'Egypte pharaonique" . Revue du centre d' études internationales sur la romanité" Paris 4 - 2002 . p. 257 et s.

وقد انتشر نظام التعذيب فى أوربا فى القرن الثانى عشر واستقر على صورة شائعة ، واعتبر من النظم الطبيعية الأساسية فى الإجراءات الجنائية ، فحيث لم يكن ينتج التحقيق أدلة حاسمة قبل المتهم الذى قامت قبله شبهات خطيرة أو حيث لم يستطع المحقق أن يحصل من المتهم المحقق أن يحصل من المتهم على شىء حسب تعبير الأمر الملكى الصادر فى سنة ١٥٣٩ فى فرنسا كان المحقق يلجأ إلى نظام التعذيب للحصول على الاعتراف . وكان هذا التعذيب يبدو فى نظر الناس طبيعياً عادياً إلى درجة أنهم كانوا يسمونه فى اللغة الجارية " الاستجواب القضائى " (١).

وقد جرى العرف فى أوربا فى تلك الفترة الزمنية على سلوك طريقين ، إما إستجواب المتهم فى سرية كاملة وبدون وجود مدافع عنه مع تحليفه اليمين على أن يقول الحقيقة وبذلك كانى حصل منه المحقق على اعتراف كانوا يسمونه بالاعتراف الإختيارى وإما طريق الاستجواب تحت التعذيب للحصول على الاعتراف الإجبارى . وقد أدى هذا النظام الذى استباح تعذيب المتهمين مادياً ومعنوياً للحصول منهم على اعتراف إلى وضعه على قمة الأدلة .

وأمام قسوة الوسيلة الوحشية وتعرضها للهجوم من قبل الكتاب والفلاسفة تم إلغاؤها بحيث أصبح لا يقبل فى الإثبات إلا الاعتراف الصادر عن إرادة حرة . ولم يعد يتمتع الاعتراف بحجية خاصة وإنما أصبح متروكاً لحرية تقرير القاضى كباقي أدلة الإثبات .

(١) د/ سامى صادق الملا - اعتراف المتهم - المطبعة العالمية - القاهرة - سنة

١٩٨٦ - الطبعة الثالثة - ص ٢.

ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أن الاعتراف مازال حتى الآن وسيلة من وسائل الإثبات الجنائي يترك أمر تقديرها للقاضي ويحاط بمجموعة من الضمانات والقيود التي تجعل المتهم بعيدا عن استخدام وسائل التعذيب في مواجهته . فالنظام الفرنسي مثلا - حيث يطبق نظام التنقيب والتحرى - يدقق في أحكام الاعتراف والاستجواب وضمانات الدفاع في القضايا العادية ، ولكنه في الجرائم المتعلقة بأمن الدولة والتي هي من اختصاص المحاكم العسكرية يخفف من هذه الضمانات والقيود . وفي النظام الأنجلو أمريكي - حيث يطبق النظام الإتهامي - لا يقبل كدليل إلا الاعتراف التلقائي ، ويتشدد فيما يتعلق بسلامة الاعتراف من الضغط أو الوعد أو الوعيد . وهو في ذات الوقت الذي يبطل فيه الاعتراف لهذا العيب يأخذ بحصيلته (١).

وبالرجوع إلى التشريع المصري نجد أن نص المادة (٤٢) فقرة ثانية من دستور سنة ١٩٧١ تنص على أن " كل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة الإكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه " . وتأكيذا لهذا النص الدستوري أضافت المادة ٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فقرة جديدة للمادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " كل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود وتحت وطأة الإكراه أو التهديد به يهدر ولا يعول عليه " .

ورغم ماحوته الدساتير والتشريعات الجنائية الحديثة من ضمانات وقيود تمنع من استخدام التعذيب للحصول على إقرار المتهم فإن القرن العشرين قد شهد عودة التعذيب مرة أخرى وعلى نطاق واسع وأكثر ضراوة وأصبح نقطة سوداء في تاريخ السلطات السياسية التي (١) د/ سامي صادق الملا - المرجع السابق ص ٤ ، ٥ .

راحت تضرب بكل عنف حقوق الإنسان فى المحافظة على كرامته وحرية فى الفكر والوجدان والدين^(١). وعودة التعذيب بهذه الصورة الوحشية يلقى بعبء ثقيل على رجال القانون والاجتماع المدافعين عن حقوق الإنسان فى تحليل إحياء التعذيب فى العصر الحالى ومدى صلته بالماضى ، مع دراسة الأسباب التى تدفع السلطات إلى استخدامه . وهذا ما دفعنى إلى اختيار هذا الموضوع ليكون محل للدراسة .

ثانياً : موضوع الدراسة :

لما كان تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف هو فى جذوره نظام روماني ، نما فى أواخر العصر الجمهورى وأوائل العصر الإمبراطورى ، وكان فى البداية مقصوراً على الأرقام وأهل المستعمرات دون المواطنين الرومانيين ، ثم إمتد فى أوائل العصر الإمبراطورى إلى المواطنين أنفسهم فى جرائم الخيانة العظمى ، ثم صار يطبق فى كل الأحوال .

ولما كان القانون الرومانى يعد بمثابة الأصل التاريخى والمصدر الرئيسى لتشريعات الدول التى تأخذ بالنظام اللاتينى لاسيما التشريع الفرنسى والمصرى فقد وقع إختيارى على دراسة موضوع " أثر التعذيب على إعتراف المتهم " فى القانون الرومانى حتى يتسنى لنا الوقوف على الدوافع التى أدت بالمجتمع الرومانى إلى استعمال التعذيب للحصول على اعتراف المتهم ، وكيف تأثرت الدول الأوربية بذلك .

(١) د/ السيد العربى حسن - التعذيب - دراسة فى تطور العلاقة بين السلطة

والفرد - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٤ ، ص ١١ .

ثالثاً : منهج البحث :

سنعتمد فى هذه الدراسة على المنهج التحليلى وذلك من خلال التركيز على النصوص القانونية والشروح الفقهية التى تناولت هذا الموضوع بالبحث والدراسة ، وذلك بالاعتماد على النصوص التى ورد فى مجموعات جستنيان ومدونته ، مع الإشارة إلى التشريعات الجنائية الحديثة كلما اقتضت الضرورة ذلك .

رابعاً : خطة البحث :

لقد خضع الإجراء الجنائى الواجب إتباعه عند إرتكاب الجريمة للعديد من التغييرات المعتبرة على مر الزمن فى المجتمع الرومانى . فالنظم الأساسية للتحقيق والإتهام والتى تشبعت بها نظم الإجراءات الجنائية الحديثة ، قد تعرضت للعديد من التغييرات والتعديلات والتى يصعب علينا أن نعرض لها فى هذا البحث . لذا فإن دراستنا ستقتصر على الدعوى الجنائية فى القانون الرومانى ودراسة الأشكال المختلفة التى أضيفت إليها .

وفى نطاق الدعوى الجنائية فى القانون الرومانى سنحاول التركيز على مجال من مجالاتها ألا وهو إقامة الدليل ، وبصفة خاصة الدليل المستمد من الاعتراف . إذ أن القانون الرومانى قد اعتبر أن اعتراف المتهم يعلو على كل طرق الإثبات الأخرى الذى حواها هذا القانون حتى ولو كان هذا الاعتراف وليد التعذيب .

وفى الجزء الرئيسى من هذا البحث سيتم التركيز على دراسة التعذيب كوسيلة لحمل المتهم على الاعتراف ، سواء فيما يتعلق بنطاقه وتطوره . فقد أشار القانون الرومانى إلى التعذيب باعتباره الوسيلة

المعاونة فى بناء الدعوى الجنائية ، إذ قد تم تطبيقه فى بداية الأمر على الأرقاء ثم إمتد نطاق تطبيقه إلى العتقاء ، وفى نهاية المطاف تم تطبيقه على المواطنين الرومانيين . وبعرض العديد من الأمثلة نستطيع الوقوف على التطور الذى حدث لهذه الوسيلة التى أصبحت وسيلة عادية من وسائل الإثبات الجنائى ، إذ أن هناك بعض الجرائم المهمة مثل جريمة الخيانة العظمى Crime de lese . majeste التى أصبح استخدام التعذيب فيها شبه ملزم .

كما أننا سنعرض فى هذا البحث لتعذيب الشاهد لحمله على الشهادة لاسيما فى ظل العصر الإمبراطورى ، حيث أن تعذيبه كان لا يختلف عن تعذيب المتهم ، بل كان يتم التعسف فى استخدامه من قبل المحققين إذا كان الشاهد من طبقة الأرقاء . ولن ننسى فى خضم هذا البحث أن نعرض لبعض التطبيقات الخاصة بالتعذيب ، وبصفة خاصة تعذيب المسيحيين فى العهود الأولى للعصر الإمبراطورى .

كما أننا سنهتم فى هذا البحث بعرض الوسائل التى كان يستخدمها الرومانيون فى التعذيب والتى ورد ذكرها فى المصادر القانونية والأدبية للقانون الرومانى .

وفى نهاية المطاف سنحاول عرض وجهات النظر الخاصة ببعض مفكرى الرومان حول التعذيب كوسيلة لحمل المتهم على الاعتراف .

ومن ثم تكون خطة الدراسة على النحو التالى :

الباب الأول : تاريخ الاعتراف ودوره فى الإثبات الجنائى .

الباب الثانى : نطاق التعذيب ووسائله .

الباب الأول

تاريخ الاعتراف ودوره فى الإثبات الجنائى

إن البحث عن الأدلة المثبتة لوقوع الجريمة ونسبتها إلى المتهم هو من الموضوعات الرئيسية فى الإجراءات الجنائية. إذ بدون إثبات الجريمة قبل المتهم لا يمكن توقيع الجزاء الجنائى عليه .

ولما كانت القاعدة الأساسية فى المواد الجنائية هى براءة المتهم حتى تثبت إدانته ، فكان لابد من الاهتمام بالأدلة الجنائية وتوفير الضمانات لسلامتها . فكثيراً ما يستتبع البحث عن الأدلة مساساً بالحريات الفردية للمتهم .

ولما كان الاعتراف يعد من الأدلة الأساسية التى يسقط بها المتهم عن نفسه قرينة البراءة الأصلية ، فكان لابد من إحاطته بضمانات تضمن سلامته من الناحية القانونية وتكفل صدقة موضوعاً .

وإذا كانت القوانين الجنائية الحديثة تضع العديد من الضمانات للاعتراف بحيث لا يكون هناك نوع من التأثير على المتهم لحمله على الاعتراف فإنه لا يجب أن يغيب عن البال أن هذا الدليل تحيطه الشبهات، ويرجع هذا إلى أن ماضيه متقل بالأوزار ، فقد لازمت فكرة التعذيب اعتراف المتهم عند اليونان ، فقد كان أرسطو نفسه يرى أن التعذيب أحسن الوسائل للحصول على الاعتراف ، ثم عند الرومان لاسيما أواخر عصر الجمهورية الرومانية.

وقد إرتبط الاعتراف عند الرومان بالتطور التاريخي للدعوى الجنائية ، وهذا ما يفرض علينا التطرق لهذا الموضوع من خلال الفصلين الآتيين :

الفصل الأول : نظرة تاريخية حول الدعوى الجنائية فى القانون الرومانى .

الفصل الثانى : دور الإعتراف فى الإثبات الجنائى .

الفصل الأول

نظرة تاريخية حول الدعوى الجنائية

فى القانون الرومانى

كان النظام القانونى الرومانى - فى ظل العصر الجمهورى يتضمن لنوعين من الجرائم ، لم يتم التمييز بينهما إلا فى مطلع القرن الرابع قبل الميلاد ، هما الجرائم الخاصة ، والجرائم العامة ^(١).

وتكون الجريمة خاصة إذا ما خالف مرتكبها مبدأ من المبادئ التى تحمى المصلحة الفردية . فهى التى ينتج عنها حدوث ضرر لشخص أو لآخر ومن ثم يتم ملاحقة مرتكبها . وهذه الجريمة تفسح المجال لتوقيع عقوبة خاصة تتمثل بصفة عامة ، فى دفع مبلغ من النقود

MOMMSEN " Le droit pénal romain " . Paris . 1907. vol. I. p. (١) 202.

LAINGUI – LEBIGRE " Histoire du droit pénal " . Paris . 1979. vol. 2. P. 17 – Four- NIER (P.J. M) " Essai sur l'histoire du droit d'appel en droit romain et en droit français" Thèse . paris . 1881. p. 28 et s.

على بدوى - أبحاث التاريخ العام للقانون - مطبعة مصر - سنة ١٩٤٧ - الجزء الأول - الطبعة الثالثة - ص ١٠٨ .

د/ عبدالمنعم درويش - رؤية تحليلية لوظيفة العقوبة فى القانون الرومانى . " فكرتى الردع العام والخاص " مع الإشارة للوضع فى الفقه الإسلامى - دار النهضة العربية - الطبعة الأولى ٢٠٠٥ - ص ٤٨ وما بعدها حيث قد أشار إلى التطور التاريخى الذى أدى إلى تقسيم الجرائم إلى جرائم عامة وجرائم خاصة ، وعرض للخلاف الفقهى الذى ثار حول هذه المسألة .

إلى من أصابه ضرر من الفعل الإجرامى . وكان يتم تحقيق ذلك باستخدام أحد أشكال الدعاوى الخاصة (١).

وتكون الجريمة عامة إذا كان يترتب عليها تكدير الأمن أو السلام الاجتماعى ، وتتضمن تعدى على قاعدة قانونية من القواعد التى تحمى المصلحة العامة . فالضرر الناتج عن الجريمة لا يمس فرد من أفراد المجتمع ، وإنما يمس المجتمع بأكمله سواء تمثل ذلك فى تكدير أمنه أو سلامة الاجتماعى .

وفى مثل هذا النوع من الجرائم كانت تتولى الدولة الدفاع عن المصلحة الاجتماعية . وكان العقاب الذى يوقع على مرتكب الجريمة عقابا عاما يتم الحكم به من خلال دعوى جنائية عامة . فطرفى الدعوى هنا ليسوا شخصان متنازعان كما فى الدعاوى الخاصة ، وإنما طرفيها يتمثلا فى المتهم من جهة والمجتمع من جهة أخرى ويتولى الدفاع عنه وسيط يمثله . وهذا النوع من الدعاوى هو الذى سيكون محلا للدراسة .

وقد خضعت الدعوى الجنائية للتطور عبر الأزمنة ، بسبب غلبة الطابع الإجرائى على الطابع الموضوعى للقانون الخاص فقد أدى تنوع وإختلاف صور الجانب الإجرائى إلى صعوبة صياغة نظرية عامة للقانون العقابى ، وإتسام نصوصه بعدم الوضوح . وكان من مفاد ذلك مكنة التمييز بين ثلاثة أنواع من الإجراءات :

MOMMSEN. Op.cit. p. 202 – Laingui – Le Bigre. Op. cit. 17. (١)

د/ محمد كامل أمين ملش - التاريخ العام للقانون والقانون الرومانى -
المطبعة الرحمانية - سنة ١٩٢٧ - ص ٤٠٥ .

١ - الاستئناف أمام مجالس العامة .

٢- الإجراءات العادية أمام المحققون .

وهذين النوعين من الإجراءات يطلق عليهما القانون العقابي العادى ، والجزاء الذى يوقع عند إتباع هذه الإجراءات جزاء عادى .

٣ - الإجراءات غير العادية ، ويطلق عليها القانون العقابى غير العادى ، والجزاء الذى يوقع عند إتباعها جزاء غير عادى ولمزيد من الإيضاح لهذه الإجراءات نعرض لها من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول : نظام الاستئناف الجنائى أمام المجالس الشعبية

La procedure devant les comices.

المبحث الثانى : نظام المحققون La procedure devant les
quaestiones.

المبحث الثالث : المحاكم غير العادية La cognitio extra
ordinem.

المبحث الأول

نظام الاستئناف أمام المجالس الشعبية^(١)

أولاً : مضمونه :

فى بداية العصر الجمهورى كان قد عرف المجتمع الرومانى نوع من الإجراء الجنائى منح سلطات مطلقة للحاكم يستطيع بمقتضاها أن يوقع العقوبة بدون تحقيق رسمى . وقد أطلق الغالبية العظمى من الفقهاء على هذا الإجراء مسمى " La cognitio " . فلم يكن فى روما فى ذاك الوقت أية تنظيم قانونى يحدد لكيفية نشأة الدعوى ومتابعة سيرها حتى إنتهاءها . فالحاكم الذى كان يعتبر ممثلاً للمجتمع كان يمكنه أن يهجر هذا الإجراء أو يأخذ به فى أية لحظة من اللحظات . فهو باعتباره صاحب السلطة يكون حراً فى قبول البلاغات واستدعاء الشهود أو رفضها . وكان الدفاع لا يستطيع أن يبدى دفاعه إلا إذا منح تصريح بذلك^(٢).

(١) لقد ارتبط نشؤ القانون العقابى بظهور نظام الاستئناف الجنائى أمام المجالس الشعبية .

انظر د/ عبد المنعم درويش - المرجع السابق ص ٣٧ ، ٣٨ .

HONORE (V) " De l'appel en droit romain et dans l'ancien droit français " Thèse Douai . 1879. p. 31.

HUMBERT (M): " le tribunat de la plebe et le tribunal du peuple : Remarques sur l'histoire de la provocatio ad populum " Mel . de l'Ecole française de Rome 1988 . p. 431.

MOMMSEN . op. cit. vol . 2. p. 3. (٢)

فالحاكم بما كان يتمتع به من سلطة ولائيه كانت له سلطات واسعة تشمل سلطة التعزير والتأديب والإصلاح ، وسلطة البوليس وسلطة توقيع الجزاء .

فالحاكم كان هو المسيطر على الدعوى الجنائية برمتها ، ومع ذلك كان يحترم القيود التي تفرضها الأعراف السائدة أو القانون ، مثل تحريم بتر الأعضاء الجسدية أو تشوييها ، وكذلك حصر إستخدام التعذيب على الأرقاء فقط . كما كان يحترم مختلف قواعد السلوك الاجتماعي ذات المفهوم العام والتي يملئها العقل أو ظروف الحياة .

ونظرا لعدم وجود قواعد أمره تحد من سلطته في هذا الشأن ، فإن تطبيقه لهذه القواعد كان لا يتم بصرامة مطلقة إذ كان يغض الطرف عنها في بعض الأحيان .

وهذا الإجراء العتيق قد خضع للتطور ، وكان الدافع وراء هذا التطور هو محاولة الحد من تعسف الحاكم في استخدام سلطته المطلقة وذلك بمحاولة وضع قيود محددة يتقيد بها الحاكم في ممارسته سلطته . وبداية هذا التطور تتمثل في موافقة *valerius publicola* في عام ٥٠٩ قبل الميلاد على القانون الذي أطلق عليه حق الاعتراض " *La loi de provocation* " للحد من السلطة الكبيرة الذي يتمتع بها الحاكم ومنح الفرصة للمحكوم عليه أن يوجه نداء إلى الشعب ^(١) . ثم وضع قانونين آخرين يتعلقان بذات الموضوع أحدهما صدر في عام ٤٤٩ قبل الميلاد وكان موضوعه ينصب على تحريم تنفيذ الحكم من قبل الحاكم قبل توجيه النداء إلى الشعب والثاني صدر عام ٣٠٠ ق.م ، وكان موضوعه يركز على تحديد السلطة التي يتمتع بها الحاكم .

(١) لمزيد من التفاصيل حول القوانين التي وضعها فاليري وحول الإجراء المتعلق بتوجيه نداء من قبل المحكوم عليه إلى الشعب أنظر :

EDOARD LABOULKAYE " Essai sur les lois criminelles des Romains . Paris . 1845. p. 85 et s.

وهناك بعض المصادر الأدبية التي تشير إلى أن الإجراء الخاص بتوجيه نداء إلى الشعب من قبل المحكوم عليه كان موجوداً في ظل العصر الملكي باعتباره من قبيل الأعراف السائدة في المجتمع الروماني، إلا أنه أصبح قانوناً في ظل العصر الجمهوري ، وقد أشار شيشرون إلى ذلك بقوله " إن الظروف التي عرض فيها فاليري قانونه الأول على الشعب كان يوجه النداء إلى المجالس المثوية ، وأنه كان يحرم على القضاة تنفيذ الحكم على مواطن روماني قبل أن يمنحه الحق في توجيه نداء إلى الشعب . إذا فهذا النداء كان يوجه ضد الأحكام التي يصدرها الملوك ، وهذا ما تؤكد المؤلفات الخاصة بالحبر الأعظم أو الكهنة ومؤلفاتنا " (١).

وفيما يتعلق بمضمون قانون فاليري نجد أنه كان يقر بحق المواطنين الرومان في توجيه نداء إلى الشعب إذا ما تم الحكم عليهم بعقوبة رئيسية أو بعقوبة مالية تتجاوز تلك المحددة بنص القانون ، بقصد إلغاء الحكم الذي أصدره الحاكم (٢). وفي هذه الحالة يلتزم الحاكم بتقديم كل العناصر الأساسية لممثلي الشعب التي تمكنهم من إصدار حكم جديد . وهذا الإجراء كان يطلق عليه " anquisitio " وكان يسبق صدور الحكم ويقتضى تكليف المحكوم عليه بالحضور ويحدد له اليوم وينظم المناقشة في موضوع الحكم ، وكان المحكوم عليه ملزم بتزويدهم بالضامن الذي يضمن حضوره في الأيام المحددة لنظر الاستئناف .

FASANO® " La torture judiciaire en droit romain " . Thèse – (١) université de Neuchatel . 1997. p. 25 et s – BARDOT (H) " Essai sur les voies de recours contre les jugements en droit romain " . Thèse . Paris . 1873.p. 36.

MOMMSEN . op. cit. Vol. p. 46 et s.

(٢)

وقد أكد ذلك الفقيه LIVE. TITE بقوله " يجب على المحكوم عليه أن يقدم مجموعة من الضامين ، وكل ضامن يلتزم بدفع ثلاثة آلاف آس . أما فيما يتعلق بعددهم فقد حددته المجالس الشعبية بعشرة مثل العدد الذى يتطلبه التحقيق ^(١) . وإذا لم يقدم المحكوم عليه ضامين فإنه يودع فى السجن على سبيل الحبس الاحتياطى .

وفى هذا الإجراء المسمى Lanquiritio يدير الحاكم التحقيق باعتباره وزير عام وليس باعتباره قاضى جنائى ، إذ يثبت أو يدعم التحقيق خلال ثلاث إجتماعات غير رسمية للشعب ، يفصل بينهما بعض الأيام الذى يتسلم فيها الأدلة . ويكون المحكوم عليه حراً فى إيداء دفاعه سواء بنفسه أو بواسطة محامى . وفى الجلسة الرابعة . أى بعد أربع وعشرون يوماً من الاجتماع الثالث - يستدعى المجلس للتصويت على نقض الحكم أو الموافقة عليه . والتصويت كان يتم بطريقة سرية وفقاً لقانون كاسيا تابيلاريا " Lek Cassia tabellaria " الصادر عام ١٣٧ قبل الميلاد .

وإذا أصر الحاكم على تنفيذ الحكم بالإعدام دون أن يضع فى اعتباره النداء الموجه إلى الشعب فإن تصرفه فى هذه الحالة يماثل تصرف الفرد الذى يرتكب جريمة قتل ، ومن ثم يعاقب باعتباره مرتكباً لجريمة قتل وفقاً لقانون بورسيا Lex porcia ^(٢) .

FASANO. (R) . op. cit. p. 26. (١)

MOMMSEN. Op. cit. vol. I. p. 193. (٢)

ثانياً : الآثار التى تترتب على الاستئناف أمام المجالس الشعبية :

لم توضح المصادر القانونية والأدبية للقانون الرومانى إلى أى من المجالس يستطيع المحكوم عليه أن يوجه نداءه إليها (يسأنف الحكم الصادر ضده أمامها) . ولذلك فإنه من المحتمل أن يكون إستئناف المحكوم عليه أمام المجالس القبلية " Les comices Tributes " إذا كانت العقوبة مالية وتتجاوز الحد المنصوص عليه فى القانون ويكون الإستئناف أمام المجالس المئوية " Les comises centuraites " إذا كانت العقوبة هى الإعدام^(١).

وفيما يتعلق بطبيعة وآثار حق الإستئناف أمام المجالس الشعبية نجد أن الفقهاء قد إنقسموا حول هذا الموضوع .

فقد أكد الفقيه مومسن^(٢) أن حق الاعتراض La provocatio هو ، استئناف حقيقى ذو أثر واقف ، وعن طريقه يستطيع المواطن أن يعرض الحكم الصادر ضده أمام المجالس الشعبية ويطلب إلغائه . والحكم الذى يصدر من المجالس الشعبية يأخذ طبيعة الحكم الصادر من محكمة ثانى درجة.

(١) محمد معروف الدواليبى - الوجيز فى الحقوق الرومانية وتاريخها - مطبعة الجامعة السورية - الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٩ - فقد أشار إلى التفاصيل الخاصة بالمجالس القبلية والمجالس المئوية .

GIRARD " Histeire de l'organisation judiciaire des Romains " . Paris . 1901 - p. 113 - 114 - MOMSEN . op. cit. vol. I. p. 193 et .s.

MOMMSSEN. Op. cit. vol. I. p. 197.

(٢)

إلا أن هذه النظرية قد استبعدت من قبل البعض الآخر من الفقهاء، إستناداً إلى أن الحاكم لا يصدر حكماً قضائياً يتم إستئنافه أمام المجالس الشعبية، وإنما حينما يعرض عليه النزاع فإنه ينظر إليه بوصفه محقق، يدير التحقيق وينتهى منه إلى إقتراح عقوبة معينة، ثم يعرض هذا الإقتراح على المجالس الشعبية التى تتولى إصدار الحكم. وبمعنى آخر فإن الحاكم حينما ينظر الإدعاء فإن عمله فى مثل هذه الحالة يماثل عمل النيابة العامة التى تتولى تحقيق الإدعاء وتكفيه ثم تحيل الإدعاء إلى المحكمة لتتولى الحكم فيه. فلا يوجد فى مثل هذه الحالة إلا حكم واحد يصدر من قبل المجالس الشعبية^(١).

أما الفقيه كونكل Kunkel وبعض الفقهاء المحدثين فقد رأوا أن الدعاوى التى تنظر أمام المجالس الشعبية هى تلك التى تتعلق بالأشخاص المتهمين فى جرائم سياسية. ومن ثم فإن الاستئناف أمام المجالس الشعبية كان له أثر واحد يتمثل فى عرض المتهم فى قضية صحيحة على المجالس الشعبية، وأيضاً على أحد القناصل الذى يعمل بتوجيه من الحاكم^(٢).

وإذ كان هناك بعض الشكوك مازالت قائمة حول مفهوم وطبيعة الاستئناف أمام المجالس الشعبية فإن هناك بعض الصفات الثابتة لهذا الاستئناف. فالاستئناف لا يحدث إلا بواسطة مواطنين رومانيون، وبالتالي فإن النساء والأجانب والأرقاء لا يتمتعون بهذا الحق فى

(١) LAINGUI. Histoire du droit penal " p. 27.

(٢) FASANQ (R) . op. cit. p. 29.

مواجهة سلطة الحاكم . وبمعنى آخر فإن طريق الدعوى الشعبية يكون مفتوحا بالنسبة للمواطن الرومانى الذى يقطن فى روما أو القرى المحيطة بها فى حدود مسافة ميل منها . أما فى المدن والقرى الأخرى فإن الحاكم يتمتع بكامل سلطته .

وإذا كانت العقوبة التى تم إعلانها هى العقوبة الرئيسية فإن الذى يتولى تنفيذها هو الجلاذ Le carnifex⁽¹⁾ تحت إشراف أحد الموظفين المختصين بالتنفيذ Tresviri capitales ، وهؤلاء الموظفون المرؤسون هم الذين يسهرون على تنفيذ عقوبة الإعدام ، ويقومون بدور البوليس ويتولون تنفيذ الحبس الاحتياطى ، ويقومون على خدمة السجون .

وظلت المجالس الشعبية تمارس هذا الاختصاص حتى مطلع القرن الثانى قبل الميلاد ، وهى الفترة التى إنحدرت فيها الوظيفة

(1) والجلاذ Le carnifex : هو أحد العبيد الذى يقوم بدور الجلاذ تحت إشراف أحد الحكام المختصين بالإشراف على التنفيذ. وقد أكد ذلك الفقيه بمبينيوس Pomponius بقوله " فى ذات الوقت تم تعيين أربعة حكام يتولون إدارة الطرق العامة ، وثلاثة حكام آخرين يسهرون على حماية العملات النحاسية والنقود والذهب ، وثلاثة آخرين التفتيش السجون والإشتراك فى تنفيذ العقوبات " .

D. 1 - 2 - 3 - 30. Pomponius.

" Dans le même Temps , on créa quatre magistrats pour aviure l'intendance des chemins publics, Trois autres pour veiller sur la monnie de cuivre d'argent et d'or , et trois autres qui avoient l'inspection des prisonnes , et qui intervenoient dans les cas ou il s'agissoit d'infliger des peines".

القضائية لهذه المجالس ^(١) فالعدد الزائد فى الدعاوى وطول إجراءات التقاضى ، وصعوبة تحديد المشاكل المعقدة ، ونقص الضمانات التى تحيط بهذه الوسيلة وبصفة خاصة تجاه النساء والأجانب والعتقاء أدى إلى عدم التوافق فى الأحكام التى تصدرها هذه المجالس ، وهذا ما أدى بدوره إلى تغيير وتعديل الدعوى الجنائية ، وخلق نظام جديد لهاسمى بنظام المحققون .

LEBIGRE (L). op. cit. vol. 2 . 15 et s – MOMMSEN . op. cit. (١)
vol. 2. p. 1 et s.

HMMBERT " Le tribunaat de la plibe et le tribunal du peuple
remarques sur l'histoire de la provocatio ad populum " , in
Melanges de l'Ecole française de rome , Antiquite (MEFRA).
1988 . p. 421 et .

المبحث الثانى

نظام المحققون

وفى هذا المقام يمكن التمييز بين نوعين من الإجراءات :
الإجراءات غير العادية ، والإجراءات العادية الخاصة بنظام المحققون ،
وبالمقابل لذلك التمييز بين نوعين من المحاكم هما المحاكم الخاصة
بالعدالة الجنائية غير العادية ومحاكم العدالة الجنائية العادية ، ونعرض
لهما من خلال الآتى :

أولاً: محاكم العدالة الجنائية غير العادية :

كانت أول بادرة للتغيير فى النظام الجنائى هو استئثار مجلس
الشيوخ بحق توقيع العقاب الجنائى - مستقلاً فى ذلك عن المجالس
الشعبية - على من يرتكبون جرائم خطيرة أو جرائم تمثل خطراً بالنسبة
لأمن الدولة مثل جرائم التمرد أو المؤامرة باعتبار أن المجلس أصبح
هو المسؤول عن حماية النظام الجمهورى من حدوث أى فعل يؤدى إلى
تدمير النظام القائم . ففى مطلع القرن الثانى قبل الميلاد - حيث لم
تكن أحكام المجالس الشعبية قد ألغيت بصفة رسمية - كان مجلس
الشيوخ هو المكلف بملاحقة المجرمين والحكم عليهم فى الحالات
الواقعية من خلال تشكيله لمحاكم غير عادية *quaestiones* " *extraordinariae* " فالعديد من الوقائع كان معاقبا عليها قبل أن
يصبغ عليها صفة الإجرام . وعلى إثر ذلك تم إنشاء مجموعة من هذه
المحاكم بقرارات شعبية . وتتألف كل محكمة من هذه المحاكم من محكم
" Jary " يتم توجيهه وقيادته من قبل قنصل أو بريطور " ويتم إختيار

المحکم من قبل مجلس الشيوخ . وتمارس هذه المحاکم وظيفتها وفقاً لإجراء يحدد في كل حالة من الحالات ، وتصدر أحكامها غير القابلة للإستئناف باستخدام الدعاوى الشعبية (حق الاعتراض)^(١).

وقد ظلت هذه المحاکم تمارس وظيفتها باعتبارها مكملة للنظام القديم ، إذ أن حق الاستئناف أمام الشعب لم يلغى نهائياً إلا بعد إنشاء محاكم العدالة الدائمة ، وتصنيف الجرائم وتحديدتها في مجموعات محددة . وهذه المحاکم كانت تضم قضاة يختلف عددهم وفقاً لنوع الدعاوى المنظورة أمامهم ، ومن ثم أصبحت هذه المحاکم هي النظام القضائي العادي للملاحقة الجنائية في روما حتى مطلع العصر الإمبراطوري.

ثانياً : محاكم العدالة الجنائية العادية :

تم إنشاء أول نظام للمحقق الدائم سنة ١٤٩ قبل الميلاد ليتولى العقاب على تحصيل الأموال بطريقة غير مشروعة من قبل الموظفين العموميين وإعادتها إلى الأقاليم التي إغتصبت منها^(٢). وكان يتألف من محكمين ينتمون إلى طبقة مجلس الشيوخ برئاسة بريطور الأجانب والذي كان يختص بالفصل في المنازعات التي تثور بين المواطنين الرومان والأجانب.

FASANO (R) . op. cit. p. 33 et s – BONJEAN (L.B) : (١)
Exposition historique du systeme des action chez les romain" –
paris 1839 . p. 405.

MATTELIN (M) " Essai sur l'organisation judiciaire à Rome "
thèse – caen- 1880 p. 27.

NICOLET " les lois judiciaires et les tribunaux de concussion (٢)
. Travaux recents et directions de recherches . in A N R W . I. 2
. pp. 197.

وفى نهاية القرن الثانى قبل الميلاد أو بصفة خاصة فى فترة حكم الإمبراطور سيلا SYLLA تم إنشاء محاكم عادية أخرى لتتولى العقاب على الجرائم السياسية وجرائم القانون المشترك من قبيل هذه المحاكم ما يلى :

١ - المحاكم المختصة بنظر جرائم الفساد أو الرشوة الانتخابية

De ambitu

وهذا النوع من المحاكم قد أنشأ بهدف النظر فى كل جرائم الفساد أو الرشوة المتعلقة بالانتخابات . وقد اختلفت العقوبة التى كانت توقع على مرتكب الجريمة بالنظر إلى الإصلاحات التشريعية التى حدثت لاحقا . فكانت تتمثل هذه العقوبة فى البداية فى الإستبعاد المؤقت من المكاتب العامة أو مجلس الشيوخ ، ثم تحولت العقوبة إلى استبعاد نهائى .

لكن إذا كانت الجرائم التى ترتكب بصدد الانتخابات بسيطة ولا تؤثر فى نتيجة الانتخابات ، فإن العقوبة التى كانت توقع تقتصر على الغرامة المالية فقط ^(١).

٢ - المحاكم المختصة بنظر الجرائم المتعلقة بالتعدى على هيبة الدولة

De maiestate

وهذا النوع من المحاكم قد تم إنشاؤه بغية ملاحقة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم الخيانة العظمى " Le crime de lese - majeste " . وكان يقصد بهذه الجريمة فى البداية كل الاعتداءات التى تمس عظمة وجلال الشعب الرومانى ، ثم إتسع نطاقها بعد ذلك بحيث أصبح يدخل فى مضمونها أى إعتداء على أمن وإستقلال وهيبة الدولة الرومانية أو مصالحها العامة .

CHAIGNE " L'ambitus et les moeurs electorales des (١) Romains" . Paris 1911

وقد عرف الفقيه أولبيان هذه الجريمة بقوله^(١) " إن جريمة الخيانة العظمى هي التي ترتكب ضد الشعب الروماني أو ضد أمنه وسلامته... "

وقد أشار الفليسوف شيشرون^(٢) إلى أن تعبير La majeste لايعنى شئى آخر سوى عظمة الشعب الروماني والتي تعنى الحفاظ على سلطته الشرعية وحقوقه ، ومن ثم فإن الاعتداء عليها يحدث من قبل الشخص الذى يحرض على الثورة أو يثير الفتنة فى المجتمع .
والعقوبة التى كانت توقع على من يرتكب هذه الجريمة هي عقوبة الإعدام اللهم إلا إذا استطاع المحكوم عليه أن يفلت من تنفيذ العقوبة بالإبعاد الاختيارى .

٣ - المحاكم المختصة بجرائم الاعتداء De iniuriis

وهذه المحاكم تختص بجرائم الاعتداء التى تتصف بالجسامة مثل الاعتداء على المسكن أو الضرب . وقد تم إنشاء هذا النوع من المحاكم فى العهد الأخير من الجمهورية بمقتضى قانون كورنيليا للاعتداء والذى أصدره الديكتاتور سيلا للقضاء على اختلال الأمن والنظام خلال الحرب الأهلية التى سبقت توليه مقاليد الحكم . وكان الغرض من صدور هذا

(١) D. 48 . 1. 1 – ulpien .

" Le crime de lese – majeste est celui qui est commis contre le peuple Romain ou contre sa securite ... "

وقد أشار الفقيه أولبيان إلى العديد من أمثلة هذه الجرائم مثل الشخص الذى يهرب من ميدان القتال بدون إذن قائده أو الشخص الذى ينضم للاعتداء أو يعتدى على المعابد أو يحرض الناس على الثورة أو يحاول قتل الحكام الرومانيين أو يحث رجال الجيش على التمرد ضد الدولة .

FASANo. Op. cit. p. 36.

(٢)

القانون هو القضاء على أعمال العنف بعقوبات فعالة من خلال إنشاء هيئة خاصة مكونة من محلفين تتولى النظر فى هذه الجرائم باعتبارها من قبيل الجرائم العامة (١).

٤ - المحاكم المختصة بجرائم الاستيلاء على الأموال العامة أو

المقدسة De peculatu et sacrilegior

وهذا النوع من المحاكم تم إنشاءه بهدف التصدى لجرائم الإستيلاء على المال العام أو المال المقدس . ومن قبيل هذه الجرائم صناعة عملة مزورة ، تزيف أو تحوير الأوراق الرسمية التى يتم نشرها علنا . وكانت العقوبة التى توقع فى بداية الأمر هى النفى " Le bannissement " ، ثم أصبحت تتمثل فى غرامة مالية تقدر بأربعة أضعاف قيمة المال الذى تم اختلاسه (٢).

٥ - المحاكم المختصة بجرائم الاعتداء على الحياة العامة أو

الخاصة De vi

وهذه المحاكم تختص بالتصدى لجرائم الاعتداء على الحياة سواء كانت عامة أو خاصة ومن أمثلة جرائم الاعتداء على الحياة العامة إستخدام العنف من أجل إعاقة سير الوظائف العامة للدولة سيرا منتظما،

(١) لمزيد من التفاصيل حول قانون كورنيليا للاعتداء ، أنظر د/ عمر ممدوح مصطفى - القانون الرومانى - دار المعارف سنة ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ص ٤٢٨ وما بعدها - محمد كامل أمين شلش - التاريخ العام للقانون والقانون الرومانى -، المطبعة الرحمانية (٤ - ٤ - ٨) .

DIETERLEN " Du delit d'injure " thèse . paris - 1890 .

FASANO (R) . op. cit. p. 37.

(٢)

أو إعاقة مجالسها المختلفة مثل مجالس القبائل أو مجلس الشيوخ .
ومن قبيل جرائم الاعتداء على الحياة الخاصة الأفعال الوحشية التي
ترتكب ضد الأفراد .

والعقوبة التي كانت توقع على النوع الأول من هذه الجرائم هي
الإبعاد أو النفي ، أما العقوبة التي كانت توقع على النوع الثاني منها
هي الغرامة المالية ^(١) .

٦ - المحاكم المختصة بجرائم القتل De sicariis et veneficis

وهذا النوع من المحاكم لا يتصدى فقط لجرائم القتل أو الشروع
فيها أو جرائم القتل بالسم ، وإنما كان يتصدى لجرائم قطع الطريق
والشهادة الزور ، والحريق العمدى . وكانت العقوبة التي توقع في هذه
الحالة هي عقوبة الإعدام وكان الجاني لا يستطيع الإفلات منها إلا
بالإبعاد الإرادى "L'exil volontaire" ^(٢) .

(١) COROI " La violence en droit criminel romain " . Paris 1915 .

(٢) عبدالعزيز فهمي - مدونة جستنيان - عالم الكتب بيروت (٤ - ١٨ - ٥) حيث
قد أشار هذا النص إلى شريعة كورنيليا الخاصة بزمرة الخنجرين الذين
يقصدون قتل الناس باستخدام النبال أو أى جسم صلب يقذف به ولو باليد
كالأحجار ، والأخشاب وقطع الحديد . وأشار هذا النص إلى أن العقوبة التي
توقع في مثل هذه الحالة هي القتل بالسيف قصاصاً .

كما أشار هذا النص إلى السمامين الذين يقتلون الناس بالسم أو العزائم
السحرية ، وأشار إلى العقوبة التي توقع على من يرتكبون هذا النوع من
الجرائم والتي تتمثل في الإعدام .

٧ - المحاكم المختصة بجرائم التزوير De falso

وهذه المحاكم كانت تتصدى للجرائم المتعلقة بتصنيع العملة أو تزويرها وتزوير الوصايا . وفى ظل الإمبراطور Tibere إتسع مدلول التزوير بحيث أصبح يدخل فى نطاق الشخص الذى يتلقى أموالاً بقصد الإدلاء بشهادة مزورة .

وكانت العقوبة التى توقع فى حالة إرتكاب أى جريمة من هذا النوع هى الإبعاد الإختياري أو الإعدام^(٢).

يمكن القول إذن بأنه منذ إنشاء نظام المحققين الدائمين أصبح للقضاء الجنائى قواعده الواجب إتباعها من ناحية ، ومن ناحية أخرى أصبح لكل جريمة عقوبة معينة منصوص عليها^(٢).

وبالرجوع إلى الباب الثامن من الكتاب الثامن والأربعين من موسوعة جستنيان نجد انه قد أشار إلى العديد من جرائم القتل والتسميم التى تدخل فى اختصاص هذا النوع من المحاكم والذى ينطبق عليها قانون كورنيليا الخاص بالقتل والسم .

(١) عبدالعزيز فهمى - مدونة جستنيان - المرجع السابق - (٤ - ١٨ - ٧) حيث قد أشار هذا النص إلى شريعة كورنيليا الخاصة بالتزوير وهى تقضى بمعاقبة كل من يزور سند وصية أو أى سند آخر سواء بكتابتة أو بالتوقيع عليه وكل من يستعمل هذا السند بقراءة مافيه أو بتقديمه لأية جهة وكل من يصطنع ختما لأحد الناس أو ينقشه أو يوقع به وذلك كله متى كان الفعل حاصلًا عمداً بقصد الاضرار والعقوبة المقررة لهذه الجرائم هى الإعدام أو النفي من الأرض .

(٢) د/ عبدالمنعم درويش - المرجع السابق ص ٤٤ .

المبحث الثالث

المحاكم غير العادية

La cognitio extra ordinem

إبتداءً من حكم الإمبراطور أغسطس أصبح نظام المحققون الدائمون غير كافيا لمواجهة الظروف المختلفة لعقاب المجرمين . إذ فى ظل هذا النظام أفلت جزء كبير من العدالة من رقابة السلطة المركزية . فقائمة القضاة أصبحت طويلة بحيث أصبح فى مكنة المحاكم أن يتدخل بفعالية فيما يتعلق بوضع أسماء القضاة ومن ثم يمارس تأثيرا فعالا عليهم . بالإضافة إلى ذلك فإن المحكمين كان يتم إختيارهم فقط من المواطنين العاديين وليس من الموظفين العموميين .

ومن الناحية الفنية يتلاحظ لنا من ناحية أن العدالة الجنائية أصبحت محددة وفرعية بالنظر إلى العدالة المدنية ، ومن ناحية ثانية ، فإن المواطن الذى يرغب فى التبليغ عن جريمة لا يستطيع أن يقدم الإتهام أمام أية محكمة دائمة نظرا لأن كل محقق أصبح مختصا بالتحقيق فى عدد محدد من الجرائم . وبمعنى آخر فإنه أصبح من الصعب عمليا أن يخضع مجموعة من المتهمين أو عدة جرائم بينهما إرتباط لذات المحكمة . ومن ناحية ثالثة أصبح هناك استحالة بالنسبة للمحاكم أن يرتب العقوبات وفقا للظروف الموضوعية والشخصية للجريمة ^(١) وبمعنى آخر فإن التزام المحقق باختيار عقوبة محددة بواسطة القانون أدى إلى حدوث نتائج خطيرة مما أدى فى النهاية إلى إختفاء المحاكم العادية .

وفى بداية القرن الأول الميلادى تدخلت السلطة الإمبراطورية بقوة فى مجال العقاب الجنائى . وكان من مظاهر هذا التدخل إنشاء نوعين جديدين من المحاكم ، النوع الأول من هذه المحاكم يشكل من قبل مجلس الشيوخ ويتم توجيهه من قبل القناصل والنوع الثانى كان يشكله الإمبراطور بنفسه ويعاونه فى ذلك مستشاره . والتحقيق أمام هاتين المحكمتين كان أساسياً . وهذا الإجراء الجديد كان يطلق عليه الفقهاء الرومان " Le Cognitio extra orinem " لأنه قد تم إنشاءه وتطويره بعيداً عن النظام الإجرائى الذى كان ينص عليه القانون الجنائى الشرعى فى نهاية العصر الجمهورى وبداية العصر الإمبراطورى^(١).

وهذا الإجراء غير العادى كان قد إنشأ فى البداية ليطبق بجوار المحاكم العادية ثم حل محلها فى النهاية وأصبح هو القاعدة الأساسية فى المجال الجنائى ، لذلك نعرض لهذين النوعين من المحاكم على النحو التالى :

أولاً : المحاكم غير العادية المشكلة من قبل مجلس الشيوخ :

La cognition extra ordinems enatoriele

لقد إنقسم الفقهاء حول أساس الاختصاص القضائى الذى كان يتمتع به مجلس الشيوخ فى القرون الأولى من العصر الإمبراطورى . فقد رأى الفقه التقليدى أن أساس هذا الاختصاص يكمن فى التطور التاريخى للاختصاص القضائى فى ظل العصر الجمهورى ، حيث أن طرق توقيع العقاب الذى كان يملكها مجلس الشيوخ خلال فترة الصراع السياسى الذى حدث فى نهاية العصر الجمهورى كان بهدف حماية أمن

MOMMSEN op.cit . vol. 1 . p. 224 et s.

(١)

الدولة . فالصراع السياسى الذى حدث فى نهاية العصر الجمهورى استوجب وجود جهات قضاء غير عادية يمكن من خلال أحكامها أن تحافظ على أمن وسلامة الدولة . فتم منح هذا الاختصاص لمجلس الشيوخ الذى كان لا يجوز التظلم من أحكامه أمام الشعب (١).

إلا أن الفقيه FASANO قد رأى - ونحن معه - أن الصراع السياسى الذى حدث فى نهاية العصر الجمهورى وأدى إلى تدخل مجلس الشيوخ فى المجال القضائى لا يضى على القرارات التى كان يصدرها الصفة القضائية ، وإنما كانت تعتبر قراراته ذات طبيعة سياسية أكثر من كونها بمثابة إنشاء نظام قضائى (٢).

أما الفقه الحديث فقد أكد على أن البحث عن الأساس القانونى للاختصاص القضائى لمجلس الشيوخ لا يكون بالرجوع إلى الماضى . وإنما هذا الاختصاص يجد أساسه فى التفويض الذى منحه الإمبراطور لهذا المجلس بممارسة العمل القضائى الجنائى سواء بطريقة صريحة أو ضمنية . وهذه المهمة التى منحت لمجلس الشيوخ يمارسها تحت رقابة السلطة الإمبراطورية ، ومن ثم فإن قرارات مجلس الشيوخ فى هذه الحالة لا يمكن أن تتفى عنها الطبيعة القضائية .

وعلى الرغم من ذلك فإنه فى بعض الأحيان كانت هناك أسباب قانونية لهذا الاختصاص القضائى لمجلس الشيوخ ، فقد يعزى هذا الاختصاص إلى مجلس الشيوخ بهدف التغلب على صلاية نظام المحققين

JONES " The criminal courts of the Roman Republic and principate " oxford . 1972.

FASANO. Op. cit. p. 48.

(٢)

وإنشاء نظام أكثر مرونة ومؤهل للتغلب على صلاية المحاكم الدائمة .
ففى عصر الإمبراطور أغسطس Auguste كان تدخل مجلس
الشيوخ فى المجال الجنائى محدد بنوعين من الجرائم : جرائم التعدى
على هبة الدولة " Le crimen maiestatis " وجرائم الغدر " Le
" crimen repetundarum " . وفى عصر الإمبراطور تير Tibere إمتد
الاختصاص الجنائى لمجلس الشيوخ إلى العديد من الجرائم . مثل القتل
والزنا والتزوير وجميع الجرائم التى ترتكب من قبل أعضاء مجلس
الشيوخ .

والإجراء أمام مجلس الشيوخ كان يقدم تحت شكل " une
" cognitio " ^(١) إلا أن هذا الإجراء كان متأثراً إلى حد كبير بنظام
المحققين . فعريضة الدعوى كانت تقدم أولاً إلى القناصل الذين كان لهم
مطلق الحرية فى الحرية فى قبولها أو عدم قبولها اللهم إلا إذا كان هناك
أمر بقبولها من جانب الإمبراطور . وإذا كان سبب الدعوى مقبولاً يتم
إحالتها من قبل القناصل إلى مجلس الشيوخ الذى يحدد للمتهم ميعاد
للحضور . وإذا إنتهى الميعاد المحدد للحضور ولم يحضر المتهم بنفسه
فكان يتم إقتياده بالقوة للحضور أمام مجلس الشيوخ .

وكانت تبدأ المحاكمة بتقرير يقدم من قبل رئيس المجلس ، يتبعه
الادلاء بادعاءات الشاكى أو محاميه ثم دفاع المتهم أو محاميه ثم
سماع شهود الإثبات والنفى ، وبعد ذلك يطلب من أعضاء مجلس الشيوخ

FELIX Caffiot " Dictionnaire latin – Français " Hachette . livre (١)
– paris . 2000.

التعبير عن رأيهم "rogation sententiarum" . فيما يتعلق بنوع العقوبة التى تطبق على المتهم ، ثم يعرض رئيس المجلس اقتراحات أعضاء مجلس الشيوخ الخاصة بالعقوبة للتصويت . وفى نهاية المطاف يتم الإعلان عن العقوبة فى الجلسة أو بذلك تنتهى الدعوى .

والحكم النهائى الذى يصدره مجلس الشيوخ يعد بمثابة حكم يجوز حجية الأمر المقضى به ، ويصدر كتابة ويودع فى الأرشيف ويصبح بعد ذلك قابلا للتنفيذ .

وإذا كانت العقوبة المحكوم بها هى الإعدام فكان يتم ترك مدة قدرها عشرة أيام قبل تنفيذها حتى يتمكن الإمبراطور من مراقبة تنفيذ العقوبة لاسيما إذا لم يكن قد حضر إجراءات الدعوى .

وإذا كان الحكم الصادر من مجلس الشيوخ يتمثل فى إسترداد مبلغ من النقود يخص أحد الأغيار ، فإن قيمة هذا المبلغ يتم تحديدها من قبل لجنة خاصة محددة لهذا الغرض . ومن منطلق الرأفة يمكن للإمبراطور أو مجلس الشيوخ ذاته أن يجرّد الحكم من كل آثاره القانونية .

وقد ظل الاختصاص القضائى لمجلس الشيوخ قائما حتى نهاية القرن الثانى من العصر الإمبراطورى . إذ فى ظل حكم الإمبراطور Commode بدأ يدب الضعف فى مجلس الشيوخ لمصلحة الإمبراطور نفسه ، ثم بدأ المجلس فى الزوال فى فترة الإمبراطور Severe . وفى النهاية حلت محكمة الإمبراطور وموظفيه المفوضين من قبله محل محكمة مجلس الشيوخ^(١).

FASANO . op .cit . p. 51 et s .

(١)

ثانياً : محكمة الإمبراطور غير العادية

فى نظام المحكمة غير العادية للإمبراطور حل نظام التحقيق L'inquistio من قبل الحاكم محل النظام الاتهامى L'aceusatio publique الذى كان مطبقاً فى ظل نظام المحققين . فالمقصود فى هذا المجال إجراء جديد له طبيعة تحقيقية بدون مشاركة محكم . ويعزى انتشار هذا الإجراء إلى الإمبراطور أو أحد مفوضيه ، والذى يتولى الدعوى منذ تقديمها حتى صدور الحكم فيها .

فاقتراح العقاب وفقاً لهذا الإجراء كان من اختصاص السلطة ، وبمعنى آخر كان من اختصاص الإمبراطور أو أحد موظفيه وهؤلاء الموظفون يتمثلون فى أربعة حكام فى روما وهم حاكم المدينة Praefectus urbi^(١)، وحكام المقاطعات Praefectus preetorio^(٢)، والحاكم المكلف بتزويد روما بالمؤمن Praefectus annonae^(٣)، والحاكم المكلف بالحراسة الليلية Praefectus vigilum^(٤)، ومندوبى الإمبراطور وحكام الأقاليم legati Augusti et procurators^(٥).

D.I, 12 – 1 – 3 ulpien (١)

D.32- 1 – 4 – ulpien. (٢)

D. 48- 2 – 13 – Marcianus – PAVIs D'Esuarc " La préfecture de l'annone service administrative impérial d'Auguste a constantin" Rome. 1976. (٣)

D. 1. 15. 3 – 1 . Paul – D. 12 – 4 – 15 . Pomponius .(٤)

D- 1 – 16 – 6 – pr. Ulpian. (٥)

وفى بداية القرن الثالث الميلادى إتسع الاختصاص الجنائى لحاكم مدينة روما إلى أوسع مدى . بأن كان يجب إعلان حاكم المدينة بكل الجرائم التى ترتكب فى الأقاليم التى تخضع لإيطاليا وليس فقط الجرائم التى ترتكب داخل نطاق روما . وقد نص على ذلك فى المرسوم الموجه من الإمبراطور Severe إلى الحاكم Fabius cilo^(١).

ويمكن للإمبراطور أو من يفوضهم أن يتصرفوا بناءً على بلاغ من أحد الأفراد العاديين أو بناءً على تقرير من موظف مرؤس أو رئيسه المباشر فالسلطة كانت مختصة فقط بتحقيق الدعوى والإعلان عن عقوبة غير عادية تتناسب مع الجريمة وذلك عند اللزوم .

وفى حالة ارتكاب الجريمة للمرة الأولى كان يؤخذ فى الاعتبار الركن للجريمة وليس فقط الركن المعنوى عند اختيار العقوبة إذ يجب الاهتمام أولاً بالسوابق القضائية للمتهم ووضع الاجتماعى ، ثم مدى توافر قصد الغش لديه ، حيث أن كل الظروف المرتبطة بزمان ارتكاب الجريمة مثل مكان ارتكابها يمكن أن تؤثر على مسئولية المتهم.

وقد أدى هذا الإجراء الجديد إلى تغيير فى نوعية العقوبة . فالحاكم أصبح لديه حرية كبيرة فى تحديد العقاب بعكس الحال فى المحاكم العادية حيث أن القانون كان يحدد لكل محقق نوع العقوبة التى كان يملك توقيعها على مرتكب الجريمة .

D. 1 - 12 - 1 . pr.ulpien

(١)

" Le préfet de la ville connaît de tous les crimes , nons eulemenx de ceux qui sont commis dans Rome , mais aussi de ceux qui sont commis hors de la ville dans le govrnement d'italie , comme il est omarque dans un rexreit de l'empereur sever , adresse a fabius cilo préfet de la ville"

الفصل الثانى

دور الاعتراف فى الإثبات الجنائى

إن سلامة الاعتراف قانونا - وفقاً لقوانين الإجراءات الجنائية الحديثة - مرتبط ارتباطاً وثيقاً بكفالة الحرية الشخصية وضماناتها ، ومتى جاء الاعتراف نتيجة إخلال بهذه الضمانات فإنه يستبعد إستبعاداً كلياً هو وجميع ما ينتج عنه من آثار . فقد أعتبر قانون العقوبات المصرى التعذيب جريمة مستقلة بنص المادة (١٢٦) منه فى بعض الحالات ، واعتبره ظرفاً مشدداً فى بعض الحالات الأخرى كما هو الحال فى المادة ٢٨٢ منه ^(١). كما أن الدستور المصرى الصادر سنة ١٩٧٣ قد نص فى المادة ٢/٤٢ على أن " كل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شئ مما تقدم أو التهديد بشئ منه يهدر ولا يعول عليه " . وتأكيداً لهذا النص الدستورى أضافت المادة ٤ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢

-
- (١) د/ سامى صادق الملا - اعتراف المتهم - المطبعة العالمية - سنة ١٩٨٦ - المقدمة - د/ عمر الفاروق الحسينى " تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف - الجريمة والمسؤولية - المطبعة العربية الحديثة - سنة ١٩٨٦ - المرجع السابق ص ٨ - المستشار / عدلى خليل - اعتراف المتهم فقها وقضاء - دار المطبوعات الجامعية - سنة ١٩٨٧ - د/ محمد السعيد عبدالفتاح - أثر الإكراه على الإرادة فى المواد الجنائية - دراسة مقارنة بين القانون الرومانى والشرعية الإسلامية - دار النهضة العربية - سنة ٢٠٠٢م - ص ١١ وما بعدها - د/ حسن المرصفاوى - قوة الاعتراف فى الإثبات الجنائى - المجلة الجنائية القومية - العدد الثانى - يوليو سنة ١٩٦٠ - المجلد الثالث - ص ١٠٠ وما بعدها - د/ عبدالحافظ عبدالهادى عابد - الإثبات الجنائى القرائن - رسالة دكتوراه - القاهرة - سنة ١٩٨٩ ص ٣٠ .

فقرة جديدة بالمادة (٣٠٢) من قانون الإجراءات الجنائية ، نصها " وكل قول يثبت أنه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت وطأة الإكراه أو التهديد به يهدر أو يعول عليه .

ولما كان إستجواب المتهم لحمله على الإعتراف هو فى جذوره نظام رومانى ، نما فى أواخر العصر الجمهورى وأوائل العصر الإمبراطورى ، فإننا نعرض لدور الاعتراف فى الدعوى الجنائية من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول : الأساس القانونى للاعتراف فى القانون الرومانى.

المبحث الثانى : خصوصية الاعتراف .

المبحث الثالث : إكراه المتهم على الاعتراف .

المبحث الأول

الأساس القانونى

للاعتراف فى القانون الرومانى

لكى نصل إلى الأساس القانونى للاعتراف ومكانه بين وسائل الإثبات المختلفة فى القانون الرومانى فإنه يجب الرجوع إلى المؤلفات القديمة المتعلقة بالخطابه (فن المرافعة) لأن الخطباء من خلال هذه المؤلفات يمدونا بمعلومات جيدة عن وسائل الإثبات التى كانت تستخدم فى المجتمع الرومانى .

فقد وضع الفيلسوف أرسطو تصنيفاً محدداً لوسائل الإثبات فى القانون الرومانى فى كتابه الخطابة " Rhetorique " إذ قد ميز بين نوعين من الأدلة : النوع الأول يطلق عليه الأدلة الذاتية أو الباطنة " les intrinseques " وهى تشمل الأدلة التى يتم الحصول عليها من خلال أقوال الخطباء أثناء مثلهم للدفاع أمام جهات التقاضى . والنوع الثانى يطلق عليه الأدلة الظاهرية " les extrinseque " ، وهى الأدلة التى تستمد من القوانين والشهادة والاتفاقات ، والتعذيب ، واليمين ^(١) . ويقول أرسطو أن التعذيب يستخدم لتعزيد الشهادة ولكنه لا يخير عن الواقع لأن المعتترف يقر بالكذب هرباً من التعذيب ، فذوى الأبدان القوية يصبرون على تحمل الألم أما الضعفاء والجبناء يقرون على أنفسهم قبل أن يرو

(١) MELLOR (cf) " La torture , son histoire , son abolition , sa reapparition au xxe siecle " . paris . 1949. p. 37 et s.

الشدائد وقبل أن يصب عليهم الألم . لذلك يوصى أرسطو بأن يستند الاعتراف على الأدلة المادية^(١).

أما الفيلسوف شيشرون^(٢) فقد أشار إلى التصنيف الذى وضعه أرسطو ، ثم عدل فى طرق الإثبات عدة مرات ففى كتابه De inventions لم يتحدث إلا عن ثلاث طرق خارجية للإثبات هى الاعتراف الذى يتم الإدلاء به أثناء التحقيق وشهادة الشهود ، والشائعات "ramores" حيث أنه فى كتابه الخطابة قد أشار إليها عدة مرات . إذ يقول "إن كل التصرفات المكتوبة ، وشهادة الشهود ، والعقود والإتفاقات، والاعترافات التى تتم بالتعذيب والقوانين ، وقرارات مجلس الشيوخ والأحكام المعلنة ، والمراسيم ، وآراء الفقهاء ، وكل الأشياء المماثلة قد لا يتصورها الخطيب الذى يتولى الدفاع بينما يقدمها له المتهم"^(٣).

(١) د/ السيد العربى حسن - التعذيب - دراسة فى تطور العلاقة بين السلطة والفرد - الكتاب الأول - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٤ ص ٤٠ - أرسطو طاليس - الخطابة - حقه وعلق عليه د. عبدالرحمن فهمى بيروت ١٩٧٩ ص ٧٧.

PUGLIESE (CF) " La preuve dans le process romain à l'epoque classique " in Recueil Bodin . vol . 16 . p: 308 et s.

CICERON, " De inventione " . 2 - 14 - 46. (٢)

CICERON, " DE oratore" 2, 27, 116 - 117. (٣)

" pour ce qui est des preuves , double est la source qui en fournit les elements . les unes , l'orateur ne les invente pas : il les trouve dans le sujet et les fait ensuite valoir par une disposition methodique . les autres preuves resultant de la dialectique et de l'argumentation de l'orateur Ainsi , dans le premier cas. il s , agit de bien mettre en oeuvre des matiriaux, donnees , dans le second , il faut faire d'avantage et trouver le matiriaux eux mêmes ".

ولذلك فقد ميز شيشرون بين نوعين من طرق الإثبات هما : طرق الإثبات الرسمية ، وطرق الإثبات غير الرسمية، فقد تحدث عن أنواع الأدلة فى كتابة الخطابة " فيما يتعلق بطرق الإثبات هناك مصدران هما اللذان يقدمان الأدلة ، أولهما تجد مصدرها فى صاحب الحق والوقائع التى تظهر او تعلن من خلال تصرف منظم أو منصب أو منهجى ، وثانيهما يتم إستنتاجها من خلال مرافعة وبرهنة الخطيب الذى يتولى الدفاع . إذ فى الحالة الأولى يكون المقصود وضع المعطيات المادية المقدمة موضع التنفيذ ، وفى الحالة الثانية يكون المقصود إثبات هذه المعطيات المادية ذاتها بحيث تظهر لميزة فى مصلحة من يتولى الدفاع عنه".

وبناء على ذلك يمكن القول بأن شيشرون قد ميز بين نوعين من الأدلة ، يطلق على النوع الأول الأدلة غير الرسمية . وهى التى تأخذ - على وجه العموم - بعين الاعتبار بواسطة المصادر القانونية أو التى تتكون من جميع العناصر التى يستخدمها الخطيب من أجل إثبات جميع أقواله بدون تميز بين معايير شرعية أو تصرفات خاصة أو أدلة مادية . أما الأدلة الرسمية فإنها تتضمن كل العناصر التى يمكن للخطيب بمهارته أو بقدرته على التسبيب أن يضعها تحت الأضواء . وهذا النوع الأخير من وسائل الإثبات يعرفه رجال القانون ويتمثل فى الآتى :

١ - الأدلة الحدسية Les argumente

ويقصد بذلك الأدلة الظنية التى من خلالها يتم تقديم البرهان أو الدليل الذى يبرهن على وجود شك أو إرتياب فى الواقعة محل التحقيق والنتائج التى يتم التوصل إليها باستخدام هذه الوسيلة لا تؤدى إلى إثبات الحقيقة ، وإنما قد تؤدى فقط إلى إحتمال صحة الواقعة أو نفيها . وبالتالي

فإن الدليل الحدسي يخدم في حالة الإستناد إلى وسائل أخرى للإثبات ،
وذلك بتقويتها . وهذا النوع من الأدلة نادراً ما يستخدم كدليل وحيد حينما
لا تسانده وسائل أخرى ^(١).

٢ - القرائن : Les indices (signa – indicia) :

ويقصد بذلك مجموعة الوقائع والتفاصيل التي تؤدي إلى قيام قرينة
ما ، مثل الملابس الملوخة بالدماء ، أو حدوث صراح أو حدوث
إصفرار في الجثة . فهذه العناصر توجد وتظهر بذاتها ودون حاجة
لتدخل من قبل الدفاع . ولذلك يجب على الدفاع أن يضع الدليل الذي يهجم
هذه القرينة ^(٢).

٣ - الأمثلة : Les exemples :

ويقصد بذلك الوقائع المزعومة في الدعوى من أجل إثبات ان هذه
الوقائع تتماثل مع وقائع أخرى تم الفصل فيها في الماضي ومن ثم يجب
أن يأخذها القاضي في إعتباره ، وبالتالي يقتنع بإصدار حكم مماثل للحكم
الذي صدر في الماضي .

- أما الفقيه quantilien صنف الأدلة إلى ستة أنواع هي
السوابق القضائية ، والشائعات ، والتعذيب والمستندات ، واليمين ،
والشهادة ^(٣).

PUGLIESE (CF) op. cit. p. 346 et s - GAFFIOT , "Dictionnaire (١)
illustre latin - français" - paris 1934 p. 162 et 791
D. 22 - 5- 21 - 3 - CHARISIUS - D. 48 - 18 - 1 - 4 - ulpien - D.
49 - 16 . 5 . 6 - ARRIUS MENandre..

D.29 - 5 - 20. Papinien - D. 2 - 12 - 1 - 2 - upien ^(٢)

D. 46 - 2 - 26 - baul - D. 48- 19 . 6. 1 ulpien ^(٣)

PUGLIESE. Op. cit. p. 308. ^(٤)

وقد شرح هذا الفقيه لهذه الأنواع على النحو التالى :

١ - السوابق القضائية :

ويقصد بها الأحكام التى صدرت فى وقائع ماضيه . وقد صنعها هذا الفقيه إلى ثلاثة أنواع :

أ- هى الأحكام التى صدرت فى دعاوى مماثلة ولكنها مختلفة عن الدعوى المنظورة .

ب- هى الأحكام التى ترتبط بذات المنازعة ولكنها لا تتعلق بالمتقاضى أو ليس لها حجية فى مواجهته .

ج- هى الأحكام التى تصدر فى ذات موضوع المنازعة ويتعلق بذات أطراف الخصومة .

فمفهوم السابقة القضائية يظهر فى المصادر القانونية باعتباره حكم سابق مجرد من حجية الأمر المقضى ، إلا أنه يمكن أن يكون نموذجاً يتم محاكاته أو تقليده من قبل القضاة اللاحقين ^(١) .

وأحيانا توصف السابقة القضائية من قبل الفقهاء القدامى - باعتبارها الدليل بالرغم من تأكيدهم على أنها تخطى بتأثير على القاضى . إذا يمكن التأكيد على أن المفهوم البلاغى للدليل لا يختلط مع مفهومه القانونى ^(٢) .

(١) - 18 - D. 44- 1 - 16 pr. Africain - D. 44- 1 - 13 - Julien

D. 44 - 2 - 1 - pr.

PUGLIESE - op. cit. 340.

(٢)

٢ - الشائعات العامة La rumeur Publique

ويقصد بها الأقوال التي تتردد بين أفراد المجتمع . والمصادر القانونية لا تجهل قيمة هذه الأقوال ولكنها لا تعتبرها من قبيل الأدلة ^(١) وقد اعترف العديد من فقهاء القانون الروماني بالشائعات كدليل إثبات في بعض الحالات

، فقد استخدمها الفقيه أولبيان كدليل إثبات فيما يتعلق بانتقال التركة ، حيث يقول " أنه إذا أشارت الشائعات إلى موت الشخص الذي تم تعيينه لتلقي التركة ، فإن التركة تنتقل في هذه الحالة إلى الشخص الذي يدخل تحت سلطته إذا كان قد أشار إليه في وصيته " ^(٢).

وقد أقر . الفقيه بابنيان بها كدليل إثبات فيما يتعلق بقتل الزوج أو الزوجة في حالة ارتكاب أي منهما لجريمة الزنا . فإذا ما أكدت الشائعات أن الزوجة هي التي قتلت زوجها بغية التستر على ارتكابها لجريمة الزنا، فإنها تخضع للعقاب ^(٣).

(١) GAFFIOT. Op. cit. p. 1373.

(٢) D. 29 - 2 - 25 . 6 . Ulpian

" il est bien vrai que si le fruit s'est repandu que lucius Titius étoit mort , on peut donner ordre a celui qu'on a sous sa puissance d'accepter sa succession , s'il est institué dans son testament .."

(٣) D. 48. 5, 12, 11 - 12 - Papinein - PUGLIESE (G) op. cit. vol . (٣) 16 p. 340.

٣- الاستجواب La question

ويقصد بذلك الاعترافات التي يتم الحصول عليها باستخدام التعذيب . وإذا كان الفقهاء لم يعترضوا على هذا النوع من الأدلة فإنهم ينقسمون حول الفائدة التي تتحصل من وراء استخدامها باعتبار أنها تنطوي على نوع من الإكراه .

وإذا كانت المصادر القانونية قد اعترفت بالاستجواب كوسيلة من وسائل الإثبات ، فإن أهميته ونطاق تطبيقه قد تطور وارتبط في ذلك بالتاريخ السياسي لروما .

٤- الأدلة المكتوبة les pieces ecrites

ويقصد بذلك التصرفات القانونية ، وكل الوثائق والمستندات المكتوبة أيا كان نوعها ومحتواها ، سواء كانت رسمية أو عرفية . وقد اعترفت المصادر القانونية بكل الأدلة المكتوبة في الإثبات . وقد أشار الفقيه أولبيان إلى ذلك بقوله " يجب علينا أن نقدم المستندات التي قمنا بتحريرها إلى القاضي — ولكن نحن غير ملزمين بتقديم الوثائق التي لا نخدم في النزاع المعروض على القاضي " (١) .

٥- شهادة الشهود : les temorins

ويقصد بذلك شهادة الأشخاص الذين يحضرون أثناء تحرير تصرف قانوني ما أو القيام بأى عمل مادي ، ثم يتقدمون للشهادة أمام المحاكم ويدلون بأقوالهم بغية معاونته القاضي في الوصول إلى الحقيقة .

D. 2. 13. 1. 3. Ulpian

(١)

" On doit produire toutes les pieces que l'on veut presenter devant les juge , mais on n'est point obligé de montrer celles don't on n'entend pas se server".

وفى بعض الأحيان كان المفهوم الأخلاقى للشهادة يحظى بمفهوم أوسع من مفهومه بالمعنى القانونى ، فهناك من فلاسفة الرومان من كان يعتبر الدلائل الطبيعية مثل المعجزات ، وتفسير الأحلام ، والمحن من قبيل الشهادة . فقد أشار الفيلسوف شيشرون إلى وجود نوعين من الشهادة، شهادة ذات طبيعة دينية مثل المعجزات ، والمحن ، وتنبؤات وإجابات الكهنة وأقوال الدجالين ، وأخرى ذات طبيعة إنسانية والذى يدلى بها أطراف التصرف أو أشخاص آخرون سواء تم ذلك بطريق اختيارى أو بطريق إجبارى (١).

- أما المصادر القانونية فقد اقتصر على الشهادة الإنسانية وميزت بين الشهادة الاختيارية أو التلقائية ، والشهادة الإجبارية أو الإلزامية . ومن قبيل النوع الأول من الشهادة تلك الأقوال التى يدلى بها الأطراف أو شهودهم ، وهذا النوع من الشهادة يتميز بطبيعة أخلاقية ويهدف إلى التضامن مع أحد طرفى المنازعة لتقوية موقفه ولا يهدف إلى سرد الوقائع المتعلقة بالمنازعة . ولذلك فهى تخضع للتأثير الاجتماعى والسياسى من قبيل من يدلون بالشهادة لصالحه ، ومن ثم فإن وزنها فى إظهار الحقيقة يكون ضئيلاً (٢).

- كما أنها تتعارض مع الشهادة الإلزامية ، فكل قانون ينشأ لوظيفة محكم جنائى كان يخول للمتهم فقط حق الاستعانة بالعديد من الشهود ،

(١) Monier " petit vocabilaire de droit romain " . Paris . p. 24 et s.

(٢) PUGLIESE (G). op. cit. p. 311 – FASANO (R) . op. cit . p. 73.

MOMMSEN . op. cit. Vol . 2. p. 78 et s.

ويلزمهم بالحضور أمام المحكمة للإدلاء بشهادتهم . وقد استمر هذا الحق يستخدم أمام المحاكم غير العادية المشكلة من أعضاء مجلس الشيوخ وأمام المحاكم الإمبراطورية غير العادية ^(١).

- ومن حيث كيفية الإدلاء بالشهادة الاختيارية فإنها يمكن أن تكون شفاهة ، أى يدلى بها الشاهد شفاهة خلال سير الدعوى ، ويمكن أن تقدم بطريق الكتابة من خلال تقرير مكتوب يقدمه المتهم أو محاميه أثناء سير الدعوى ^(٢). وهذا النوع الأخير من الشهادة كان لا يقبل أمام المحاكم إلا بصفة احتياطية ، وقد أشار إلى ذلك الفقيه كالستريت Callistrate بقوله " إنه لا يجب الاعتماد إلا على الشهادة التى تقدم من الشاهد بنفسه وليس على الشهادة التى تقدم بطريق الكتابة " ^(٣).

- وفيما يتعلق بالاعتراف نجد أن القانون الرومانى قد اعتبره من قبيل الأدلة غير الرسمية ، والذي كان يرتبط باستجواب المتهم بغية اعترافه بالحقيقة ^(٣) .

BRUHL(L) " le temoignage instrumentaire " Ann. De la fac. ^(١)
De droit d'istanbul . 3. 1954. p. 1. et s. PRINGSHEIM " Le temoignage dans la Grèce et Rome archaïque R. I. D. A. 6. 1951. p. 172.

D. 22. 5 - 3 - 3 Callistrate ^(٢).
" le meme empereur adrien a dressé un rescrit a junius qu'aux temoins qui se presentment en personne et non aux depositions qu'ils donnent par écrit..."

فالامبراطور هاوربان قد أرسل مرسوم إلى أحد الحكام بمناسبة محاكمة أحد المتهمين فى عدة قضايا - يأمره فيه بالاعتماد على الشهادة التى يدلى بها الشاهد شفاهة أمامه ولا يعتمد على الشهادة المكتوبة التى تقدم من قبل المتهم إلا على سبيل الاحتياط وبعد أن يتأكد من صدق الشهود الذين أدلوا بها .

MELLOR (CF) " La torture , son histoire , son abolition , sa ^(٣)
reapparition au xxe siecle " Paris. P. 63.

وعلى الرغم من أن المصادر الأدبية لم تشير إلى الاعتراف باعتباره وسيلة من وسائل الإثبات ، فإن خطباء الرومان قد أضفوا عليه أهمية كبيرة . فقد أشار الفيلسوف شيشرون إلى أهمية الاعتراف الذى يصدر من الخصم فى إظهار الحقيقة حتى ولو كان صادرا منه تحت وطأة التعذيب^(١). كما أشار إلى إمكانية استخدام التعذيب ضد المتهمين والشهود لحملهم على قول الحقيقة . وقد أشار الفيلسوف quintilien إلى أهمية الاعتراف كوسيلة للإثبات " إذ يقر بأن التعذيب لحمل المتهم على الاعتراف كان يستخدم فى حالات كثيرة أثناء التحقيق ، حيث أنه كان يعتبر الوسيلة الفعالة لحمل البعض من المتهمين على قول الحقيقة ، وكان يعتبر بالنسبة للبعض الآخر بمثابة حجة للكذب ، والسبب فى ذلك أن البعض من المتهمين يكون لديه القدرة على تحمل التعذيب ، ومن ثم يصبح الكذب بالنسبة لهم أمرا سهلا ، بينما هناك البعض من المتهمين الذين لا يتحملون التعذيب ، ومن ثم يكون اعترافهم بالحقيقة أمرا ميسورا"^(٢).

FASANO(R) op. cit. p. 75.

(١)

FASANO (R) op. cit. p. 76.

(٢)

المبحث الثانى

خصوصية الاعتراف فى القانون الرومانى

لقد حظى الاعتراف بمكانة مرموقة بين طرق الإثبات سواء فى القانون الرومانى القديم أو فى العصور التالية له . فقد أشار إليه قانون الألواح الاثنى عشر والقوانين التالية له سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة^(١).

وابتداء من العصر الامبراطورى أصبح الاعتراف هو سيد الأدلة سواء تم بطريقة إرادية أو باستخدام التعذيب .

ويعرف الفقه الرومانى الاعتراف بأنه إعلان المتهم باعترافه بالمسؤولية عن ارتكاب فعل مخالف للقانون وبالتوافق مع الاتهام الموجه إليه^(٢).

(١) - LEVY " Hierarchie des preuves dans le droit savant du Moyen Age depuis la renaissance du droit romain jusqu'a la fin du XIVE siecle " Paris 1939 . p. 54 - D. 42 - 2 - D0 48 - 18 .

(٢) PUGLIESE. Op. cit . p. 333- DAFFIOT - op. cit. p. 384.

وهذا التعريف يتفق مع القوانين الحديثة ، إذ يعنى به فى تلك القوانين " إقرار المتهم على نفسه بارتكاب الوقائع المكونة للجريمة، كلها أو بعضها " . فالاعتراف عمل إرادى ينسب به المتهم إلى نفسه إرتكاب وقائع معينة تتكون بها الجريمة . د/ سامى صادق الملا - المرجع السابق - ص ٨ - كما انه يتفق مع تعريفه فى الشريعة الإسلامية حيث يطلق على الاعتراف فيها الإقرار وهو إخبار بحق لآخر لا إثبات له عليه . انظر فى ذلك الشيخ / أحمد ابراهيم " طرق القضاء فى الشريعة الإسلامية - سنة ١٩٢٨ - ص ١١٨ - / أحمد فتحى بهنس " نظرية الإثبات فى الفقه الجنائى الإسلامى " سنة ١٩٦٢ ص ١٣٦ .

ولا يؤخذ الاعتراف فى الاعتبار إلا إذا كان قد تم بطريقة اختيارية ، ومن ثم فإنه يفقد كل قيمة له إذا استخدم الإكراه فى الحصول عليه. ومع ذلك فإن الفقه الرومانى قد اعترف بصحة الدليل المستمد من الاعتراف حتى ولو كان قد تم تحت وطأة التعذيب طالما أن المتهم جدد إقراره أمام القاضي وبعيدا عن شرفة التعذيب. وبالرجوع إلى المصادر القانونية يتضح أن إقرار المتهم يعتبر فى الغالب الأعم من الحالات صحيح قانونا ويتمتع بمكانة متميزة عن أدلة الإثبات الأخرى . ففى النظام الاتهامى يعفى المتهم من إقامة الدليل على اعتراضاته باعترافه : فإذا ما أدلى باعترافه فى بداية التحقيق ، يصبح اعترافه بعد ذلك مستحيلا وتكون مناقشة الوقائع عديمة الجدوى . فاعترافه فى هذه الحالة يصبح غير منازع فيه ومن ثم يعلن القاضي الحكم مباشرة ^(١) . إذ يرى بعض الفقهاء أن اعتراف المتهم موازيا للحكم ، ومن ثم يعاقب بأقواله ^(٢) .

-أما فى نظام التحقيق والتحرى تختلف قيمة الاعتراف. فالسلطة العامة لا تترك للأفراد تتبع مرتكبى الجرائم ، وإنما تتدخل رسميا وتنظم إجراءات المحاكمة فالقاضي يبذل جهدا فى حث المتهم على الاعتراف، وهذا ما يودى من حيث المبدأ إلى تشييد أفضل لدليل الاتهام . ولكن هذا الدليل لا يكون كافيا فى حد ذاته إلى الحكم على المتهم أو إعفائه من العقاب ، إذ أنه لا يعتبر أداة ضرورية من الناحية القانونية لإثبات الجريمة فى حق المتهم . ومع ذلك فهناك بعض الحالات الاستثنائية التى يكون الاعتراف

BONNIER " Traité théorique et pratique des preuves en droit (١)
civil et en droit criminel " . paris . 1888. p. 344.

فيها ضروريا مثل قتل أحد الأقارب ، حيث أن الحكم في هذه الحالة لا يمكن إعلانه إلا بعد اعتراف المتهم اعترافا كاملا بالجريمة ^(١)

- ومن أجل أن لا يؤدي الإكراه أو اليأس من التعذيب إلى اعترافات غير صحيحة فإن الاعتراف يجب أن يصاحبه دليل آخر ^(٢). ولهذا السبب فإن أنفقيه أولبيان قد وجه القاضي إلى أن يكون حريصا على صحة الاعتراف ، وأن ينظر إليه باعتباره وسيلة للحصول على الدليل . إذ يقول " لا يجب أن ينظر إلى اعتراف المتهمين باعتباره دليلا على ارتكاب الجريمة إذا لم يكن هناك دليل آخر ساهم معه في تكوين عقيدة القاضي " ^(٣) بل ذهب أبعد من ذلك بقوله " إذا ما تقدم شخص من تلقاء نفسه واعترف بارتكاب الجريمة فإنه لا يجب الوثوق بهذا الاعتراف دائما فقد يحدث أحيانا أن يعترف الشخص ضد نفسه خوفا من التعذيب أو لأي سبب آخر " ^(٤).

MOMMSEN " Le droit penal romain " . vol. 2 p. 117 et s. (١)
BONFANTE " Histoire du droit romain " vol. 1. p. 472.

LFVASSEUR- imbert " le pover , les juges et les bouroeaux" (٢)
paris . 1972. p. 168.

D. 48- 18 – 1. 17. ulpien (٣)

" L'empereur severe a Repondu que la confession des accusés ne dois pas être regardée comme une demonstration du delit , si aucune preuve d'ailleurs n'instruit la religion du juge ".

D. 48 – 18 – 1 – 27 . ulpoien (٤)

" siu queleu'un de lui – meme s'avoue coupable d'un delit il ne faut pas toujours lui ajouter foi " car il arrive que par crainte ou par toute autre cause , un home fait des aveux contre loi – meme".

- ولكي يكون للاعتراف قيمة فإنه يجب أن يكون مقررا للحقيقة أو على الأقل يكون مقبولا . فاعتراف شخص بقتله لإنسان آخر لا يعد دليلا على ارتكابه الجريمة إذا ظهر أن هذا الشخص ما زال على قيد الحياة . فيجب على قيد الحياة . إذ يجب أن ينصب الاعتراف على الخطأ. فالاعتراف الوهمي أو المصطنع *la confession facti* لا يكفي لإثبات الجريمة^(١)

- وعلى الرغم من ذلك فإن الاعتراف البسيط كان يعد دليلا كافيا لكي يعلن القاضي حكمه بصدد بعض الجرائم مثل جرائم الرأي وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالعقيدة ، ففي الفترة التي كانت تشهد تعذيبا للمسيحيين في الإمبراطورية الرومانية كان اعتراف الشخص بأنه مسيحي يكفي لإصدار الحكم ضده باعتبار أن اعتناقه المسيحية يعد جريمة من جرائم الرأي^(٢).

- وقد حاول الفقيه Fiorelli تبرير عدم المساواة التي كان يعامل بها المسيحيون في ظل الإمبراطورية بقوله أن اعتراف الشخص بأنه مسيحي يتوافق مع المجاهرة بالديانة المسيحية ، ومن ثم فإن الاعتراف- في نطاق الجرائم الدينية لم يعد وسيلة حقيقية لإقامة الدليل كما هو الحال بالنسبة للجرائم الأخرى ، وإنما أصبح يشكل في ذاته جريمة كاملة تستوجب العقاب^(٣).

LEVY. Op. cit. p. 58.

(١)

JOBEERT (CF) : les preuves dans les process contre les " chrétiens " . RHD. 54. 1976. p. 295- 320- GRIFFE (E). " Les persecutions contre les chrétiens aux 1 er et II " siècles " paris . 1967. p. 37 et 38.

HOBERT. Op. cit. p. 312. et s.

(٣)

- وقد لشار الفقيه مومسين Mommsen : إلى أن الاعتراف في كل جرائم الرأى والعقيدة لا يمكن أن يكون على خلاف الحقيقة ، وهذا ما يؤدي إلى سرعة إصدار الأحكام في هذا النوع من الجرائم ^(١) .

- وقد ماثل الفقهاء الرومان بين النتائج القانونية للاعترافات . فبعض تصرفات المتهمين التي لم تظهر إلى حيز الوجود تعتبر قرينة على إجرامهم . فقد ورد في مجموعات جستنيان بعض الأمثلة التي تدل على ذلك منها :-

- ١- حينما يكون الشخص متهما بجريمة تكون عقوبتها الإعدام أو النفي ، فإنه يكون متلبسا بالجريمة ، ومن ثم تصدر أمواله ^(٢) .
- ٢- حينما يكون الشخص متهما بجريمة تكون عقوبتها بدنية أو نفي فإنه يكون قد وضع نهاية لحياته وتصدر أمواله ^(٣) .
- ٣- في حالة التبليغ عن مرتكبي جرائم السرقة ، فإن المتهم الذى يحاول رشوة المبلغ يعرض نفسه لعقوبة الإعدام ويحرم ورثته من أية وسيلة للدفاع عنه ^(٤) .

وقد ماثل الفقيه Tertullien بين الاعتراف وسكوت المتهم أو تقديمه دفاع غير موفق من جانبه أو اتخاذه موقف معين أو ترده فى دفاعه لاسيما فى الفترة التى شهدت تعذيب المسيحيين ^(٥) . ففى كل هذه الحالات تثبت الجريمة فى حق المتهم ويصدر الحكم عليه .

(١) MOMMSEN – op. cit. vol. 2 p. 118 es s.

(٢) D. 48- 21 – 3 pr – 3 – Marcien .

حيث قد أشار من خلال هذه النصوص إلى أن أموال الشخص الذى يضع نفسه موضع الاتهام فى جريمة تستوجب عقوبة الإعدام تخضع للمصادرة* .

(٣) D. 48- 21 – 3 – 1 Marcien – D- 49 – 14 – 45 – 2 – paul .

(٤) D. 48 – 21 – 2 pr- Macer .

(٥) FASANO (R) . op. cit. p. 82.

المبحث الثالث

إكراه المتهم على الاعتراف

كان التعذيب القضائي في المجتمع الروماني ضرورة لا مفر منها لاعتراف المتهم بجريمته . وكان يتصف الدليل المستمد منه بالشرعية الكاملة في إثبات الاتهام لاسيما في الفترة الزمنية التي كان يعتنق فيها القانون الروماني نظام التحقيق . وفي ظل هذا النظام كان يتم الاهتمام بوجود ضمانات ضد تحكم وعسف القاضي ، وبالتالي في صالح المتهم بحيث لا يحكم عليه بدون وجود دليل شرعي .

وفي بعض الأحيان كان استخدام التعذيب ضد المتقاضى ملزم وذلك إذا لم يقدم المتهم الدليل على ارتكابه الجريمة إراديا . إذ أن القضاة في هذه الحالة يحصلون على الدليل من المتهم باستخدام القوة^(١)، بل كان يتم التحفظ عليه في بعض الحالات داخل السجن إلى أن يصدر الحكم. وقد أكد ذلك الفقيه الروماني VENULEIUS Saturninus بقوله " إذا اعترف المتهم بجريمته يجب أن يلقى في السجن إلى أن يصدر الحكم عليه " ^(٢).

(١) GRVEN " Le problème des nouvelles techniques d'investigation au procès pénal " . RSC. 1950 . p. 315- SUSINI " Enquête , interrogatoire aveu".RSC. 1978. p. 696.

D. 48 - 3 - 5.

(٢)

" si l'accusé a confessé , il doit jusqu'a la prononciation de son jugement être jeté dans les fers " .

- وإذا كان استخدام التعذيب يعتبر بمثابة وسيلة ضرورية
لاعتراف المتهم في مجال الدعوى الجنائية ، فإن هذه الوسيلة كانت غائبة
في مجال الدعوى المدنية فيما عدا بعض دعوى الإرث "proced
heredite و القوامة proces de tutelle ، والدعوى الخاصة بملكية
العبيد (١).

- وكان يستخدم التعذيب أيضا بصدد جرائم الرأى والعقيدة ،
ورغم ذلك كان يتمتع المتهم بحرية واسعة في إبداء اعترافه ولا يخضع
لأية عقوبة حتى لو كان اعترافه مشوها للحقيقة ، حيث أنه في نهاية
المطاف كان يخضع لتقدير القاضي والذي كان يملكه أن يستخدم طرق
إثبات أخرى تساعد في تكوين عقيدته وذلك إذا ما ساوره الشك في
اعتراف المتهم بما في ذلك استخدام وسيلة التعذيب . وقد أشار إلى ذلك
الفقيه أولبيان بقوله " إن الإمبراطور سيفر Severe أجاب بأن اعتراف
المتهم لا يجب أن ينظر إليه باعتباره دليلا كافيا لإثبات الجريمة إذا لم
يكن هناك دليل آخر يساهم في تكوين عقيدة القاضي " (٢) كما أكد ذلك
الفقيه بول بقوله " أنه إذا كان الاتهام متقلا بالأدلة القوية فإنه يمكن
إعادة استجواب المتهم لاسيما إذا كان لديه القدرة على تحمل الألم
الجسدى والمعنوى الناتج عن تعذيبه " (٣).

(١) D. 48 - 18 - 1 - 6 - ulpien - D. 45 - 18 - 6 - 1 - . papinien - D.

48 - 18 - 17- 2 - Diocletin

D. 48 - 18 - 1 - 17 - ulpien .

(٢)

" l'empereur severe a repondu que la confession des accuses ne doit
pas être regardée comme une demonstration du delit si aucune
preuve d'ailleurs n'instruit la religion du juge " .

D. 48 - 18 - 18 - 1 - paul .

(٣)

وبالرجوع إلى التطور التاريخي للقانون الرومانى يتضح لنا أن التعذيب قد تم تقنينه بصفة رسمية باعتباره وسيلة للحصول على اعتراف المتهم فى ظل العصر الجمهورى والعصر الإمبراطورى . وفى ظل العصر الجمهورى كان يقتصر التعذيب على طبقة العبيد فقط ، إذ كانوا يخضعون للتعذيب أثناء استجوابهم سواء بصفتهم متهمين فى جرائم معينة أو بصفتهم شهود (١) . وفى ظل العصر الإمبراطورى كان يتم تجريد المواطنين الأحرار من حقوقهم وامتيازاتهم . وهذا الحرمان بدأ فى الظهور منذ تطبيق مبدأ التعذيب ضدهم . ثم اتسع نطاقه ليطبق على الرومانيين الأصلاء ، وبصفة خاصة بصدد الجرائم التى تتعلق بالخيانة العظمى .

- لذلك فإننا سنعرض لنطاق التعذيب وبيان طرقه وموقف فقهاء وفلاسفة الرومان منه ، وذلك من خلال الباب الثانى .

== " un accusé accablé par les preuves les plus fortes peut être remis à la question , surtout s'il a endurci son corps et son âme contre les tourments " .

(١) د / السيد العربى - المرجع السابق - ص ٦٠ - حيث قد أشر إلى أن التمييز القديم بين العبيد والأحرار ، وبين الأشراف والعامّة كان يتضمن بالنسبة للرومان فكرة الكرامة الشخصية ، والشرف ، والاحترام والتسجيل ، ويقصد بذلك أن الأحرار والمواطنون الأصل وهم الذين يتمتعون بالكرامة الشخصية والشرف والاحترام والتسجيل ، وهذا ما يمنع خضوعهم لأى نوع من التعذيب أثناء استجوابهم فى أية إتهامات توجه إليهم ، لاسيما فى ظل العصر الجمهورى الذى لم تثبت منه حالة تعذيب واحدة ضد أى شخص ينتمى إلى هذه الطبقة .

الباب الثانى

نطاق التعذيب وبيان طرقه

- لقد عرفت المجتمعات القديمة على اختلاف أنواعها نظام التعذيب لحمل المتهم على الاعتراف لاسيما فى المجال الجنائى ففى مصر الفرعونية كان يتم اللجوء إلى التعذيب بقصد معرفة الحقيقة . وكان المصريون يموتون أثناء التعذيب قبل أن يعترفوا أو يكشفوا عن جرائمهم الأمر الذى يوضح قسوة التعذيب ، كما لم يكن هناك تفرقة بين الأحرار والعبيد فى استعمال هذا الإجراء ، إذ كان يخضع له جميع أفراد الدولة على حد سواء ، وربما كان الأجانب أيضا يخضعون للتعذيب من قبل الدولة لنفس الأسباب ^(١).

- وفى القانون اليونانى كان التعذيب يعتبر وسيلة عادية للحصول على الدليل فى المواد الجنائية ، والذى كان باستخدامه يتم إضفاء الشرعية القانونية لاعتراقات العبيد . فبدون استخدام الوسيلة لا تقبل شهادتهم أمام القضاء .

- ففى الحقيقة كان المجتمع اليونانى يعتبر العبيد بمثابة الأشياء ، ومن ثم كانوا يجردون من الأهلية القانونية ، فحتى إذا ما أدلوا بشهادتهم تحت القسم (اليمين) فإنها كانت تجرد من المصادقية إذا لم يكن قد تمت تحت وطأة التعذيب ^(٢).

(١) د/ السيد العربى - المرجع السابق ص ٢٦ وما بعدها - د/ عبدالرحيم صدقى - القانون الجنائى عند الفراعنة - الهيئة العامة للكتاب - سنة ١٩٨٦ - ص ٩٩.

(٢) CHEVAILIER " Torture " - DDC. Vol. 7. p. 1293 - MELLOR. (٢)
Op. cit. p. 37 et s.

- وإذا كان القانون اليوناني يوجب استخدام التعذيب ضد العبيد للحصول على الاعتراف ، فإن ذلك كان يستلزم موافقة سيده ، وبمعنى آخر كان يملك سيد العبيد سلطة تحديد شروط التعذيب ويتفاوض مع الطرف الآخر للدعوى على طريقة استخدامه . وكان الهدف من ذلك هو حماية مصالح ملاك العبيد والذين كانوا يخشون من اعترافاتهم تحت وطأة التعذيب (١).

أما الأحرار فكانوا ينعمون بقدر كبير من الحصانة ضد استخدام التعذيب . فقد صدر مرسوما يحمل اسم " l'archonte skamandrios " كان يمنع خضوعهم للاستتواب . ومع ذلك فإن تعذيب الأحرار كان ممكنا في الأحوال السياسية فقط ، ومما يؤكد ذلك ما رواه ثيوفديس (الحرب البلوبونيسية) من أنه في عام ٤١١ ق.م تم اغتيال فرينوكسين phrynichus وهو عنصر بارز في الطبقة الحاكمة في أثينا ، ورغم أن القاتل وهو أحد الجنود قد هرب فإن السلطات قبضت على شريكه وتم تعذيبه تحت إشراف القضاة رغم أنه لم يكشف سوى عن معلومات قليلة (٢).

- وفي المجتمع الروماني نجد أن التعذيب القضائي قد مر بمراحل تطور مختلفة سواء في جوانبه القانونية أو المادية . ففي العصر

== GRAVEN "une histoire et une mise en accusation de la torture , des origins à nos jours " . R. ICOT. 1949 . p. 167 - HELLE " Traité de l'instruction criminelle " paris . 1866- Vol . 1. p. 17 et s.

MELLOR. Op. cit. p. 40 et s. (١)

(٢) نقلا عن د/ السيد العربي حسن - المرجع السابق - ص ٤٤.

الجمهورى كان التعذيب مقصورا على طبقة العبيد . أما الأحرار فإنهم كانوا يتمتعون بالحصانة ومن ثم لا يجوز المساس بهم ، وأنه لم يحدث فى تاريخ الجمهورية أن وجد دليل على خرق هذا المبدأ . وبصفة عامة فإن الرجل الحر لم يكن يخضع للتعذيب ، بل أن حقوق المواطن لم تكن قابلة للسقوط . فعلى سبيل المثال كان تقييد المواطن الرومانى بالسلاسل يعد جنائية (١) .

وفى بداية العصر الإمبراطورى خضع هذا المبدأ لبعض الخروقات حيث بدأ التعذيب القضائى يطبق بصفة استثنائية على الأشخاص الأحرار الذين يحظون بوضع اجتماعى متواضع " Les humiliores " وذلك فى ظل حكم الإمبراطور أغسطس Auguste . وفى ظل حكم الإمبراطور Tibre أصبح يستخدم التعذيب ضد المواطنين الأحرار إذا كانوا متهمين فى جرائم سياسية أو دينية . وما عدا هذه الجرائم كان استخدامه ضد الأحرار يدخل فى دائرة عدم المشروعية .

- ثم اتسع نطاق تطبيقه ضد الأحرار ، ليشمل جرائم القتل بالسم وجرائم الزنا وجريمة الخيانة العظمى والتي تم التوسع فى تفسيرها إلى أبعد مدى بحيث تشمل كل الجرائم التى تمس الدولة (٢) .

(١) د/ عمر الفاروق - المرجع السابق - ص ١٢ .

(٢) MOMMSEN - op . cit. vol . 2 - p. 83 - MELLOR. Op. cit. p. 23.

- ونظرا لشيوع استخدام التعذيب القضائي في المجتمع الروماني ،
واعتباره من قبيل الوسائل القانونية للحصول علي الدليل فإنه يحتاج إلى
نوع من الدراسة المستفيضة ، وهذا ما نعرض له من خلال الفصلين
الآتيين :-

الفصل الأول : ماهية التعذيب وبيان طرقه .

الفصل الثاني : نطاق التعذيب .

الفصل الثالث : موقف فقهاء وفلاسفة الرومان من التعذيب .

الفصل الأول

ماهية التعذيب وبيان طرقه

يعرف الفقه الجنائي الحديث التعذيب بأنه معاناة الشخص المتهم جسمانيا وعقليا للاعتراف بجريمة أو الإدلاء ببيانات خاصة بالجريمة والشركاء .

وعرفته اتفاقية مناهضة التعذيب التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٨٤ في مادتها الأولى بأنه " أى عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد جسمانيا كان أو عقليا يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو شخص ثالث على معلومات ، أو على اعتراف أو معاقبته على عمل إرتكبه أو يشتبه في أنه إرتكبه هو أو شخص ثالث أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأى سبب من الأسباب التي يقوم على التمييز أيا كان نوعه ، أو يحرص عليه ، أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي ، أو أى شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية ولا يتضمن هذا الألم أو العذاب الناشئ عن عقوبات أو الملازم لهذه العقوبات أو الذى يكون نتيجة عرضية لها" (١) .

- وإذا كان استعمال التعذيب قد ألغى باعتباره أداة لحمل المتهم على الاعتراف مع بداية القرن التاسع عشر ، وجرمته القوانين الجنائية الحديثة ، إلا أن الواقع يؤكد أن التعذيب قد أصبح أمرا معتادا فى كثير من الدول - لاسيما فى الجرائم السياسية حسبما تشير إليه التقارير (١) الموائيق الدولية لحقوق الإنسان - تقديم بهى الدين حسين - منشورات المنظمة المصرية لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٣ - ص ٧٢ ، د/ السيد العربى حسن - المرجع السابق ص ١٠ .

الصادرة عن لجنة العفو الدولية . فقد رأت هذه اللجنة أن السلطات فى هذه الدول تلجأ إلى هذا الأسلوب غير المشروع فى محاولة منها للقضاء على المعارضة السياسية لها حتى أصبح التعذيب عملاً روتينياً من أعمال جهات الأمن خاصة السياسية منها بدء من القبض أو الاعتقال الفجائى ليلاً إلى الاغتصاب وهتك العرض وتدمير الجرائم المختلفة لأفراد أسرة المتهم واستخدام العقاقير الطبية لأغراض تتعارض تماماً مع الهدف الأسمى الذى صنف من أجله (١).

- ومما يثير الدهشة والغربة وصف المجتمعات القديمة بالوحشية فى استخدام التعذيب ضد فئات معينة فى المجتمع . إلا أن هذه الدهشة تتبدد حينما نعى أن هذه المجتمعات كانت تستخدم التعذيب وفقاً للنظام القانونى السائد لديها ، ولا يمكن لها أن تستخدمه خارج نطاق القانون وإلا تعرض مرتكبه لأشد العقوبات . ومما يؤكد ذلك ما يشير إليه القانون الرومانى - فى العصر الجمهورى - من منع استخدام التعذيب ضد الأحرار . وحتى فى حالة استخدامه ضد العبيد فإنه يتطلب موافقة سيده . وهذا إن دل فإنما يدل على احترام السلطات السياسية فى هذه المجتمعات لقوانين مجتمعاتها سواء كانت مرنة أو جامدة ، بعكس الحال فى المجتمعات الحديثة التى تجعل السلطات السياسية فيها القوانين الجنائية مجرد نصوص عقيمة - خاصة فى الجرائم السياسية - لا تحمى الخاضعين لها .

(١) نقلاً عن د/ عمر الفاروق - المرجع السابق - ص ٨ ، ٩ .

- ولما كانت دراستنا تنصب على استخدام التعذيب فى القانون
الرومانى ، كان لزاما علينا أن نتطرق لتعريف التعذيب وبيان طرقه من
خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : ماهية التعذيب .

المبحث الثانى : طرق التعذيب .

المبحث الأول

ماهية التعذيب

كان التعذيب القضائي - في القانون الروماني - وسيلة يتم استخدامها في نطاق الدعوى الجنائية بغية الحصول على اعتراف المتهم بالجريمة أو إدلاء الشاهد بشهادته ، وذلك باستخدام التعذيب الجسدي حتى يتمكن القاضي من كشف الحقيقة وإصدار الحكم في الدعوى المنظورة أمامه.

وقد أشار الفقيه أولبيان ^(١) إلى مفهوم الاستجواب المصحوب بتعذيب المتهم في أحد نصوص مجموعات جستنيان بقوله " في الاستجواب يجب استخدام التعذيب الجسدي من أجل الوصول إلى الحقيقة . إذ أن الاستجواب البسيط أو التعذيب الخفيف لا يدخل في منشور البريتور الخاص بالاعتداء فكلمة الاستجواب هنا تتضمن أيضا طريقة التعذيب . ومن ثم فإنه حينما يكون بحثنا بقصد اكتشاف شيء ما باستخدام الإكراه أو التعذيب فإننا نقصد بصفة خاصة الاستجواب في هذا الخصوص ."

D. 47 - 10 - 15 - 41. Ulpian.

(١)

"par la question nous devons entendre les tourments et la douleur du corps pour tirer la vérité". Ainsi un simple interrogatoire ou une legere terreur n'appartiennent pas à cet édit le mot question comprend aussi ce qu'on appelle la maniere de tourmenter. Ainsi lorsque l'on a cherché à découvrir quelque chose par violence et les tourments , c'est proprement la question ".

وقد راعى الفقيه أولبيان فى تعريفه للتعذيب منشور البريتور الخاص بجريمة الإعتداء L'dit de injuruis ولذلك فإن هذا التعريف قد مال إلى شرح ماهية الظروف الخاصة بتعذيب العبد والتي تمثل إعتداء على سيده حيث أنه يستفيد فى هذه الحالة من دعوى الاعتداء ضد الجانى.

أى أن الفقيه أولبيان كان يقصد من خلال تعريفه السابق أن التعذيب الجسيم لا يجب أن يلحق بالعبد لأن هذا يعد إهانة لسيده ، وإنما يجب أن يكون تعذيبه خفيفا سواء تمثل فى الضرب البسيط ، أو الصياح الذى يجمع الناس حوله . ففى الحالة التى يكون الإيذاء فيها جسيما جداً فإن لسيد العبد أن يستخدم دعوى الإعتداء ضد الجانى ^(١). وقد أكد ذلك من خلال أحد نصوص مجموعات جستينان بقوله " إذا ما حدث إعتداء على العبد بقصد إهانة سيده فإننا نرى أن سيد العبد يمكنه استخدام دعوى الاعتداء باسمه ضد من قام بالاعتداء " ^(٢).

(١) مدونة جستينان - ترجمة عبدالعزيز باشا فهمى (٤-٤-٣) ٢٦١ حيث جاء بالفقرة الثالثة ما يلى " أما الأرقام فالمعتبر أن الإيذاء لا يلحق بهم شخصا بل سيدهم هو الذى يعتبر أنه أو ذى فى أشخاصهم . ولكن هذا الاعتبار لا يصار إليه بسهولة كما هو الشأن فى صورة وقوع الإيذاء على الأولاد أو الزوجة . بل لا يصار إليه إلا فى حالة ما يكون الإيذاء جسيما جدا ويكون ظاهراً أن المقصود منه إهانة السيد . فمن ضرب أحد عبيدنا بالسوط فلنا عليه الدعوى . ولكن من ضربه ضربا خفيفا بيده أو صاح به صياحا جمع الناس حوله فلا دعوى لنا عليه ".

D. 47 - 10 - 15 - 35 - ulpien (٢)

"si quelqu'un à fait injure à un esclave , de manière à la faire au maître je vois que le maitre peut intenter l'action d'injures en son proper nom".

وقد أشار أحد الفقهاء المحدثين إلى أن تعريف التعذيب كما وضعه الفقيه أوبيان يعتبر مفهوماً عاماً ذا طبيعة عقابية أى يأخذ طابع العقوبة وهو ما يخالف مفهومه عند غالبية فقهاء الرومان ، إذ يعتبرونه مجرد وسيلة تستخدم بقصد الحصول على الدليل^(١).

وفى القرن الثالث عشر عرفه المحامى الرومانى AZO بأنه البحث عن الحقيقة بوسائل عنيفة . وفى نفس الفترة عرفه المحامى المدنى Bocer بأنه " تعذيب الجسد ، شأن جريمة حدثت بأمر مشروع من القضاة بغرض كشف حقيقة الجريمة المذكورة ^(٢).

وبالنظر إلى تعريف التعذيب فى الفقه الرومانى نجد انه يتوافق مع التعريف السائد فى القرن العشرين إذ قد عرفه فقهاء هذا القرن بأنه معاناة الشخص المتهم جسمانياً وعقليا للإعتراف بجريمة أو الإدلاء ببيانات خاصة بالجريمة والشركاء . والخلاف البسيط بينهما يكمن فى نطاقه نظراً لأنه فى مرحلة القانون الرومانى القديم كان يقتصر على العبيد دون الأحرار ثم إمتد نطاق تطبيقه فى ظل العصر الإمبراطورى إلى الأحرار وخاصة فى الجرائم السياسية .

وكان يتولى التحقيق أحد الحكام الذى يتم تعيينه لهذا الغرض ، وهذا الحاكم سواء كان quaesitor أو prastor أو judex لايقوم بتنفيذ التعذيب ، وإنما يقوم بهذه المهمة أحد المرؤسين فى المحكمة والذى كان

(١) FASANO. Op. cit. p. 93 – CHEVAILLAR. " Torture " . in DDC. Vol 7 . p. 1293 MORABITO " les réalités de l'esclavage d'apres le Digest " . paris – 1981 – p. 234.

(٢) د/ السيد العربى حسن – المرجع السابق ص ١٠.

يطلق عليه le tortor أى الشخص الذى يقوم بالتعذيب . وهو يختلف عن الجلاد carnifex الذى يكلف بتنفيذ عقوبة الإعدام والعقوبات الجسدية التى تصاحب هذه العقوبة . فالجلاد كانت وظيفته وضيعه تعرض من يقوم بها بالعار ، ولذلك كانت تترك للعبيد لذلك كان وجود الجلاد فى مدينة روما يعتبر تلويث لها ، ومن ثم كان يقطن خارج مدينة روما ، وإذا توفى فإنه كان لا يتمتع بحق الدفن اللائق (١).

BERGER " Encyclopedic Dictionary of Roman law " . P. 381 (١)
et 739 .

SCHMIDT (J) " vie et mort des esclaves dans la Rome antique " .
Paris 1973. p. 79 .

المبحث الثانى

طرق التعذيب

بادئ ذى بدء يمكن القول بأن النصوص القانونية التى تتعرض لطرق التعذيب القضائى فى المجتمع الرومانى لم تشغل بال الكثير من فقهاء القانون الرومانى ، وأن العرض المفصل لمختلف طرق وأدوات التعذيب ومدى وقتها لم تستهوى المؤرخين.

ومع ذلك فإن هذه الدراسة تقتضى التعرض لكل أساليب التعذيب التى كانت تستخدم فى المجتمع الرومانى أثناء الإستجواب . بالإضافة إلى التعرض لكل أدوات التعذيب سواء كانت بسيطة مثل العصا والسوط ، أو كانت قاسية مثل استخدام المسامير الحديدية مع الأخذ فى الاعتبار لصلابة النظام الإجرائى والظروف التى يجرى فيها الاستجواب^(١).

ولدراسة طرق التعذيب ووسائله فإننا سنعرض لها من خلال المصادر القانونية والأدبية وذلك من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : المصادر القانونية وطرق التعذيب .

المطلب الثانى : المصادر الأدبية وطرق التعذيب .

(١) DAREBERG – SAGLIO " Dictionnaire des antiquités grecques et romaines " Graz – 1969 – GALLOJO " Traité des instruments de martyre et des divers modes de supplice employés par les païens contre les chrétiens " paris 1904 – MOREAU " la persécution du christianisme dans l'Empire romain". Paris , 1956. p. 61 et s.

المطلب الأول

المصادر القانونية وطرق التعذيب

نشير فى البداية إلى أن التفرقة بين المصادر القانونية والمصادر الأدبية لطرق التعذيب فى المجتمع الرومانى لا تحظى بأهمية أساسية، وإنما الغرض منها يرجع إلى أسباب فنية تتعلق بهذه الوسائل . فالغرض من هذه التفرقة لا يتمثل فى إظهار التناقضات بينهما وإنما الغرض منها يتمثل من ناحية أولى فى تشييد بناء واضح للعرض، ومن ناحية أخرى الإشارة إلى الوضع المهم التى تحظى به النصوص الأدبية ودورها فى إظهار الجوانب القانونية ، إذ إنها توضع لتقنية إستخدام وسائل التعذيب.

فمجموعات جستنيان لا تتضمن سوى إشارات بسيطة عن طرق وأدوات التعذيب ، ولم يهتم الفقه الرومانى بالإشارة إلى نوعية هذه الأدوات . فقد أشار الفقيه أولبيان مرتين إلى الوسيلة التى أطلق عليها La mola mansio والتى كانت تشير إلى نوع من الحبس الإحتياطى المشدد وذلك بوضع المتهم فى قفص من الخشب قبل خضوعه للتعذيب . ففى أحد نصوص مجموعات جستنيان أشار أولبيان إلى تقييد المتهم فى وتد أو

D- 16 – 3 – 7 – pr. Ulpian (١).

" si on dépose chez un séquester un esclave qu'on veut mettre a la question et qui par cette raison , est lie ou attaché à un Poteau , et que le séquester , touché de compassion , le delie , je pense que cette action approche fort de la mauvaise foi : parce que sachant à quoi cet esclave étoit destiné , sa compassion est hars de saison , puisque'il pouvoit refuser de s'en charger , plutôt que de tromper ainsi ceux qui le lui ont confié "

عامود قبل خضوعه للتعذيب ، إذ يقول " إذا ماتم إيداع أحد العبيد عند حارس لحين خضوعه للتحقيق ، وقام الحارس بتقيده فى وتد ، ثم بدافع من الرأفة فك قيده فأننى اعتقد بأن هذا التصرف يدل على سوء نية الحارس : لأن استخدامه للرأفة مع العبد جاء فى غير وقته ومن ثم يكون الحارس قد رفض أداء الواجب المكلف به وخذع الذين عهدوا إليه بحراسة العبد" (١).

كما أشار فى نص آخر إلى استخدام وسيلة الضرب فى التعذيب وذلك عند معرض حديثه عن مجال تطبيق دعوى الاعتداء إذ يقول " إن الاعتداء الذى يتعرض له العبد قد يمثل - فى بعض الأحيان - تعديا على سيده ، وفى بعض الحالات الأخرى لا يمثل أى نوع من الاعتداء . وفى الحالة الأولى يجوز له استخدام دعوى الاعتداء فيما لا يجوز له استخدامها فى الحالة الثانية وإنما يلجأ إلى الدعوى الواقعية . فإذا كان فى يدك إنسان حر تعتقد سلامة نية أنه رقيق وناله أذى من أحد ، فله هو مداعاه المعتدى أما أنت فلا تحق لك المداعاة ، ولكن إذا كان المعتدى قد ضربه قاصداً إهانتك أنت فحينئذ تكون لك دعوى الإهانة والإيذاء" (١).

فقد أشار إلى استخدام وسيلة الضرب لإيقاع الأذى بالعبد.

إلا أن أنطونيو جالونيو Antonio Gallonio قد اعترض على

(١). D.47 - 10 - 15 - 45 - ulpien .

" Quelquefois l'injure faite a l'esclave retombe sur le maître , quelquefois ne l'atteint pas: car si l'on a battu un homme se donnant pour libre , ou que l'on croyoit appartenur à un autre maitre et non a moi , tandis qu'on ne l'auroit pas battu si on l'eut su mon esclave , l'action d'injure m'ayant ete fait , c'est ainsi que l'écrit méla " .

التفسير الذى وضعه الفقيه أولبيان لمصطلح La male mainio^(١).
إذ يرى أن هذا المصطلح يشير إلى أحد الوسائل المتعددة الموجودة
بالقفص الحديدى Chevol de bois الذى يوضع فيه المتهم . ولا يوجد
رأى فى الفقه الرومانى إلا وينظر إلى هذا الإجراء باعتباره يتمثل فى
لوح طويل يقيد فيه المتهم من قدمه حتى رأسه ، ويظل مقيدا حتى يدلى
باعترافه.

فالفقيه أنطونيو جالو نيو يرى أن استخدام المصطلح السابق
باعتباره الود الذى يربط به المتهم ليس إلا أحد الوسائل الموجودة فى
القفص ، ولذلك فقد يطلق عليه أحيانا الود وقد يطلق عليه أحيانا أخرى
الصليب^(٢).

كما يرى هذا الفقيه أن نصوص مجموعات جستينيان قد اقتصر
على صياغة النصائح والتوجيهات المتعلقة بطريقة التعذيب فقد أشارت
بعض هذه النصوص إلى أن التعذيب يجب أن يتم تنظيمه بطريقة عامة ،
ولا يجب أن يخضع لرغبة المتهم . وقد أكد ذلك الفقيه الرومانى
ARCADUS CHARISIUS بقوله " أن التعذيب يجب أن يستخدم وفقاً
لرغبة الطالب إذا كان يستند إلى سبب معقول وليس وفقاً لرغبة
المتهم"^(٣).

(١) يقصد بهذا المصطلح ربط المتهم على إمتداد طوله على أحد الأعمدة حتى يدلى
باعترافه " انظر فى معناه .

GAFFIOT (F) op. cit. p. 957.

GALLONIO (A) " Traité des instruments de martyre et des (٢)
divers modes de supplice employés par les païens contre les
chrétiens " . Paris 1904 . p. 56.

D. 48 – 18 – 10 – 3 – Arcadius charisins (٣)

" les tourments doivent être employés non pas autant que
l'accusateur le demande , mais comme le demand le temperament
d'une raison modérée"

ولا يجب أن يتوفى المتهم بسبب التعذيب أثناء التحقيق حتى يكون مؤهلاً لتنفيذ العقوبة إذا ما ثبتت عليه التهمة وصدر الحكم عليه ، وينعم ببرأته إذا ما قضى بها . كما لا يجب أن يؤدي التعذيب إلى وفاة الشخص التي يتم استجوابه بصفة شاهد .

ومع ذلك فإن الفقيه أولبيان قد أكد على أنه من الناحية العملية هناك العديد من الأشخاص الذين فقدوا حياتهم أثناء التحقيق . إذ يقول إنه لا يمكن الحكم على شخص بالعقوبة إذا كان قد توفى تحت وطأة الضربات الموجهة إليه ، أو الجلد بالسوط أو أثناء التعذيب . مع أن العديد من الأشخاص فقدوا حياتهم أثناء التحقيق^(١).

وإذا نفى المتهم إرتكابه للجريمة وإستمر على إنكاره فإنه كان يتعرض للتعذيب مرات عديدة . وقد أكد ذلك الفقيه مودستان MODESTIN بقوله " أنه يمكن إعادة التحقيق مع المتهم أكثر من مرة مع خضوعه للتعذيب "^(٢).

كما أكد ذلك الفقيه بول بقوله " إذا كان هناك إتهام مزور بالأدلة القوية ، فإنه يمكن إعادة التحقيق وبصفة خاصة إذا كان جسم المتهم ونفسيته تتحمل التعذيب "^(٣).

D. 48 – 19 – 8 – 3 ulpien . (١)

" Et l'on ne peut condamner personne a la peine de mourir sous les coups ou d'expirer sous les verges ou dans la torture , quoique la plupart dans la question laissent la vie " .

D. 48- 18 – 16 pr. Modestin " les divins frères ont declare par (٢) un rescrit que la question pouvait etre repetee" .

D. 48 – 18 – 18. 1 . paul .

(٣)

" un accusé accablé par les preuves les plus forts peut être remis à la question , surtout s'il a endurci son corps et son ame contre les tourments " .

وقد تم الإشارة من خلال تقنين تيودورز Le code Theodosien وتقنين جستنيان " le code de justinien " إلى بعض الإرشادات والتوجيهات المتعلقة بطريقة التعذيب . فقد أشار هذين التقنين إلى أهمية إتخاذ إجراءات الحيلة والحذر في مواجهة المتهم الذى ينتظر حكم القاضى أو الذى يتعرض للحبس الاحتياطى قبل استجوابه . فقد أشار الفقيه الرومانى Constantin من خلال أحد نصوص تقنين جستنيان إلى مجموعة من الإرشادات التى يجب إتباعها أثناء التحقيق مع المتهم ، إذ يقول " ... إنه لا يجب أن تغل يد المتهم بقيد حديدى ثقيل إذا كان سيوضع فى الحبس الاحتياطى اللهم إلا إذا كانت طبيعة الجريمة تقتضى تقييده خوفا من هروبه . وفى هذه الحالة يجب أن يكون القيد الحديدى عبارة عن سلسلة رخوه لا تجرح المتهم وتقى بالغرض . كما لا يجب أن يحبس فى سجن مظلم ، وإنما يجب أن يوضع فى مكان تتوافر فيه الإضاءة حتى ينعم بها . وفى الليل يجب أن يكون هناك عناية مزدوجة ، إذ يجب أن يسير فى دهايز السجن أو أن يوضع فى أماكن أخرى صحية تدخلها الشمس من لحظة شروقها حتى غروبها لأن السجن لا يجب أن يكون سببا فى موت المحبوسين أو سببا فى إصابتهم بالأمراض . وفى هذه الحالة يكون التعذيب مناسب للمتهمين " ^(١).

C. 9 - 4 - 1 constantin

(١)

" ... il ne faut point qu'en attendant on mette au détenu des menottes de fer qui serrent trop , mais seulement , si toutefois la nature du crime dont il est accusé exige qu'on l'enchaîne, qu'on le lie avec des chaînes laches , qui ne le blessent pas, et suffisantes pour s'assurer qu'il ne s'échappera pas. Il ne doit pas non plus être renfermé dans un cashot obscur , mais il faut qu'il soit placé dans un endroit éclairé et qu'il jouisse de la ==

وقد أشار تقنين جستنيان إلى أسماء بعض الأدوات التي كانت تستخدم في التعذيب ، ومن هذه الوسائل ما يلي :

١ - الحبال les fidiculae ويقصد بها السيور الجلدية courroias التي يربط بها المتهم في الحصان الخشبي الخاص بالتعذيب وفي بعض الأحيان ، وباستخدام القوة وبأية وسيلة يتم قطع أعضاء جسم المتهم.

٢ - الشوك ذات المخالب الحديدية Les ungulae وهذه الوسيلة كان يستخدمها الجلاد لتمزيق جسد المتهم الخاضع للتحقيق . ودليل ذلك أن مجلس الشيوخ قد قرر أن يعاقب نيرون حسب السنه القديمة ، ولما سأل هذا الأخير عن ماهية تلك السنه فقل له " إن الرجل المذنب يحرر من ثيابه ويصلب جسده في عمود بمسمار ذي شعب يدق في عنقه ثم يضرب حتى يقضى نحبه "(١).

وقد أشار إلى استخدام هذه الوسيلة constance بقوله " إذا كان المتهمون قد اقتنعوا بجريمتهم ، ثم عادوا بعد ذلك وأصروا على إنكارهم حتى بعد وضعهم على حصان التعذيب وتمزيق جسدكم بمخالبها الحديدية

= lumiere , et la nuit commandant un double surveillance , on doit la lui faire passer dans les vestibules des prisons ou autres lieux salubres et les rendre ensuite aussitôt le lever du soleil à la lumiere car on doit éviter que la prison ne soit mortelleaux detenus , il serait malheureux pour des innocents de mourir ou d'eprouver des maladies , par la suite de la prison et ce serait un supplice trop doux pour les coupables ".

(١) ول ديورانت - قصة الحضارة - الحضارة الرومانية - ترجمة / محمد بدران -

ص ١٤٢

فإن مثل هذه العقوبة تتناسب مع جسامة الجرائم التي ارتكبوها " (١) .

وقد أشار constantin إلى استخدام هذه الوسيلة أثناء التحقيق بغية حمل المتهم على الاعتراف ، إذ جاء بأحد نصوص تقنين جستنيان " إن القصد الجشع والتدليس لموظفي الحسابات الذين يخضعون لرؤسائهم بالنسبة لكل تصرفات المجاملة والمحابة يمكن أن يخضعوا للعقاب عن طريق تعذيبهم بتمزيق جسدكم باستخدام المخالب الحديدية " (٢) .

٣ - أشار تقنين تيودوز إلى استخدام وسيلة يطلق عليها Plumbatae وهي عبارة عن سوط "Fouets" طرفه به كور مليئة بالرصاص لضرب عنق وأكتاف المتهم (٣) .

(١) C. 9-18 - 7 . Comstance .
" ... Et si après avoir été convaincus de leurs crimes , ils persistent à les nier . qu'après avoir été mis sur le chevalet , leurs flancs soient déchirés par les griffes de fer : de telles peines ne sont point disproportionnées à l'enormité de leurs crimes " - GALLONIO . op. cit. p. 100.

أنظر أيضا ول ديورانت - قصة الحضارة - الحضارة الرومانية - ترجمة محمد بدران - ص ١٤٢ .

(٢) C. 12 - 79 - 1 . Constantin .
" L'intention avide et frauduleuse des officiers aux comptes qui obeissent aux gouverneurs pour divers actes de complaisance , peut être reprimée , comme cela était établi autrefois , et comme nous l'établissons aujourd'hui , par les tourments et en leur faisant supporter des pointes de fer et des déchirements " .

(٣) Code Theodosien - 9 - 35 - 2 .
" Mais les coups de fouet garni de boules de plomb - que nous n'approuvons pas pour le corps des ingénue , nous ne l'excluons pas pour tous les autres ordre mais nous preservons de ce type de supplice aussi cruel seulement les decurions de l'ordre des de comprimé , de sorte que pour les autres categories on fera confiance quant a ce type de punition , à la prudence de celui qui l'ordonne " .

٤ - وأخيرا تم الإشارة إلى حصان التعذيب 'le fameux equuleus' " في الدساتير الإمبراطورية وهو الذى يستخدم فى التعذيب القضائى. وهو عبارة عن حصان خشبى كان يتم تقييد المتهم فيه من قدمه حتى رأسه أثناء خضوعه للتعذيب . وقد تم استخدام هذه الوسيلة فى المرحلة الأخيرة من الإمبراطورية الرومانية لتوقيع العقوبة^(١).

(١) 9- 18 - 7 - C. 12 - 49 - 1. Code theodosien . 8- 1 - 4 et 9- 16 - 6.

المطلب الثانى

المصادر الأدبية وطرق التعذيب

- إذا كان هناك ندرة فى المصادر القانونية التى تتعلق بتطبيق التعذيب وطرقه ، فإن المصادر الأدبية تقدم لنا العديد من الأمثلة عن مختلف الأدوات والطرق التى كان يستخدمها الرومانيون فى هذا الخصوص ، رغم أن التمييز بين وسائل التعذيب التى كانت تستخدم أثناء الاستجواب وتلك التى كانت تستخدم فى تنفيذ العقوبات لا يحظى بوضوح كامل .

- ومع ذلك فإنه من الصعوبة بمكان إجراء بحث شامل عن تعداد الوسائل التى كانت تستخدم فى التعذيب والتى تم الإشارة إليها من خلال المصادر الأدبية القديمة . لذلك سيتم الرجوع إلى بعض المؤلفات التى تشير إلى الأدوات الرئيسية للتعذيب والتى كانت تحظى بشهرة كبيرة فى المجتمع الرومانى .

- فى المقام الأول نود الإشارة إلى أن أدوات التعذيب التى سبق عرضها من خلال النصوص القانونية السابقة قد أشار إليها الفقيه سنيك " Seneque " فى أحد مؤلفاته والمعنون " L'oeuvre de ira " ^(١) . فقد أشار إلى الحصان الخشبي الذى كان يتم ربط المتهم به من قدمه حتى (١) هذا المؤلف تعرض فيه الفقيه سنك إلى مفهوم الغضب وأنواعه والأسباب التى تؤدى إليه ، بالإضافة إلى الأهداف التى يرمى إليها .

SENEQUE " De ira " . 3 - 3- 3- 6- et 3- 19 - 1.

وقد تم الإشارة إليه لدى جالنيو - المرجع السابق - ص ١٠٥ .

رأسه "le talaria" ^(١). كما أشار إلى العصي المزودة بخطاطيف حديدية "le uncus" والتي كان يتم تمزيق المتهم بها وسحبها بها بعد تنفيذ التعذيب .

- وقد أشار الإمبراطور فاليري مكسيم valere Maxime إلى بعض طرق التعذيب التي كانت تطبق على العبيد . فقد أشار إلى اتهام أحد الأحرار ويدعى Marcu antonius بالزنا ، وقد حاول عبده أن ينقذه من هذه التهمة ، فتقدم من تلقاء نفسه إلى القضاة لكي يحققوا معه . وأثناء التحقيق خضع هذا العبد للتعذيب باستخدام الجلد بالسوط بعد تعليقه على حصان التعذيب ، وتعذيبه بالمعدن الساخن لدرجة الاحمرار الذي يصب على الجسد نظرا لعدم تأثير التعذيب وامتناعه عن الإدلاء بأي حديث يؤذي سيده . فقد أشار الفقيه فاليري مكسيم إلى وسيلتين من وسائل التعذيب هما :

Les verbera ، les laminae ويقصد بالأولى مختلف الوسائل التي تستخدم للجلد بالسوط . وفي بعض الأحيان كان يسبق استخدامهم هذه الوسيلة ربط المتهم من الرجلين واليدين على إطار خشبي مثبت في

(١) فقد أشار الأستاذ FASANO من خلال مؤلفه السابق الإشارة إليه - ص ١٦٨ إلى ما قاله الإمبراطور فاليري ماكسيم . بخصوص ذلك ، حيث يقول :

" Il tint sa promesse avec une constance a dmirabl : en effet dechire de mille coups de verges , étendu sur un chevalet , brule meme avec des lames chauffees à blanc, il brisa tous les efforts de l'accusation et sauva la vie a l'accuse . on aurait bien raison de reprocher à la fortune d'avoir mis sous les apperences d'un esclave une ame capable d'un tel devouement et d'un tel courage"

مسند حامل بشكل يجعل المفاصل تتورم بفعل نظام معروف من الأحمال والأوزان . أما الوسيلة الثانية lamnae فكان يقصد بها التعذيب بالمعدن الساخن لدرجة الاحمرار الذى يصب على جسم المتهم ^(١).

- ومن الوسائل التى أشارت إليها المصادر الأدبية الوسيلة المسماة le nervus . وتتمثل فى تقييد المتهم على ألواح من الخشب بحيث يكون ملقيا على الأرض وتوضع فوقه قوالب من الحجارة ، ويستمر على هذا الوضع لفترة طويلة حتى يحث بالألم والعذاب . وهذه الوسيلة كانت تستخدم فى تعذيب المسيحيين ^(٢).

وأشارت هذه المصادر أيضا إلى الوسيلة المسماة "lignum" وهى عبارة عن قطعتى خشب تستخدمان لجذب الرجلين بعيدا عن بعضهما ^(٣). كما أشارت إلى إحدى الوسائل الرئيسية التى كانت تستخدم لتعذيب المسيحيين وهى "la catasta" وهى عبارة عن سرير من الحديد يوضع فوقه المتهم يوقد تحته النار ، فهو يعد بمثابة مشواة يوضع عليها المتهم ^(٤).

- وتضمنت أساليب التعذيب أيضا بعض الوسائل المستعارة من بلاد الإغريق مثل قطع الرأس "la rota" والسم poison والصلب والضرب حتى الموت بالعصى والشنق والرجم والقفز من مكان مرتفع والدفن حيا ^(٥).

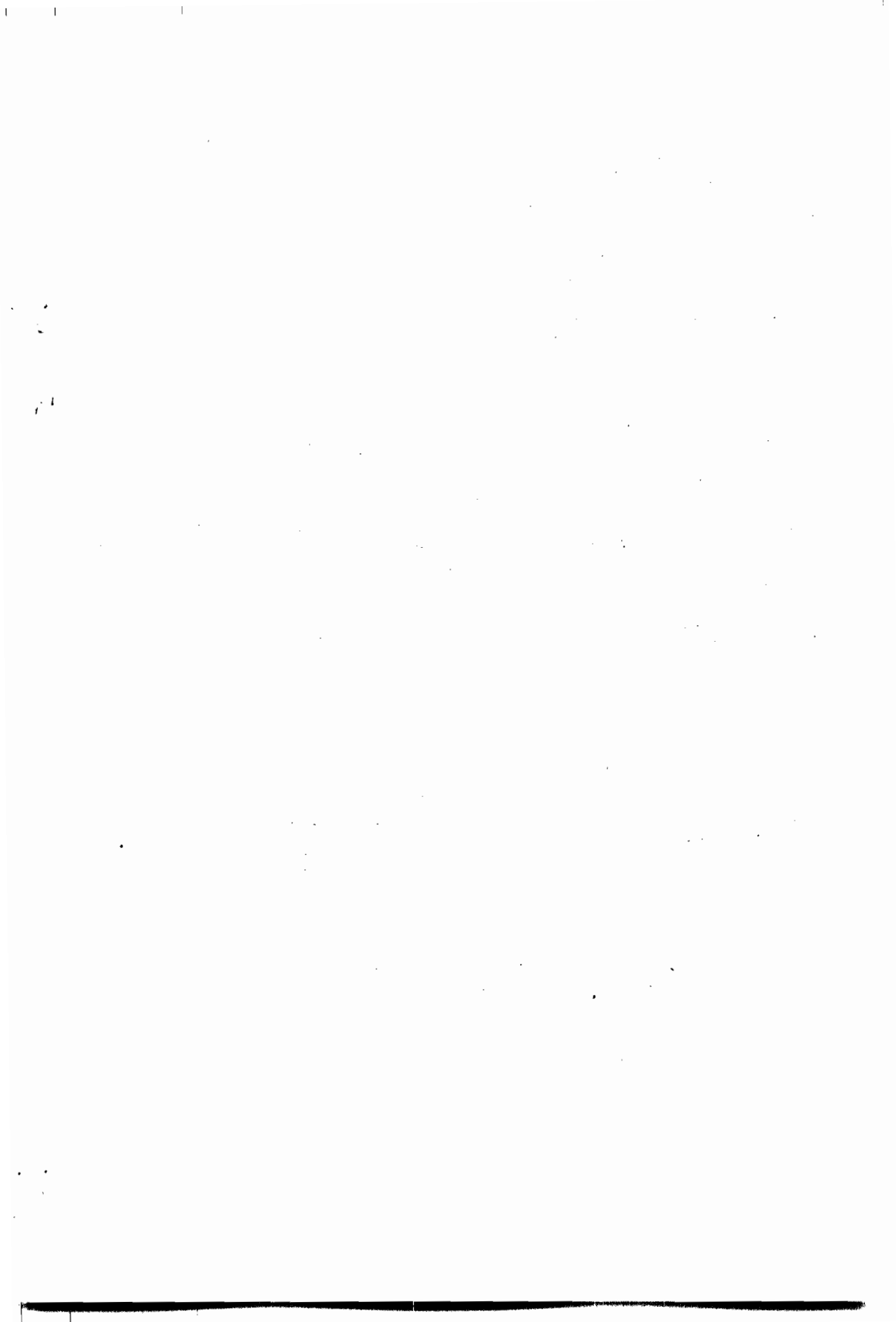
(١) GALLONIO . op. cit. p. 31 – 34.

(٢) LOISEL EUR (J) " les crimes et les peines dans l'antiquite et dans les Temps modernes " paris – 1863 p. 88.

(٣) د/ السيد العربى حسن – المرجع السابق – ص ٦٥.

(٤) GALLONIO . op. cit.

(٥) د/ السيد العربى حسن – المرجع السابق – ص ٦٦.



الفصل الثانى

نطاق التعذيب

كانت وسيلة التعذيب هى الأساس فى الحصول على الدليل فى المجتمع الرومانى . فقد كان يعتمد عليها اعتمادا كليا فى الوصول إلى الاعتراف التى كان هو سيد الأدلة فى تلك الحقبة الزمنية من المراحل التاريخية التى مرت بها البشرية . فقد ارتبط التعذيب كوسيلة للحصول على اعتراف المتهم بنظام الأدلة القانونية والذى يعد القانون الرومانى بمثابة الأصل التاريخى له ، حيث قد ظهر هذا النظام فى المرحلة الوسطى من العصر الجمهورى على أثر الابتعاد عن الصيغة الدينية والوسائل الغيبية فى الإثبات^(١).

- وفى ظل القانون القديم كان العبيد هم الذين يخضعون للتعذيب سواء بصفتهم متهمون أو شهود ، حيث كان المبدأ السائد فى ظل هذه الفترة هو حصانة الشخص المولود حرا ، ومن ثم كان لا يحوز المساس به . وأنه لم يحدث فى ظل هذه الفترة أن وجد دليل على خرق هذا المبدأ.

(١) د / عبدالحافظ عبدالهادى عابد - الإثبات الجنائى بالقرائن - رسالة دكتوراه - القاهرة - سنة ١٩٨٩ - ص ٣٠.

د/ سامى صادق الملا - المرجع السابق - ص ١ - د/ حسن المرصفاوى - قوة الاعتراف فى الإثبات الجنائى - المجلة الجنائية القومية - سنة ١٩٦٠ - المجلد الثالث - ص ١٠٠ - د/ محمد السيد عبدالفتاح - المرجع السابق - ص ١٧.

ومع تحول المجتمع الرومانى إلى النظام الإمبراطورى بدأ
يتزعزع مبدأ حصانة الحر ، وأصبح خضوعه للتعذيب أثناء التحقيق أمراً
مشروعاً لاسيما فى نطاق الجرائم السياسية ، ثم اتسع نطاق تطبيقه بعد
ذلك ليشمل جرائم أخرى وسوف نزيد الأمر إيضاحاً من خلال المبحثين
الآتيين :-

المبحث الأول : تعذيب العبيد .

المبحث الثانى : تعذيب الأحرار .

المبحث الأول

تعذيب العبيد

إن دراسة طرق تعذيب العبيد تقتضى التعرض لطرق استجوابهم - سواء بصفته متهمين أو شهود فى نطاق الدعوى الجنائية الخاصة أو الدعوى الجنائية العامة ، ثم التطرق إلى طرق الاستجواب وآثارها . وسوف نعرض لذلك من خلال المطالب الآتية :-

المطلب الأول : استجواب العبيد فى نطاق الدعوى الجنائية الخاصة .

المطلب الثانى : استجواب العبيد فى نطاق الدعوى الجنائية العامة .

المطلب الثالث : طرق الاستجواب وآثارها .

المطلب الرابع : استجواب العبد بصفته شاهدا .

المطلب الخامس : استجواب العتقاء .

المطلب الأول

استجواب العبيد فى نطاق الدعاوى الجنائية الخاصة

فى مجال تنظيم الأدلة كانت اعترافات العبد بتصرفاته مقبولة مثلها فى ذلك مثل اعترافات المواطن الحر . والخلاف بينهما كان على كيفية الإدلاء بالشهادة وطرق الإكراه التى كان يستخدمها الحاكم فى حالة رفض الاعتراف .

ففى نطاق الدعوى الجنائية ، وحينما يسند إلى أحد العبيد جريمة ما، فإن سيده كان يملك الحرية فى الموافقة أو الرفض على استجوابه باستخدام التعذيب . فمن أجل الحصول على اعتراف العبد كان يمكن تعذيبه من قبل سيده أو بواسطة المجنى عليه^(١) .

- وفى كل الأحوال يجب موافقة سيد العبد على خضوعه للاستجواب إذا كان هناك شك فى ارتكابه للجريمة . وإذا ما قام المجنى عليه بمبادرة منه بتعذيب العبد فإنه يكون قد تسبب فى إحداث ضرر لسيده يجيز له أن يرجع على المجنى عليه بدعوى الاعتداء . وقد أكد ذلك الفقيه الرومانى أولبيان من خلال أحد نصوص موسوعة جستنيان^(٢) إذا يقول " قال البريتور حينما يتهم شخص ما بضرب عبد مملوك

MOMMSEN. Op. cit. vol. 1. p. 23 – LEVASSEUR (I) " le (١) pouvoir , les juges et les bourreaux. P. 169 – CHEVAILLER. Op. cit. p. 1294

D. 47 – 10 – 15 – 34 – Ulpian (٢)

" le preteur dit : lorsque quelau'un sera prevenu d'avoir battu l'esclave d'aurui contre les ponnes moeurs ou de l'avoir mis a la question sans l'ordre du maître . je donnerai action contre lui " .

لشخص آخر ويقدمه للتحقيق بدون أمر سيده فإنني أمنحه دعوى ضد هذا الشخص " .

- وفي الحقيقة ، فإنه إذا كان العبد لا يمكنه أن يستخدم دعوى الاعتداء ، فإن هناك بعض الحالات التي يؤثر فيها على مالكه. فحينما يكون الضرر قد لحق بالعبد فإن هذا يعبر في الحقيقة عن إهانة لحقت بسيده . وقد عبر عن ذلك الفقيه جستنيان في أحد نصوص مدونته (١) بقوله " أما الأرقاء فالمعتبر أن الإيذاء لا يلحق بهم شخصيا بل سيدهم هو الذي يعتبر أنه أودى في أشخاصهم . ولكن هذا الاعتبار لا يصار إليه بسهولة كما هو الشأن في صورة وقوع الإيذاء على الأولاد أو الزوجة . كلا . بل لا يصار إليه إلا في حالة ما يكون الإيذاء جسيما جدا ويكون ظاهرا أن المقصود منه إهانة السيد ، فمن ضرب أحد عبيدنا بالسوط فلنا عليه الدعوى ولكن من ضربه ضربا خفيفا بيده أو صاح به صياحا جمع الناس حوله فلا دعوى لنا عليه " .

- وإذا كان سيد العبد يملك رفض استجواب عبده في جريمة اتهم فيها ، فإن هذا قد يسبب له المخاطر في بعض الحالات لأن موقفه في هذه الحالة يثير الشكوك حول اشتراكه في الجريمة .

- وحينما يكون الاعتراف بالجريمة التي ارتكبها العبد قد حدثت تحت وطأة التعذيب ، فإن سيده يكون بالخيار بين أمرين ، إما أن ينصاع لقرار الحاكم ، وأن يتخلى عن المجنى عليه ، وهذا ما كان يحدث بصفة عامة في الحالات التي لا يكون لسيده مصلحة في حمايته (٢).

(١) مدونة جستنيان - ترجمة عبدالعزيز فهمي (٤ - ٤ - ٣) - المرجع السابق - ص ٢٦١.

MOMMSEN. Op. cit. p. 6 et s.

(٢)

- وفى مثل هذه الحالة ، وحتى إذا ما اعتق العبد من قبل مالكة الجديد فإنه لا يمكن أن يكتسب على إثر ذلك صفة المواطنة وإنما ينضم بصفة نهائية إلى طبقة الأجانب المستسلمون^(١). فقد اعتبر أجنبيا فى نظر القانون الرومانى الأفراد الرومانيون الذين فقدوا صفة الرعية الرومانية دون أن يفقدوا صفة الحرية وذلك كما فى حالة المحكوم عليهم بأى من العقوبات الجسيمة كالأشغال الشاقة أو النفى .

(١) د/صوفى أبو طالب - الوجيز فى القانون الرومانى - دار النهضة العربية -
سنة ١٩٦٥ - ص ٢٣٢ - د/ محمد على الصافورى - النظم القانونية القديمة
لدى اليهود والإغريق والرومان - دار النهضة العربية - بدون تاريخ - ص
٤١٣.

المطلب الثانى

استجواب العبيد فى نطاق الدعاوى الجنائية العامة

يقصد بالدعوى الجنائية العامة فى هذا الخصوص ، تلك التى تأخذ شكل *La cognitio* والتى يملك الحاكم فيها سلطة مطلقة فى الاستجواب سواء بالنسبة للعبيد أو الأحرار .

وموافقة مالك العبد فى هذه الحالة ليست ضرورية . فإذا كان مالك العبد يستطيع الدفاع عنه ، فإنه كان يخشى من الشك فى اشتراكه فى الجريمة .

وكان التعذيب أثناء استجوابه أسلوبا معتادا أو مشروعا . ومع ذلك فإن الفقيه أولبيان ^(١) قد أقر بأنه يجب البدء بالتحقيق إذ يقول إن اكتشاف الجرائم كان يتطلب تطبيق نظام التحقيق . ولكن متى وكيف يتم التحقيق؟ هذا هو ما نفحصه . إنه لا يجب البدء باستخدام التعذيب وأن الإمبراطور أغسطس قد أكد على أنه لا يجب أن نضفى الثقة المطلقة على ما ورد بالتحقيق " .

فقد أشار الفقيه أولبيان من خلال هذه النصوص إلى معلومات مهمة . فقد أكد فى البداية على أن التعذيب كان يستخدم من أجل اكتشاف

(١) D. 48 – 18 – 1 . pr- ulpien

" pour decouvrir les crimes , on a coutume d'appliquer la question . Mais quand et jusqu' a quell point faut – il le faire ? c'est ce qu'il faut examiner. Et il ne faut pas commencer par la torture , et l'empereur Auguste a declare qu'il ne fallait pas se fier totalement à la question " .

الحقيقة ، ولا يستخدم على سبيل العقاب . وعلى إثرى ذلك فإن المتهم كان يتم استجوابه فى اللحظة التى يخضع فيها للتعذيب . وأن التعذيب كان يتم بالقدر اللازم لاعتراف المتهم . ولذلك فإن التعذيب لم يكن له صفة الإلزام ، وكان يختلف نطاقه من حالة إلى أخرى وفقا لنوع الاستجواب .

كما أكد هذا الفقيه من خلال النص السابق على أنه لا يجب أن يبدأ التحقيق باستخدام التعذيب .

وإذا كان الاستجواب قد أدى إلى اعتراف مقبول من جانب المتهم فإنه يجرى من كل معنى إذا كان قد تم نتيجة التعذيب الجسماني الشديد . إذ أن هذا النوع من التعذيب يؤدي فقط إلى اغتصاب الاعتراف فى الحالة التى يستحيل فيها الحصول عليه بأية وسيلة أخرى ، ومن ثم فإنه كان لا يستخدم إذا ما اعترف العبد من تلقاء نفسه . وقد أكد ذلك الفقيه تريتوليان Tertullien ^(١) بقوله " عند الطغاة كان يستخدم التعذيب باعتباره عقوبة ، أما عندكم فكان لا يستخدم إلا فى التحقيق . وبملاحظة القانون السارى لديكم والخاص بالتعذيب ، يتبين أنه كان لا يعد ضروريا إلا بالقدر الذى يؤدي إلى الاعتراف ، وإذا تم الاعتراف من قبل المتهم قبل استخدامه فإنه يكون بلا جدوى إذ يجب أن يتم التخلي عنه ويترك . أمر المتهم إلى الحكم القضائي " .

TERTULLIEN. Apologetique . 2, 15 . les Belles letters . paris . (١) 1971.

" chez les tyrans , en effet , la torture etait employée meme comme châtiment: chez vous elle ne sert qu'a l'enquete . observez bien votre loi a l'egard de la Torture , qui n'est necessaire que jusque à l'aveu , et si elle est prevenue par l'aveu , elle sera inutile : il faut ceder le pas à la sentence " .

- ومع ذلك فإن الواقع العملى يؤكد وجود تجاوزات قد حدثت من قبل الحكام ، إذ كانوا يقومون بتعذيب العبيد فى بعض الأحيان رغم اعترافهم بجرائمهم . وهذا التعسف فى استخدام السلطة كان يوصف بالوحشية ويجرد الاعتراف من أى قيمة ، ويؤدى إلى انحراف لتعذيب القضائى عن نطاقه الشرعى (١).

- وفى الفترة الأخيرة لنظام المحققين كانت الدعوى الجنائية العامة تجيز لسيد العبد الاعتراض على استجوابه . وفى بعض الأحيان كان يمكن للمحكمة أن تلزم مالكة بإحضاره إلى العدالة إذا كان متهما بارتكاب جريمة (٢). كما كان يجوز للمحكمة أن تجبره على تسليم بعض عبيده إذا كانوا محلا للاشتباه من أجل تحديد المتهم من بينهم . وفى مثل هذه الحالات يتم استجواب هؤلاء العبيد رغما عن إرادة سيدهم . بل يمكن أن يتم ذلك باستخدام القوة فى مواجهة سيدهم حتى يسمح بخضوعهم للاستجواب .

- وإذا ما انتهت الدعوى الجنائية إلى براءة المتهم فإن المدعى يكون ملتزما بتعويض مالك العبد عن الخسارة التى لحقت من جراء ذلك. ويحدث نفس الشيء إذا ما توفى العبد تحت وطأة التعذيب وبدون أن يتمكن القاضى من إثبات التهمة فى حقه . وتقدر قيمة العبد فى هذه الحالة

(١) . TERNISN et BACRY " la torture , la nouvelle inquisition " (١)
paris . 1980 . p. 29 MOMMSEN. Op. cit. vol. 2p. 93.

(٢) هذا التكليف كان يتم بناءً على حكم أولى من قبل المحكمة يصدر فى مواجهة مالك العبد - انظر FASANO - المرجع السابق - ص ١٠٠.

بنفس القيمة التي كان يحظى بها قبل خضوعه للتعذيب . وقد أكد ذلك الفقيه أولبيان بقوله ^(١) "إذا ما حكم على العبد بالبراءة فإن القانون يترك أمر تقدير التعويض عن الخسارة إلى القاضي . وفي حالة الوفاة تقدر قيمته بنفس القيمة التي كان يحظى بها قبل التحقيق : إما في حالة بقاء المتهم على قيد الحياة بعد التعذيب فإن قيمة التعويض تقدر بحسب الخسارة التي لحقته " .

- وفي بعض الأحيان كان يلتزم المدعى بتعويض يوازي مثلى المبلغ الذي كان يدفعه عن هذه الخسارة إلى مالك العبد . وهذا الميعار كان له غاية رادعة تتمثل في تلافى الاتهامات التي لا تستند إلى دلائل قوية ، وإنما يكون الغرض منها الإضرار بالغير . وقد أكد ذلك الفقيه بابنيان بقوله " حينما يكون هناك عبدا قد خضع للاستجواب بناء على طلب الشاكي ، ثم برأ من الاتهام الموجه إليه فإن الشاكي يكون ملزما أمام سيده بضعف قيمة العبد " ^(٢) .

(١) D. 48 - 5 - 28 , 15 - ulpien

" si l'accuse ou l'accusée ont été absous , la loi a voulu que le dommage fut estime par les juge , si les esclaves ont morts selon leur valeur avant la question s'ils vivent , selon le dommage qu'on leur a causé ou fait " .

D. 3 - 6 - 9. Papinien . (٢)

" lorsqu'un esclave est accusé , il est soumis à la question si l'accusateur le demande , et s'il vient a etre absous , l'accusateur est condamné envers le maitre au double du prix de l'esclave" .

- وقد ورد النص على ذلك فى قانون جوليا الخاص بجريمة الزنا، حيث قد نص على التزام الشاكى الذى يثبت كذبه بأن يدفع ضعف قيمة العبد إلى مالكة إذا ما كان قد خضع للتعذيب أثناء استجوابه بصدد هذا الاتهام الكاذب " (١).

C. 9 - 4 - 6 - 6 - Diocletien et Maximien .(١)

" La loi Julia (sur les adulteres) prononcé la peine du double contre les accusateurs calomnieux et en paveur du maître des esclaves qui , par suite d'une accusation calomnieuse , ont été mis à la torture " .

المطلب الثالث

طرق الاستجواب وآثارها

إذا كان الاعتراف يعد بمثابة وسيلة إثبات رئيسية فى المجتمع الرومانى ، فإن تعويل القاضى عليه كان يتوقف على تدعيمه بدليل آخر ، إذ أنه كان يملك سلطة تفسيره وتقديره وفقاً لإرادته ، كما كان يملك الحرية الكاملة فى استبعاده .

فالرومانيون كانوا يعبرون دائماً عن شكوكهم فيما يتعلق بصحة الاعتراف الذى يتم الحصول عليه أثناء التحقيق . فالألم والخوف من التعذيب كثيراً ما يدفعون بعض الأفراد إلى الإدلاء باعترافات مزورة . وعلى العكس من ذلك كان هناك بعض العبيد الذين يعاملون بصفة معتادة معاملة سيئة من قبل أسيادهم . وهؤلاء كانوا يتحملون التعذيب ، ومن ثم كانوا يدلون باعترافات وهمية لمصلحة أسيادهم .

وقد أكد ذلك الفقيه أولبيان ^(١) ، إذ يقول " إن الأكثرية من العبيد

D. 48 - 18 - 1 - 23 - ulpien

(١)

" la plupart obstinés par la patience ou endurcis par les tourments méprisent tellement la torture , que l'on ne peut aucunement en tirer la vérité . D'autres veulent si peu souffrir qu'ils aiment mieux faire tous les mensonges que souffrir les tourments " .

فقد أشار الفقيه أولبيان من خلال هذا النص إلى أنه لا يجب على القاضى أن يعتمد على الدليل المستمد من الاعتراف ويبنى عليه حكمه إلا إذا كان هناك دليل آخر يؤيده ، نظراً لأن هناك الكثير من العبيد الذين كانوا يتحملون التعذيب ويصرون على عدم الاعتراف بالحقيقة . د/ السيد العربى - المرجع السابق ص ٦٤ .

يصرون على تحمل التعذيب ويستخفون به ، ويصنرون على عدم الاعتراف بالحقيقة . إلا أن البعض منهم كانوا يقرون بكنبهم بمجرد خضوعهم لقدر بسيط من التعذيب " .

ولذلك فإن العبد الذى كان يواجه بالحجج القوية من قبل القاضى - على ارتكاب الجريمة ، ومع ذلك يصر على إنكاره لارتكابها كان يخضع للتعذيب المتكرر . وقد أكد ذلك الفقيه بول ^(١) بقوله " إن المتهم الذى يواجه بالأدلة القوية على ارتكاب الجريمة كان يخضع للتعذيب المتكرر، وبصفة خاصة : إذا كان لديه القدرة على تحمل التعذيب البدنى والمعنوى الذى يتعرض له " .

- ومن الأمثلة التى تؤكد ذلك محاكمة امرأة تدعى ايبكاريس . فقد كان مقبوضا عليها فى مؤامرة ضد الطاغية نيرون Nero ولاعتقاده أنها امرأة لا تتحمل التعذيب فقد أمر بتعذيبها، واشتطاط غضب القائمى على تعذيبها بعد أن رفضت الاعتراف والإبلاغ عن شركائها، وقد انقضى اليوم الأول دون جدوى ، وفى اليوم الثانى شنت نفسها ، وانتهت حياتها بعد أن قدمت مثلاً كبيراً على قوة التحمل فى وقت كان الرجال الأحرار يخونون أعز الأصدقاء تحت وطأة التعذيب ^(٢) . وقد

D.48 - 18 - 18 - 1. paul . (١)

" Un accusé accablé par les preuves les plus fortes peut être remis à la question , surtout s'il a endurci son âme contre les tourments " .

(٢) د/ محمود سلام زنائى - مدخل تاريخى لدراسة حقوق الإنسان - القاهرة سنة ١٩٨٧، ص ١٦٣ ، د/ السيد العربى المرجع السابق - ص ٥٣ .

أشار فاليري مكسيم إلى حالة أخرى تتعلق بعبد يدعى ألكسندر Alexandre . فقد اتهم هذا العبد باغتيال أحد الفرسان الرومان ، بعد اتهامه خضع للتعذيب ست مرات دون أن يعترف بجريمته ، وقد حكم عليه بالإعدام ، ونفذ الحكم فيه بتعليقه على الصليب (١).

- وبالإضافة إلى ذلك فإنه حينما كان يتهم مجموعة من العبيد بارتكاب جريمة ، فكان يتم البدء بتعذيب الأطفال أو العبد الذى يضعف أمام التعذيب بهدف الحصول سريعا على اعتراف بالجريمة (٢). وقد أكد ذلك الفقيه بول بقوله " إذا كان هناك مجموعة من الأفراد متهمين بارتكاب جريمة ما فإنه يجب البدء من هو أقل قدره على تحمله أو بمن هو أصغر سنا " (٣) .

- وفى بداية الدعوى كان يجد القاضى - فى بعض الأحيان - صعوبة فى معرفة ما إذا كان الشخص المائل أمامه متهم أم شاهد ففى الحقيقة كان العبد يخضع فى بعض الحالات للاستجواب بصفته شاهد لكنه سرعان ما كان يعترف بجريمته تحت وطأة التعذيب . وفى بعض الحالات الأخرى كان يخضع للاستجواب بصفته منهم بارتكاب جريمة ، إلا أنه ينفى ارتكابها ويدلى بمعلومات مفيدة تساعد القاضى فى تحديد الجانى . ولذلك فإن التشريع الرومانى وضع حدود معينة لاستخدام التعذيب ، يمكن إجمالها فى الآتى :-

FASANO. Op. cit. p. 103.(١)

D. 48 - 18 - 18 - pr. Paul .(٢)

" plusieurs accusés d'un meme crime doivent être entendus de manière que l'on commence par celui qui est le plus timide ou qui paroît de l'age le plus tender " .

١- إنه لا يجب استخدام التعذيب إلا حينما تكون الجريمة مؤكدة،
ويوجد أدلة قوية على ارتكابها من قبل أحد العبيد .

وقد أكد ذلك الفقيه ^(١) بول بقوله " إنه لم يكن هناك دليل على
ارتكاب المتهم للجريمة فإنه لا يجب أن يخضع للتعذيب ، وإنما يجب
الضغط على الشاكي لكي يقدم الأدلة المقنعة لشكواه " كما أقر بذلك
الفقيه أولبيان ^(٢)، إذ يقول " أنه يجب استخدام التعذيب ضد العبيد حينما
يكون هناك اتهام تسانده أدلة قوية ، ولا ينفعه سوى اعتراف العبيد " .

٢- إنه لا يجب البدء باستخدام التعذيب أثناء الاستجواب إلا بالنسبة
للجرائم الخطيرة " les capitalia et atocire maleficia " ففي الجرائم
المالية يجب استخدام التعذيب - بطريقة محددة - فقط إذا لم يكن هناك
دليل آخر يؤدي إلى كشف الحقيقة ^(٣).

D. 48 - 18 - 18 - 2 . paul .

(١)

" Dans une cause où l'accusé n'est pressé par aucune preuve , il ne
faut pas facilement se déterminer à la question , mais il faut presser
l'accusateur pour qu'il prouve ce qu'il avancé et en convainque "

D. 48 - 18 - 1 - 1 - ulpien

(٢)

" Il faut en venir à la torture des esclaves enfin lorsque l'accusé est
suspect , et que les autres preuves approcherat tellement de la
demonstration qu'il semble qu'il ne manqué que la confession des
esclaves " .

MORABITO (M) " les réalités de l'esclavage d'après le Digest " . (٣)
paris . 1981. p. 236 - D. 48 - 18 - 1. pr.

٣- إن التعذيب يجب أن يتم بطريقة متحضرة ولا يؤدي في أية حالة من الحالات إلى موت العبد حتى يمكنه أن ينعم ببراعته إذا صدر الحكم بالبراءة أو ينفذ العقوبة في حالة إدانته . وقد أكد ذلك الفقيه أولبيان، إذ يقول^(١) "إن القضاة هم الذين يحددون نطاق التعذيب . ومن ثم يجب عليهم تنظيمه بطريقة تحفظ للعبد حياته بحيث ينعم بحريته إذا ما ثبتت براعته أو ينفذ العقوبة إذا ما تمت إدانته" .

٤- إن النساء الحوامل والأطفال الذين تقل أعمارهم عن أربعة عشر عاما لا يخضعون من حيث المبدأ للتعذيب اللهم إلا إذا كان الجريمة تدخل في نطاق الخيانة العظمى^(٢) . وقد أشار إلى ذلك الفقيه أولبيان، إذ يقول " إن عقوبة الإعدام بالنسبة لامرأة حامل يجب أن تؤجل لحين تمام وضعها . ومن جهتي فإنني أرى أنه يجب ملاحظة أن المرأة الحامل لا تخضع للتعذيب بسبب حملها"^(٣) .

وقد أقر الفقيه أركادوس شاريسو^(١) Areadius - charisius على

D. 48 - 18 - 7 - ulpien . (١)

" C'est aux juges à déterminer la mesure de la question , ils doivent la regler de manière que l'esclave soit sauf ou pour son innocence ou pour le s uplice".

HELIE (F) Traité de l'instruction criminelle ou théorie du code (٢) d'instruction criminelle " paris . vol. 1. 1866. p. 59.

D. 48 - 19 - 3 - ulpies . (٣)

" la peine de mort a'une femme enceinte doit etre differée jusqu'a ce qu'elle accouche . quant a moi je sais que l'on observe de ne la point appliquer a la question tant qu'elle est enceinte " .

D. 48 - 18 - 10- pr- Arcadius - charisius . (٤)

" Il ne fait point appliquer a la question un mineur àu - dessous de quatorze aus comme l'a rescrit l'empereur antonin a cecilius - jubentinus" .

بعدم خضوع القصر الذين لم يتجاوز سنهم الرابعة عشر عاما للتعذيب ،
إذ يقول " لا يجب أن يطبق التعذيب على القصر الذين لم يبلغوا سن
الرابعة عشر " .

- وعلى الرغم من وجود هذه القواعد التي تحدد مجال تطبيق
التعذيب وحدوده إلا أن الواقع العملي - فى المجتمع الرومانى - يؤكد
أن التعذيب كان يطبق بصفة مستمرة وبدون مراعاة لهذه القواعد .

قرار الإمبراطور سيلا الصادر فى السنة العاشرة الميلادية :

لقد أصدر الإمبراطور سيلا Sila قرارا يحدد نطاق التعذيب
وحده وذلك فى السنة العاشرة بعد الميلاد . وكان هذا القرار يتصف
بالشدة والصلابة فيما يتعلق بتعذيب العبيد ، إذ يقضى بخضوع كل العبيد
الذين يقيمون فى منزل sub eodem tecto سيدهم للتعذيب إذا ما قتل
أحد من أبناءه بغية تحديد الجانى . فإقامتهم فى منزل سيدهم هى المبرر
الكافى لاستخدام التعذيب ضدهم .

وقد أشار الفقيه أولبيان لهذا القرار من خلال أحد نصوص
موسوعة جستنيان ^(١) ، إذ يقول " أى مواطن روماني لن يكون فى مأمن

D. 29 - 5 - 1 - pr - ulpien (١)

" Aucun citoyen ne peut être en sûreté , si ses esclaves ne sont pas obligés de le défendre ou périr de leurs têtes contre les dangers qu'il peut courir tant de la part des gens qu'il a chez lui , que de la part des étrangers c, est ce qui a fait porter les deux esnatus - consultes don't il s'agit ici , qui ordonnent que lors qu'un maître aura été tué , tous ses esclaves seront mis à la question " .

إذا لم يلتزم عبده بالدفاع عنه أو عن ذريته ضد الأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها سواء من قبل من يقيمون في منزله أو من الأجانب : هذا هو ما ورد في المرسوم بقرار المقصود والذي يقضى بأنه حينما يتعرض السيد للقتل فإن كل عبده يخضعون للتعذيب " .

- وبالتطبيق لهذا القرار كان الحائز حسن النية الذي لا يتمتع سوى بحق استخدام العبد لا يماثل مالكة فيما يتعلق بتعذيبه إذا ما تعرض لخطر الموت . وقد أكد ذلك الفقيه أولبيان من خلال نصوص موسوعة جستنيان . إذ يحدد المقصود بسيد العبد ، بقوله ^(١) " يقصد بالسيد في هذا الخصوص الشخص الذي يملك العبد ، حتى ولو كان حق استخدامه مقرر لشخص آخر " .

ثم يزيد الأمر إيضاحاً بقوله ^(٢) " إن الشخص الذي يحوز العبد بحسن نية لا يتمتع بصفة السيد في مواجهته والأمر كذلك بالنسبة للشخص الذي لا يتقرر له سوى حق استخدام العبد " .

وبنظرة فاحصة إلى مضمون هذا القرار يتبين لنا أنه يبتعد إلى حد ما من الوظيفة العادية للتعذيب القضائي . فالتعذيب الجسماني الذي يتعرض له العبيد بالتطبيق له تبدو في بعض الأحيان بمثابة

D. 29 – 5 – 1 – 1 – ulpien (١)

" on entend ici par maître , celui qui a la propriété des esclaves quoique l'usufruit en appartienne à un autre " .

D. 29 – 5 – 1 – 2 – ulpien (٢)

" celui qui possède de bonne foi un home comme son esclave n'aure pas a cet égard la quelité de maitre vis – à – vis de lui : de meme que celui qui n'a sur l'sclane qu'un simple droit d'usufruit " .

عقوبة جنائية أكثر من كونه وسيلة لحمل العبيد على الاعتراف .
 فالعبيد الذين لا يستطيعون البرهنة على أنهم بذلوا كل ما فى وسعهم
 لتفادى قتل سيدهم يتعرضون لخطر الحكم عليهم بعقوبة الإعدام وتنفيذها.
 والعبيد الذين لم يكونوا يقيمون معه لحظة القتل وإنما كانوا يقيمون فى
 مكان آخر من ملك سيدهم ، لا يخضعون للتعذيب إلا إذا كانوا على علم
 بالجريمة ^(١).

بالإضافة إلى ذلك أنه إذا كانت ملكية السيد تتضمن أرضا واسعة
 فإنه لا يمكن تطبيق القرار إلا على العبيد الذين يقطنون بالقرب من
 سيدهم لحظة قتله. فهؤلاء العبيد يتهمون باعتبارهم فاعلين أصليين فى
 الجريمة نظرا لعلمهم بارتكابها . وقد أكد ذلك الفقيه أولبيان ، بقوله ^(٢) " إذا

MORABITO " les realites de l'esclavage d'apres le digeste " op. (١)
 cit. p. 264. D. 29 – 5 – 1 – 26.

فقد أشار الفقيه أولبيان من خلال هذا النص إلى أن قرار الإمبراطور سيلا يعاقب
 بصفة مطلقة كل العبيد الذين يقطنون فى نفس المنزل الذى يقطن فيه سيدهم ، أما
 العبيد الذين لا يقطنون معه وإنما يقطنون فى مكان بعيد من ملكه لا يجب خضوعهم
 للعقاب إلا إذا كانوا على علم بارتكاب الجريمة.

" ce senatus – consulte punit absolument tous les esclaves qui
 logeoient dans la meme maison qui leurs maitrs et sous le meme
 toit , à l'egard de ceux qui n'etoient pas sous le meme toit , mais
 dans une autre partie de l'heritage , ils ne doivent etre punis
 qu'autant qu'ils auront eu connoissance du crime " .

D. 29 – 5 – a- 1 – 30 – ulpien . (٢)

" si un maitre est tué dans une de ses terres , il suroit injuste d'
 appliquer à la question et de condamner au suplice tous les
 esclaves qui sont dans cette terre s'il est fort etendu il souffera donc
 d'oppliquer à la question les esclaves qui etoient avec leur maître
 lorsque il a été tue et ceux qui sont soupçonnés d'avoir commis le
 crime ou qui en est ont eu connoissance" .

ما قتل أحد الأسياد في أحد الأراضي التي يملكها ، فإنه يكون من الظلم تعذيب كل العبيد الذين يتواجدون في كل أرضه والحكم عليهم لاسيما إذا كانت هذه الأراضي شاسعة . وإنما يكفي فقط بتطبيق التعذيب على العبيد الذين كانوا مع سيدهم لحظة قتله ، أو الذين يتهمون بارتكاب الجريمة أو كانوا على علم بارتكابها " .

ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار يطبق على العبيد الذين كانوا بصحبته إذا ما قتل أثناء سفره . والأمر كذلك إذا ما هربوا وتركوه قبل وقوع جريمة القتل . وقد أكد ذلك الفقيه أولبيان بقوله ^(١) " إذا قتل السيد أثناء سفره فإنه يجب إخضاع كل العبيد الذين كانوا بصحبته لحظة وقوع الجريمة للتعذيب ، ويخضع أيضا لهذا الإجراء العبيد الذين كانوا معه في الرحلة وهربوا قبل وقوع الجريمة ، أما إذا لم يكن معه أحد لحظة ارتكاب الجريمة ، فإن القرار لا ينطبق " .

- ويجب الإشارة إلى أن احتمال توجيه الاتهام إلى العبد كان لا يستند فقط إلى مساهمته الإيجابية في قتل سيده وإنما يستند أيضا إلى رفض العبد إغاثة سيده . أي أن رفض العبد إغاثة سيده يعد دليلا على موافقته على قتله ، ومن ثم مبرر لخضوعه للتعذيب ^(٢) . وقد أكد ذلك

(١) D. 29 - 5 - 1 - 31 - ulpien

" si le maître est tue en voyageant on doit condamner au supplice les esclaves qui etoient avec lui lorsqu'il à été tue ou ceux qui etoient auparavant avec lui , et qui se sont enfuis s'il n'y avoit personcne avec le maitre lorsu'il a été tué , les senatus - consultes n'ont plus leiu " .

ول ديورانت - قصة الحضارة - ترجمة محمد بدران - الجزء الأول من المجلد الثالث - ص ٣٧٠ ومابعدا .

MOABITO - op.cit. p.264.

(٢)

الفقيه مودستان ^(١) بقوله " ... أن العبد الذى يملك القدرة على الدفاع عن سيده لحظة تعرضه للقتل من قبل المغتالين وامتنع عن ذلك فإنه يتعرض للتعذيب قبل الحكم عليه " .

وكان يطبق القرار أيضا فى حالة امتناع العبد عن إنقاذ سيده من الانتحار ، مثل عدم منعه من تناول المواد السامة التى تؤدى إلى الوفاة ^(٢) .

- كما كان يطبق القرار أيضا حتى ولو تم معرفة الفاعل الأصلي للجريمة ، وذلك بغية الكشف عن المحرض على ارتكابها . وقد أصر بذلك الفقيه بول ، حيث يقول ^(٣) " حينما يتم تحديد القاتل فإن جميع العبيد كانوا يخضعون للتعذيب من أجل معرفة من قام بالتحريض على ارتكاب الجريمة " .

- وقد وضع قرار الإمبراطور سيلا قيда على سلطة السيد الذى يقوم بعمل وصية تتضمن عتق بعض عبيده ، بحيث لا ينص فى وصيته على عدم خضوعهم للتعذيب ، إذ يخضعون لهذا الإجراء مثلهم فى ذلك مثل بقية العبيد الذين لم يتضمنهم نص الوصية . وقد أكد ذلك الفقيه أولبيان ، إذ يقول ^(٤) " إن العبيد الذين اعتقوا بمقتضى وصية المتوفى

(١) D. 29 - 5 - 19 - Modestin

".... Celui qui pouvant porter du secours ne l'aura pas fait , sera justement condamne au dernier supplice " .

(٢) D. 29 - 5 - 1 - 22 - ulpien

(٣) D. 29 - 5 - 6 . pr . poul.

" Quand meme l'assassin serait connu il faudrait toujours soumettre les esclaves à la question , pour savoir celui qui a commande ce meurtre .." - FABRE (L) " recherches sur les rapports patron affranchi à la fin de la republique romaine " . paris 1981 p. 25.

(٤) D. 29 - 5 - 3 - 16 - ulpien

يخضعون للتعذيب كما يخضع له العبيد الآخريين الذين لم تشملهم الوصية".

- وعلى الرغم من صلابة قرار الإمبراطور سيلا فإنه قد استثنى بعض الفئات من تطبيقه : ١- العبيد المصابون بعاهاات جسمانية أو عقلية .

٢- العبيد المصابون بأمراض خطيرة .

٣- صغار العبيد .

فهذه الطوائف الثلاث لا يملكون القدرة على الدفاع عن سيدهم أو منعه من الوقوع فى الخطر . وقد أكد ذلك الفقيه أورليان بقوله (١) " إذا ما أصيب العبد بمرض خطير يعوقه عن الدفاع عن سيده ، فإنه يعفى من تعرضه للتعذيب " .

٤-القصر من العبيد . فهؤلاء لا يتعرضون للتعذيب وفقا لهذا القرار إلا إذا كانوا شركاء فى الجريمة أو كانوا يعرفون مرتكبها ولم يبلغوا عنهم . ففى هذه الحالة الأخيرة يخضعون للتعذيب (٢).

٥- العبد الذى يحاول الدفاع عن سيده كأن يدفع يد المغتال من حول رقبة سيده أو يحاول دفع السلاح الذى يمسكه بيديه وحاول منع الاعتداء عليه بأية وسيلة - فإنه لا يتعرض للتعذيب حتى ولو باءت

(١) D. 29 - 5 - 3- pr. Ulpian

" si un esclave attaque d'une maladie grave n' a pu porter de secours à son maitre , il doit être excuse " .

(٢) D. 29 - 5 - 1 - 32 - 33 - ulpien - MORABITO. Op. cit. p. 264.

- العبد الذى يحاول الدفاع عن سيده كأن يدفع يد المغتال من حول رقبة سيده أو يحاول دفع السلاح الذى يمسكه بيديه وحاول منع الاعتداء عليه بأية وسيلة - فإنه لا يتعرض للتعذيب حتى ولو سر بسايات محاولاته فى الدفاع عن سيده بالفشل . وقد أكد ذلك الفقيه أولبيان بقوله^(١) " أنه يجب على العبد أن يمد يد العون والمساعدة لسيده ، ليس فقط بقصد حمايته من الخطر حينما يقع عليه اعتداء ، وإنما فى كل الأحوال الأخرى التى قد تؤدى بحياته . فإذا ما بذل كل هذه المحاولات ومع ذلك لم يمنع قتل سيده فإنه لا يتعرض للتعذيب . فعلى سبيل المثال إذا صاح من أجل أن يستدعى الناس لمساعدته فى الدفاع عن سيده ، أو إذا حاول بث الرعب فى نفوس القتلة بقوله أن الناس يأتون ، أو إذا حاول منع الضربات الموجهة إلى سيده باستخدام جسده ، أو إذا حاول حماية جسد سيده بأية وسيلة فإنه لا يتعرض للتعذيب رغم قتل سيده " .

وبالمقابل فإن هذا الاستثناء ويستبعد بالنسبة للعبيد الذين يتظاهرون على خلاف الحقيقة - بأنهم يدافعون عن سيدهم ، أو الذين يحجزون أنفسهم بمحض إرادتهم حتى لا يؤدون واجبهم فى الدفاع عن سيدهم . فكل هؤلاء كانوا يخضعون لقرار الإمبراطور سيلا ، ومن ثم يتعرضون للتعذيب^(٢).

(١) D. 29 - 5 - a - 35 - ulpien

(٢) D. 29 - 5 - 3 - 6 0 ulpien.

- فى النهاية يمكن القول بأن قرار الإمبراطور سيلا كان يتصف بالشدة والصرامة خلال القرن الأول الميلادى . وقد اتسع نطاق تطبيقه خلال النصف الأول من القرن الثانى الميلادى إذ لم يعد هناك تمييز بين العبيد الذين كان يملكهم السيد الذى قتل ، وبين العبيد الذين كانت تملكهم زوجته ، فكل هؤلاء يخضعون للتعذيب .

وفى ظل الإمبراطور تراجان Trajan والإمبراطور هادريان Hadrian ، تمت المساواة فى المعاملة بين العبيد وبين العتقاء الذين قد تم تحريرهم لحظة وقوع الجريمة . وقد أشار الفقيه بول إلى الدستور الذى وضعه الإمبراطور تراجان والذى يقضى بالآتى : " أن العبيد الذين اعتقوا أثناء حياة المتوفى بوصية منه يخضعون للتعذيب " .

وفى ظل الأباطرة أنطونيو ومارك كيميد les emp emperours Antonin le pieux et commode تم التخفيف من شدة وقسوة قرار الإمبراطور سيلا . فقد أقر الإمبراطور أنطونيو بأن العبد الذى يكون قد حصل على حريته بوصية غير مشروطة لا يخضع للتعذيب إلا إذا ثبت أنه كان شريكا فى الجريمة . أما الإمبراطور مارك فقد أوصى باستخدام الرأفة مع العبيد الذين قد أعفى عنهم سيدهم بعد أن جرح (٢) .

(١) D- 29 - 5 - 10 - 1 - paul

" Il ya eu sous l'empereur trajan une constitution qui ordonne que les esclaves qui auroit été affranchis entre vifs par le defunt qui a été tue seront appliqués à la question

D.29- 5 - 1 - 15 - D. 29 - 5 - 3 - 16 ulpien - MORABITO .
op. cit . p. 265.

D. 29 - 5 - 1 - 5 - ulpien (٢)

فقد أشار الفقيه أولبيان من خلال هذا النص إلى المرسوم الذى أرسله الإمبراطور أنطونيو إلى سابين Jubentius sabin والذى يتعلق بالعبد الذى حصل على

المطلب الرابع

استجواب العبد بصفته شاهد

إذا كان القانون الرومانى القديم قد قرر خضوع العبيد للتعذيب عندما يرتكبون جريمة ، فإن التعذيب قد امتد إليهم باعتبارهم شهود بدون تفرقة بين الدعاوى الجنائية الخاصة والدعاوى الجنائية العامة. فالقواعد العامة للتعذيب القضائى تطبق على العبيد سواء كانوا متهمين أو بصفتهم شهود .

- ويجب الإشارة فى هذا المقام إلى أن الحديث عن شهادة العبد بالمعنى القانونى للشهادة سيكون عديم الفائدة لأنها ترتبط بإثبات التصرفات القانونية ، والتي لا يملك العبد القيام بها ، إذ أن الأحرار فقط هم الذين تتوافر لديهم الأهلية القانونية اللازمة لإبرام هذه التصرفات .

على حريته من خلال وصية غير مشروطة ، إذ قد أمر من خلال هذا المرسوم بعدم تطبيق التعذيب على العبد الذى حصل على حريته بموجب وصية ، وأنه لايجب خضوعه للعقاب بسبب إقامته فى نفس المسكن الذى يقيم فيه الموصى فقط إلا إذا كان قد ساهم فى ارتكاب الجريمة .

D. 29 - 5 - 2 - Callistrate

فقد أشار الفقيه كالسترات من خلال هذا النص إلى المرسوم الذى أرسله الإمبراطور مارك إلى بيسون Pison ، والذى يقضى بالآتى : حيث أن Pison قد برهن أمامنا على أن Junius Donatas فزع حينما رأى اللصوص يتجهون نحوه وهرب داخل منزله بعد أن جرح وأنه منذ أن عمل وصيته التى تبرر عبيده وتوضح شعوره تجاههم تمنع من عقابهم حيث أنهم قد حصلوا على العفو بموجب هذه الوصية .

وقد أشار جستنيان إلى ذلك بقوله ^(١) " إذا ما أقيم الدليل على أن
الشاهد من العبيد أو الخدم فإن شهادته لن تنتج أى أثر إلا إذا أجاز
القانون المدني له ذلك " .

ولذلك فإن الفقيه مومسين قد تحدث عن أشباه الشهود - quasi
temongnages بغية تكيف شهادة العبيد . فالإدلاء بها كان يتم
مصحوبا بتطبيق التعذيب باعتباره يخدم فى إضفاء الشرعية عليها ^(٢) .

وقد أشار الفقيه مودستان ^(٣) إلى أنه يمكن أن تؤخذ شهادة العبد
فى الاعتبار إذا لم يوجد أية وسيلة أخرى للحصول على الدليل .

- وبالإضافة إلى التعذيب القضائى الذى يمارس ضد العبيد أثناء
إدلائهم بالشهادة ، يوجد نوع آخر من التعذيب يمارس ضدهم خارج
حرم المحكمة la Torture extrajudiciare سواء من قبل المالك ذاته
أو بموافقة . فائثناء الاستجواب يمكن إقرار تصرف مرتبط بالشهادة التى
أدلى بها العبد ، وبهذه الصفة تقبل بعد ذلك فى المحكمة باعتبارها شهادة

JUSTININ, NOWELLES - 90 - 6 (١)

" s'il est domontré que le témoin est de condition servile son
temoignage n'aura pas plus d'effet que s'il n'eût pas été donné " -
D. 28 - 1 - 20 - 7 ulpien - MOMMSEN - op . cit. vol. 2 p. 88 -
89.

MOMMSEN. Op. cit. p. 88 - HELIE . op. cit. p. 58 - BACRY (٢)
(T) op. cit. p. 29.

D. 22 - 5 - 7 . Modestin . (٣)

" on doit s'en rapporter à la deposition d'un esclave quand il n y a
pas d'autre moyen de s'assurer de la vérité"

مكتوبة . إلا أن هذا النوع من التعذيب الذى يتم بعيدا عن المحكمة لا يمنح القاضى سوى قدر ضئيل من الشرعية ، ولهذا فإن هذه الوسيلة كانت تحتل مكانا متأخرا بين الوسائل المستخدمة فى الحصول على الدليل.

وقد أشار الفيلسوف شيشرون إلى حالة لهذا النوع من التعذيب من خلال أحد مرافعاته . فقد كشف من خلال هذه المرافعة غش امرأة تدعى ساسيا Sassia والتي قد ادعت بفقد زوجها المدعو oppianicus واتهمت ابنه المدعو cluentius من زوجته الأولى بقتله بالسم . وفى منزلها وبحضور مجموعة من الشهود الشرفاء قامت بإخضاع أحد العبيد للتعذيب من أجل أن يدلى بالمعلومات الضرورية لإدانة المتهم . وفى كل مرة يعلن العبد عدم معرفته بأى شئ عن الواقعة . وأمام موقفه الصلب أمرت ساسيا بإخضاعه مرة أخرى للتعذيب الجسيم . وكان المنظر منفرا لدرجة أن الشهود أرادوا وضع نهاية له ولكنها رفضت . وفى النهاية بدأ شخص من الحاضرين فى الكلام باشمئزاز عن أنها لا تضع فى اعتبارها البحث عن الحقيقة وإنما تريد حمل العبد على الإدلاء بأكذوبة ^(١) .

- وشهادة العبد وفقا للقانون الرومانى يمكن أن تكون لمصلحة سيده ، ويمكن أن تكون ضده . ونعرض لهاتين الحالتين على النحو التالى :

الحالة الأولى : شهادة العبد لمصلحة سيده

إن النصوص الخاصة بحق استجواب أحد العبيد لمصلحة سيده مختصرة وموجزة . وقد تضمنت موسوعة جستنيان فقرتان تتعلقان

FASANO. Op. cit. p. 113.

(١)

بقبول هذه الشهادة في بعض الحالات الخاصة ، الحالة الأولى تتعلق بالميراث ، إذ تجيز استجواب العبيد في حالة وفاة سيدهم بغية تحديد ورثته تحديدا واضحا . وقد أشار الفقيه بابنيان إلى هذه الحالة بقوله (١) " إذا طالب أحد الأشخاص بتركه المتوفى رغم أن الأولاد الآخرين للمتوفى لا يعرفون أنه أخوهم ، فإنه يتم خضوع العبيد الذين يدخلون ضمن التركة للاستجواب ، نظرا لأن خضوعهم لهذا الإجراء في هذه الحالة ليس ضد مصلحة مورث هؤلاء الأولاد وإنما من أجل تحديد ورثة المتوفى " .

والحالة الثانية : تجيز خضوع العبيد المملوكين على الشيوع للتعذيب بهدف الحصول منهم على معلومات تتعلق باختفاء أو غياب أحد من أسيادهم . وقد أشار إلى هذه الحالة الفقيه بول بقوله (٢) " إذا كان أحد الأسياد قد اختفى ولم يظهر بعد فإنه يجب خضوع العبيد المملوكين على الشيوع للتعذيب لمعرفة ما حدث ، لأنه من المفروض تعرضهم للتعذيب

D. 48 – 18 – 17 – 2. Papinien. (١)

" Si l'hérédité est demandée par quel qu'un que les autres enfants ne reconnaissent pas pour leur frère , on mettra a la question les esclaves de l'hérédité , parce que la question n'est pas contre les maîtres qui sont les autres enfants mais pour la succession du maître défunt " .

D. 29 – 5 – 6 – 2. paul (٢)

" si un des maîtres ne parait plus , il faut metre à la question les esclaves communes pour savoir ce qu'il est devenu : car ils sont censés être appliqués à la question pour savoir ce qu'est devenu le maître qui ne parait plus ou pour venger sur eux sa mort plutôt que pour en tirer quelque indice qui puisse soumettre le maître présent a une condamnation capitale "

من أجل معرفة ما حدث للسيد الذى لم يظهر بعد أو من أجل الانتقام لموته بدلا من الحصول على بعض الإشارات التى تؤدى إلى خضوع السيد الذى يظهر إلى العقوبة الرئيسية " .

وقد أشار الفقيه مومسين إلى أحد نصوص تقنين جستينيان (١) والذى يجيز للعبد أن يكشف عن بعض المعلومات التى تصب فى مصلحة مالكه أثناء استجوابه شريطة أن يكون مسئولا عن تصرفاته الخاصة وليس عن تلك التى تتعلق بسيده .

- إلا أنه يمكن القول بأن هذه الأمثلة تعتبر حالات خاصة واستثنائية ، وأن الوضع العادى فى القانون الرومانى هو حظر الاستجواب لمصلحة سيد العبد . ففى سنة ٢٤٠ ميلادية أصدر الإمبراطور جورديان Gordien دستورا (٢) يحرم استجواب العبيد لمصلحة سيدهم سواء كانت شهادتهم للإثبات أو النفى ، وسواء كانت الدعاوى مدنية أو جنائية ، إذ أنها لا تصلح قانونا لإقامة الدليل وبالتالي لا يمكن أن تكون أساسا لإصدار حكم .

Code . 4 - 20 - 8 - Diocletien et Maximien (١)

" Il n'est aucun doute qu'un esclave ne peut être soumis à la question pour ou contre son maitre Mais il est aussi certain qu'il peut être soumis pour son proper fait " MOMMSEN. Op. cit. p. 91. note 3.

Code - 9 - 41 - 6 - GORDIEN. (٢)

" Il a été depuis longtemps défendu de mettre à la question les esclaves ou affranchise , dans une cause concernant leurs maitres ou leurs patrons en sorte que de pareilles dispositions tant a charge qu' a de charge , dans toutes causes , sont civiles soit criminelles , ne puissent jamais servir de preuves ni faire la base d'une sentence".

ويوجد نص آخر بتقنين جستنيان يقرر عدم استجواب العبيد لمصلحة أسيادهم القدماء ، حيث يقضى ^(١) بالآتي :

من المؤكد أنه لا يجب إخضاع العبيد للاستجواب لمصلحة أسيادهم القدامى كما هو الحال بالنسبة لأسيادهم الحاليين .

- ويجب الإشارة في هذا المقام إلى أن السيد الذي يتهم بجريمة ما يجب أن يعمل على إخضاع عبيده بصفة تلقائية إلى الاستجواب بغية تمكين القاضي من كشف الوقائع التي تنفي التهمة عنه من خلال أقوالهم . إلا أن هذا الإجراء قد خضع للتطور عبر عصور القانون الروماني ، ففي السنوات الأخيرة من العصر الجمهوري تم حصر الحالات التي كان يتم اتخاذ هذا الإجراء فيها خوفاً من توجيه العبيد للإدلاء بشهادة كاذبة تحت التهديد بالنار من قبل أسيادهم . وفي ظل العصر الإمبراطوري تم إلغاء هذا الإجراء بصفة رسمية . وقد أكد ذلك الفقيه بول بقوله ^(٢) " أنه حتى إذا ما تم تقديم العبد من قبل سيده للتحقيق فإنه لا يجب أن يخضع للاستجواب " .

- وبالأخذ في الاعتبار لكل المصادر المتعلقة بهذا الموضوع يمكن القول بأن استجواب العبد لمصلحة من له حق استخدامه أو حائزته حسن

C. 9 - 41 - 14. Dioceltien et Maximuen . (١)

" Il est constant que les esclaves ne peuvent être mis à la question tant en faveur de leurs anciens maitres qu'en celle de leurs maitres actuels " MORABITO . op. cit. p. 235 . PUGLIESE - op. cit. p. 323.

D. 48 - 18 - 18 - 7 . paul . (٢)

" un esclave , meme offert par son maître à la question , ne doit pas être interrogé " .

النية الذي يعتقد في ملكيته للعبد ، ومن له حق استخدامه يملكون حق تأديبه مثلهم في ذلك مثل مالكة ومن ثم يوضعون في نفس طبقة ملاك العبيد ، وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى حقهم في عدم تقديم عبيدهم للتعذيب من أجل محاولة الوصول إلى الحقيقة من خلال أقوالهم^(١).

- وفي نهاية المطاف نشير إلى أنه إذا أمر القاضي بإخضاع العبد التعذيب في حالة يكون فيها التعذيب غير مشروع ، فإنه يمكن استئناف القرار الذي أحاز استخدامه بغية منع تنفيذه . وقد أشار إلى ذلك الفقيه اسكافولا Scaevola بقوله^(٢) "يمكن استئناف القرار الذي يجيز استخدام التعذيب قبل الحكم النهائي إذا ما أمر به القاضي بمقتضى حكم تمهيدى سواء في حالة مدنية أو حالة جنائية إذا ما كان القاضي قد خالف القوانين في إصداره لهذا القرار " .

الحالة الثانية : شهادة العبد ضد سيده :

في القانون الجنائي الروماني كان استجواب العبد مع تعذيبه محظورا إذا كان الغرض منه انتزاع معلومات تؤدي إلى حدوث أضرار بسيده . ومن أمثلة ذلك ما أشار إليه الفقيه أولبيان بقوله^(٣) " إذا كان

(١) D- 48 5 - 27 - 8, 9. ulpien

(٢) D- 49 - 5 - 2 - scaevola

" On peut appeler avant le jugement definitive , si le juge a ordonné , par un jugement interlocutoire dans une cause civile , de donner la question , ou dans une cause criminelle s'il le fait contre les lois " .

(٣) D. 48 - 18 - 1 - 18 - ulpein

" Comme quelqu'un etait prêt a déposer le prix a un esclave pour qu'il fut mis a la question contre son maitre , notre empereur , avec son divin pere , ne l'ont pas permis "

الشخص قد افترض اقتراض ثمن العبد بغية خضوعه للاستجواب ضد سيده ، فإن الإمبراطور قد حظر ذلك " . وأيضاً ما أشار إليه الأباطرة Diocletun et Maxivmien ^(١) " من أنه إذا ما تم البرهنة بطريقة لا تقبل الشك على أن هؤلاء العبيد ملكك ، فإننا لا نتألم فقط من أنهم يخضعون للتعذيب ونعترض على استجوابه حينما تتطلبه بنفسك، وكذا نحن ضد إرغامهم على ذلك رغم أنك تعديت على الإخلاص والأمانة التي يجب أن تتوافر فيك " .

- ومما كان يثير الغضب والسخط في المجتمع الروماني أن أهلية الشخص الحر وإكتمالها وبصفة خاصة المواطن الروماني كانت تقع تحت تهديد أقوال العبد . وقد أشار الفقيه بول ^(٢) إلى أنه لا يجب - بأى حال من الأحوال - أن تتعرض حياة الأسياد للحظر نتيجة أقوال عبيدهم . كما أقر الفيلسوف شيشرون من خلال إحدى مرافعاته إلى أنه إذا ما أجاز للعبد أن يتدخل في حياة مالكة الخاصة بدون عقاب إلى الحد الذي يصبح فيه مالكة في خطر ، فإنه في هذه الحالة يصبح هو السيد ومالكة هو العبد . ولذلك فقد ادعى شيشرون بأن المقصود في هذا المقام إجراء أكثر وحشية بالنسبة للأسياد عن الموت ذاته ^(٣) .

(١) D code . 9 - 41 - 7 - Diocletien et Maximien

"s'il est prouvé d'une manière indubitable que ces esclaves vous appartiennent , nous ne souffrirons pas non seulement qu'ils soient mis a la question , mais encore nous y opposerions , quand meme vous nous le demenderiez vous même Tant nous sommes loin de les contraindre malgré vous de violer la fidelite qu'ils vous doivent"

D. 48 - 18 - 18 - 5 - poul. (٢)

FASANO. Op. cit. p. 119. (٤)

حيث قد أشار إلى ما قاله شيشرون من انه إذا كان أسلافنا قد حرّموا التصدي لاعتراقات العبيد ضد أسيادهم فإن هذا ليس الغرض منه عدم الكشف عن الحقيقة

- وكان يرجع اصل تحريم تعذيب العبيد بغية الشهادة ضد أسيادهم إلى فكرة أشار إليها الفقيه Fiorelli وتتمثل في تحريم خضوع الأحرار إلى التعذيب^(١). وقد فسر ذلك بأنه إذا كان العبيد يمثلون اليد الطولى لسيدهم فإنه لا يمكن قبول شهادتهم ضده . فإخضاع العبد للتعذيب للشهادة ضد سيده تعنى فى ذات الوقت خضوع السيد من ذاته للتعذيب .

- ومبدأ عدم خضوع العبيد للتعذيب بغية الشهادة ضد أسيادهم كان قد طبق فى ظل العصر الجمهورى ، و العبد الذى كان يوجه اتهاماً لسيده أثناء الاستجواب كان لا يصغى إليه ، وفى ذات الوقت يعتبر قد اقتترف جريمة يمكن أن تعرضه لعقوبة الإعدام . وقد تم الإشارة إلى ذلك من خلال نصوص تقنين جستيان ، إذ ورد بأحد نصوصه^(٢) " أنه إذا كان أحد العبيد أو أحد الأشخاص المرتبطين بخدمة شخص ما كان قد أخطر بارتكابه لجريمة ما ، فإن هذا العبد يفقد حياته وثروة سيده إذا ما ثبت ذلك ضده حتى ولو كان قد تعرض للتعذيب قبل جلسة الإدلاء بالشهادة أو

وإنما لأن هذه الوسيلة تبدو قاسية ووحشية بالنسبة لأسيادهم أكثر من قسوة الموت ذاته .

(١) CHEVALLER , TORTURE . op. cit. p. 1294.

(٢) Code. 9 – 1 – 20 – Arcadius et Honorius .

" is l'un des esclaves ou l'une des personnes attachées au service de quelq'un s'avise de l'accuser d'un crime qui , s'il etait prouve , ferait perdre la vie ou la fortune de l'accuse , qu'il soit avant l'audition des temoins et l'examen de la cause doit plutot éteindre. une voie funeste et criminelle que l'écouter . Nous exeptons seulement de cette disposition les crimes de lèse majesté ".

فحص الدعوى أو البدء في الإدلاء بأقواله لأن من واجبه تجاه سيده أن يسد الطريق المشؤم والإجرامى الذى يمس سيده . ويستثنى من ذلك شهادته في جرائم الخيانة العظمى " . كما ورد بنص آخر ^(١) أن العتقاء الذين يخطرون باتهام ضد أسيادهم أو ورثتهم يخضعون للعقاب الذى كان يخضع له العبيد الذين يتهمون أسيادهم " .

وفى نهاية العصر الجمهورى تم وضع بعض الاستثناءات على هذا المبدأ ، بحيث يمكن للعبيد أن يدلوا بالشهادة ضد أسيادهم . ومن هذه الاستثناءات جرائم الزنا وجرائم الخيانة العظمى .

- وفى ظل العصر الإمبراطورى اتسع نطاق هذه الاستثناءات بدعوى الحفاظ على المصلحة العامة ، وهذا يرجع إلى براعة الإمبراطور أغسطس Auguste ، ففي السنة الثامنة قبل الميلاد قد قرر الآتى : فى دعاوى الزنا والخيانة العظمى والتي يدلى فيها العبيد بالشهادة ضد أسيادهم تقوم الدولة بشراءهم لكي يكونوا أحرار عند استجوابهم .

- إلا أنه قبل ذلك بعدة سنوات كان قانون جوليا الخاص بالزنا يقضى بأنه حينما يكون السيد قد اتهم بالزنا ، فإن عبيده يخضعون للاستجواب ، وتنتقل ملكيتهم إلى الدولة بعد ذلك حتى لا يتعرضوا لأعمال انتقامية من جانب سيدهم . وهذه الطريقة العملية قد تم استخدامها فيما بعد من قبل الأباطرة اللاحقون ^(٢) .

(١) code . 9 - 1 - 21 - Honorius et Theodose .

" que les affranchise qu s'avisent d'accuser leurs patrons ou leurs heretiers scient tenus du même supplice que les esclaves accusateure de leurs maitres..." .

(٢) مدونة جستنيان - ترجمة عبدالعزيز فهمى - المرجع السابق - ٤ - ١٨ - ص ٣١٧ .
MORABITO - op. cit. p. 235 - MOMMSEN . op. cit. p. 91 - D. 48 - 18 - 6. pr - Papinen .

- وفي ظل الإمبراطور سيفر السابع septime severe ، قد تم إفراغ المبدأ السابق من مضمونه ، إذ دخل عليه العديد من الاستثناءات الشرعية ، فقد أجاز استجواب العبيد ضد أسيادهم في جرائم الزنا والخيانة العظمى ، والقتل والعلاقات الجنسية بين المرأة وعبيدها ، وتزوير النقود ، واحتكار أو تلف المؤن الغذائية ، والغش في تقدير الضرائب (١) .

- ومع ذلك فإن شهادة العبد ضد سيده في مضاجعة المحارم لا تقبل إلا إذا كان الفعل يمثل في ذات الوقت جريمة زنا (١) .

وفي سنة ١٩٦ ميلادية أصدر الإمبراطور سيفر السابع دستورا جديدا ، أجاز بموجبه شهادة العبيد ضد أسيادهم في جرائم جنائية أخرى إذا كانت هناك أدلة أخرى تؤكدها . فقد جاء بهذا الدستور (٢) " أنه بالنسبة للمتهمين بجرائم أخرى يمكن أن يتم استجواب العبيد للشهادة ضد أسيادهم إذا كان يوجد دلائل أخرى تبرهن على ارتكابهم للجرائم . لأنه في مثل هذا الحالات لا يستطيع القاضي أن يؤسس حكمه على شهادة العبيد فقط " .

(١) - D. 48 - 4 - 72 (lese - majeste) - D. 48 - 5 - 27 - 6 - ulpien (ADultere) - D. 29 5 - 6 - 1 paul (Meurtre) - code - 9 - 16 - 8 - 11 - 1 (relations sexuelles avec son esclave - D- 5 - 1 - 53 (Monnaie) - 5 - 48 - 2 - 13 (vivre) - code - 9 - 41 - 1 pr.

D- 48 - 18 - 4 - ulpien - D - 48 - 18 - 5 - Marcien (٢)

Code - 9 - 41 - 1 - 1 - severe et Antonin (٣)

"pour ce qui concerne neanmoins les aceusation d'autres crimes on peut mettre contre leurs maitres les esclaves à la question s'il existe deja en faveur de l'accusation d'autres preuves et indices car dans ces cas , le juge ne peut baser sa sentence sur les depositions des esclaves "

المطلب الخامس

استجواب العتقاء

كان المبدأ السائد - فى ظل العصر الجمهورى - هو حظر خضوع الأحرار للتعذيب القضائى . وقد امتد تطبيق هذا المبدأ ليشمل العبيد الذين تم عتقهم ^(١) . إذ كان يترتب على العتق اكتساب العتق صفة الحرية والصفة الوطنية إن كان سيده مواطناً رومانياً ^(٢) .

فقد كان ينظر إلى التعذيب القضائى باعتباره وسيلة فعالة تجيز لملاك العبيد حماية أنفسهم من فيض الكلام الذى يدلى به هؤلاء العبيد إذا ما تم إخضاعهم لهذا النوع من التعذيب . إذ كان لا يمكن إخضاعهم له إلا بموافقة ملاكهم وهذا ما كان يوفر الحماية للملاك من اعترافات هؤلاء العبيد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . وكان الأمر كذلك بالنسبة للعتقاء ، إذ كان يتم حمايتهم أيضاً من قبل أسيادهم .

- وقد انتقد الفيلسوف شيشرون تطبيق مبدأ حظر تعذيب العتقاء مبرراً ذلك بأن هذا النوع من العتق كان يحدث بغية عدم اعتراف هؤلاء العتقاء بأية جريمة قد ارتكبوها أسيادهم وقد تساعل عن سبب عتق العبيد

(١) DE Visscher " De l'acquisition du droit de cite romaine par l'affranchissement " in studia et documenta historice et juris - 12 (1946) p. 69 - 85 - FABRE (G) " recherches sur les rapports patron - affranchi a la fin de la Republique romaine collection de l'ecole francaise de Rome , 50 . paris . 1981.

(٢) د / عمر مملوح مصطفى - الموجز فى القانون الرومانى - مطبعة دار نشر الثقافة - الاسكندرية - سنة ١٩٥٣ - ص ١٦٣ .

الذين يملكهم caelius؟ وتبين له أن سبب عتقهم هو عدم الإدلاء بأية معلومات تتعلق بالاتهام الموجه إلى caelius . وتساءل أيضا عن سبب عتق ميلان Milon لعيده ، ووجد أن السبب في ذلك هو الخوف من اعترافهم بأن clodius قد قتل على طريق Appienne . فقد خشيت ميلان من عدم قدرتهم على تحمل آلام التعذيب ، ومن ثم قامت بتحريرهم حتى لا يتعرضوا له^(١).

- ولهذا السبب ، وفي نهاية العصر الجمهوري تم حظر العتق إذا كان الغرض منه إعفاء العبد من الخضوع للتعذيب. ولذلك إذا تم عتق العبد رغم هذا الحظر بغية تحقيق الهدف المنشود فإنه يخضع للتعذيب رغم عتقه . وهذا ما أكدته الفقيه بول بقوله^(٢) " إنه إذا ما تم عتق العبد بهدف إعفائه من الخضوع للتعذيب ، فإنه يخضع له رغم عتقه " .

- وقد ذهب الفقيه مومسين^(٣) إلى أبعد من ذلك ، حيث أشار إلى أن العتق الذي يكون الغرض منه إعفاء العبد من الخضوع للتعذيب يكون باطلا بطلانا مطلقا .

(١) - KEVY(B) cicerone et la preuve judiciaire " in Melanges levy - Bruhl paris 1959 , p. 191.

(٢) - Sententiae . paul - 5 - 16 - 9 .

" si un esclave a été affranchi dans le but spécifique d'être soustrait à la torture , cette dernière pourra néanmoins lui être appliqué " .

وقد أكد ذلك الفقيه أوليبيان من خلال أحد نصوص موسوعة جستيان بقوله أنه إذا كان تحرير العبد قد تم بغية عدم خضوعه للتعذيب على أن لا يطبق التعذيب ضد سيده ، فإنه ربما يخضع للتعذيب وهذا ما أقره الإمبراطور أنطونيوس Antonin le pieux - أنظر : D. 48 - 18 - 1 - 13 .

- وفى بداية العصر الإمبراطورى تم وضع معيار محدد خاص بالعتق الذى يتعلق بموضوع الزنا . فقانون جوليا الخاص بالزنا والذى صدر سنة ١٨ ق . م كان يحظر على المرأة المطلقة على إثر ارتكابها جريمة زنا أن تحرر عبيدها خلال فترة تقدر بستون يوما من وقوع الطلاق . وكان الغرض الواضح من وضع هذا القيد هو عدم إفلات هؤلاء العبيد من الخضوع للاستجواب المصحوب بالتعذيب بغية الحصول منهم على معلومات مهمة متعلقة بالجريمة . وقد أعلن الفقيه أولبيان^(١) بصراحة عن أسباب هذا القيد بقوله " إن المشرع الرومانى كان لديه النية فى عدم إفلات العبيد من الخضوع للتعذيب بواسطة العتق، ولهذا فقد حظر إجراء العتق فى حالة الإتهام بالزنا وحدد مدة معينة لايرخص فيها بالعتق " .

- وهناك حالات أخرى يفرض فيها الحظر التى تخضع له المرأة المطلقة التى تتهم بجريمة زنا ، وهذا الحالات تتعلق بوالدى المرأة المطلقة ، حيث يخضع حقهم فى عتق عبيدهم لنفس القيود التى تخضع لها المرأة المطلقة . فوالدى المرأة المتهمه بالزنا لا يستطيعون عتق العبيد الذين كانوا قد منحوهم لها لخدمتها وذلك إذا ما توفوا خلال مدة الحظر ، أى خلال ستون يوما من تاريخ إيقاع الطلاق^(٢).

D. 40 - 9 - 12 - pr - ulpien

(١)

" le legislateur a eu l'intention d'empêcher que les esclaves ne pussent être soustraits à la question par l'affranchissement c'est pourquoi il a défendu qu'ils fussent affranchis en cas d'accusation d'adultère et qu'il a fixé un terme dans le quel il n'est pas permis de les affranchir " .

D. 40 - 9 - 12 - 7 - D. 40 - 9 - 13.

(٢)

- وفي منتصف العصر الإمبراطوري ، أصدر الإمبراطور سيلا قرار في السنة العاشرة ميلادية حظر بموجبه افتتاح وصية السيد الذي تم اغتياله أو قتله قبل أن يتم اكتشاف الجناة وتطبيق العقاب عليهم . فهذا القرار كان يسمح بخضوع كل عبيد الأسرة للتعذيب بما فيهم الذين تم عتقهم بموجب الوصية . وقد أكد ذلك الفقيه أولبيان بقوله ^(١) "إن القرار قد منع أى شخص من افتتاح الوصية المتعلقة بشخص توفى أو أخذ صورة منها إذا كان قد قتل قبل أن يخضع عبيده للتعذيب بغية الوصول إلى تحديد الجناة وتوقيع العقاب عليهم " .

- وبالمقابل لذلك فإن عتق العبد يكون مشروعاً ومانعاً له من التعذيب حينما يكون قد تم الإعلان عنه من قبل البريتور . وكان يعتبر ذلك بمثابة تعويض للعبد مقابل إبلاغه عن الجناة الذين قتلوا السيد حتى إذا ما تبين أن العبد الذي يخضع للاستجواب كان قد تم الإيذاء به من قبل المتوفى . فالوصية فى مثل هذه الحالة لا تعتبر جبر عثرة فى طريق حصول هذا العبد على حريته طالما أنه قد حصل عليها بقرار من الإمبراطور . وهذا ما أكدته الفقيه بول بقوله ^(٢) " أنه إذا كان الموصي

(١) D - 29 - 5 - 3 - 18 . ulpien

" l'edit défend que personne n'ouvre , ne publie , ou ne permette de tirer copie du testament d'un homme qu'il saura avoir été tué , avant que les esclaves du défunt aient été appliqués à la question , conformément au senatus - consulte , et que les coupable aient été punis " .

(٢) D. 29 - 5 - 12 - paui

"si le testateur qui a été tué a légué un esclave et que le preteur lui ait donné sa liberté en récompense de ce qu'il aura indiqué les assassins de son maître , on doit décider que le legs ne portera aucun obstacle à la liberté de cet esclave " .

الذى قتل قد أوصى بأحد عبيده ، وأن البريتور قد منح هذا العبد الحرية كجزاء على إبلاغه عن الجناة الذين قتلوا سيده ، فإنه يجب أن نقرر بأن الوصية لا تضع أية عراقيل أمام حرية هذا العبد " .

- وقد اتسع نطاق تطبيق الاستجواب المصحوب بالتعذيب فى عصر الإمبراطور تراجان Trajan ، حيث أنه فى حالة اغتيال السيد كان يتم إخضاع عبيده للتعذيب حتى ولو كان قد أعتقهم أثناء حياته . وقد أشار الفقيه بول^(١) إلى الدستور الذى أصدره الإمبراطور تراجان فى هذا الصدد والذى يقضى بأن العبيد الذين قد تم عتقهم من قبل المتوفى أثناء حياته يخضعون للتعذيب بغية الوصول إلى تحديد الجناة " .

- وهذا الإجراء كان يفسر الاختلاف فى الامتيازات التى كان يتمتع بها المواطنون الأحرار فى ظل هذه الفترة . ومما يؤكد ذلك أن العبد المعتوق كان لا يخضع للاستجواب المصحوب بالتعذيب فى اتهام موجه ضد سيده^(٢) . كما أنه يمكنه أن يدلى بالشهادة ضد سيده باستثناء بعض الحالات الخاصة التى كانت تستبعد فيها شهادته مثل جريمة الاعتداء le crimen vis.

- بالإضافة إلى ذلك فإنه كان يوجد طائفة من الأشخاص لا تقبل شهادتهم إلا إذا كانت صادرة عن تصرف إرادى وهذه الحالة تتعلق

(١) D. 29 - 5 - 10 - 1. paul

" Ily a eu sous l'empereur Trajan un constitution qui ordonne que les esclaves qui auront été affranchise entre vifs par le defunt qui a été tué seront appliqués à la question " .

(٢) D. 49 - 18 - 1 - 9 - 10 - ulpien.

بالأشخاص الذين يرتبطون بالمتهم بعلاقة قرابة ، وصغار السن الذين تقل أعمارهم عن عشرون عاما ، وبعض الأشخاص الذين يتولون وظائف معينة . وقد أشار إلى ذلك الفقيه بول بقوله^(١) "إن قانون جوليا في أحكامه العامة قد قضى بأنه لا يمكن إجبار الشخص على الشهادة ضد جده أو صهره أو ضد زوج والدته أو زوجة والده أو ضد أولاد عمه أو خالة أو أبناء عم شقيق للأب وكل الذين ينتمون إليه بدرجة قرابة . كما لا يمكن أيضا إجبار الأسياد على الشهادة ضد من قاموا بعتقهم والعكس صحيح " .

- وفي ظل القانون القديم كان المبدأ السائد هو تحريم شهادة العبد الذي تم عتقه ضد سيده حتى ولو كان يرغب في إدلاءه بالشهادة . وقد أكد ذلك الفقيه بول بقوله^(٢) "أنه لا يجب قبول شهادة الآباء ضد أبناءهم والعكس ، والأسياد ضد عتقائهم والعكس ، لأنه وفقا للعلاقة القائمة بين هؤلاء الأشخاص يتم تزييف الأدلة التي يجب أن تظهر الحقيقة " .

(١) PUGLIESE . op. cit. p. 315 - D. 22 - 5 - 4. paul .

" la loi Julia , sur les jugements publics , porte qu'on ne pourra forcer personne a deposer contre son beau - pere son gendre , le mari de sa mere ou ceux qui sont dans un degre plus proche . on ne pourra pas forcer non plus l'affranchi de l'accusé lui - meme ou de ses enfans , de ses parens , de son mari et de sa femme il en sera de meme des patrons et patronnes en sorte que les patrons et patronnes ne pourront être forces de rendre temoignage contre leurs affranchise , et reciproquement " .

Sententiae 5 - 15 - 3. paul . (٢)

" on ne doit pas admettre en temoignage , contre leur volonté des parents contre leurs fils et reciproquement , ou des patrons contre leurs affranchise et reciproquement , parce que souvent le lien étroit existent entre les personnes altere la demonstration de la verité " .

المبحث الثانى

تعذيب الأحرار

كان المبدأ السائد فى ظل القانون القديم هو حصانة الشخص المولود حراً بحيث لا يجوز المساس به ، وهذا المبدأ ظل سائدا طوال فترة العصر الجمهورى وإنه لم يحدث أن وجد دليلا على خرق هذا المبدأ طوال فترة هذا العصر . ولكن هذا الوضع قد خضع للتطور عبر العصر الإمبراطورى . لذلك نعرض لهذا التطور من خلال المطالب الآتية :-

المطلب الأول : حظر تعذيب الأحرار فى ظل العصر الجمهورى .

المطلب الثانى : تطور مبدأ الحظر فى ظل العصر الجمهورى .

المطلب الثالث : التعذيب واختلاف الطبقات الاجتماعية .

المطلب الرابع : بعض الحالات الخاصة للتعذيب .

المطلب الأول

حظر تعذيب الأحرار في ظل العصر الجمهوري

كانت السلطات العقابية - في ظل العصر الجمهوري - لا تملك توقيع العقوبات الجسدية على الأحرار من أجل حملهم على الاعتراف بجريمة ما أو الإدلاء بالشهادة في أى حالة من الحالات . فهذه السلطات كانت تستخدم الحرمان من الحرية أو توقيع عقوبات مالية كوسائل إجبار بالنسبة للأحرار لحملهم على الاعتراف أو الشهادة^(١). وبمعنى آخر فإن قاضى التحقيق سواء كان فى مواجهة شخص متهم بارتكاب جريمة أو فى مواجهة شاهد لا يستطيع إخضاعه للتعذيب إذا كان من الأحرار ، وإنما كل ما يمكنه استخدامه هو تهديده " بحرمانه من الحرية أو توقيع عقوبات مالية عليه لى يدلى باعترافه أو بشهادته^(٢).

وبالرجوع إلى القانون القديم نجد أن السلطة الأبوية كانت مطلقة تخول لرب الأسرة على أولاده سلطة توقيع العقاب على الجرائم التى يرتكبونها ، كما كان يملك حق الحياة أو الموت بالنسبة لهم بلا عقاب ، وفى المقابل كان يستطيع أن يمنع خضوع ابن الأسرة للتعذيب^(٣).

(١) د السيد العربى حسن - المرجع السابق - ص ٥١ وما بعدها .

MOMMSEN. Op. cit. p. 79 - 80.

MORABITO . op. cit. p. 235 - BONFANTE " Histoire du droit (٢) romain " vol 1 - p . 472 - LEVASSEUR. Op. cit. p. 169 - PUGLIESE . op. cit. vol. 16. p. 322- MELLOR - op. cit. p. 52 et s

(٣) د/ عمر ممدوح مصطفى - المرجع السابق - ص ١٨٤ - د/ عبدالسلام ذهنى

- مذكرات القانون الرومانى - شركة مطبعة الرغائب بشارع محمد على بمصر

بدون تاريخ - ص ١٢٣ - د/ محمد كامل أمين ملش - محاضرات فى التاريخ

العام للقانون الرومانى - المطبعة الرحمانية سنة ١٩٢٧ - سنة ١٩٢٨ - ص

١٥٦ وما بعدها .

- وهذه الفكرة كانت تجد مجالا لتطبيقها فى مختلف الدعاوى الجنائية العامة فى ظل العصر الجمهورى سواء فى ظل نظام الإجراءات غير العادية الذى كان يطلق عليها La cognitio حيث كان الحاكم هو المختص بتكليف الشهود بالحضور ، وسماع شهادتهم ، أو فى ظل نظام المحققين حيث كان يستطيع المدعى أن يقدم عدد من الشهود وفقا لما كان يحدده القانون . وفى كل هذه الحالات كان الحاكم القضائى فقط هو الذى يملك سلطة إجبار الشهود الذين يرفضون الشهادة على الحضور والإدلاء بها . وفى نظام التحقيق كان لا يمكنه استخدام ذلك إلا بناءا على طلب المدعى . ومع ذلك فإنه لا يستطيع استخدام التعذيب الجسمانى كوسيلة للحصول على الشهادة . وقد أشار الفقيه كانتليان فى خطابه المطول عن تعذيب الفقير " . إلى مثال يتعلق برب أسرة قتل ابنه وهو عائد بصحبته فى وقت متأخر من الليل أمام عينيه . فقد تقدم رب الأسرة من تلقاء نفسه للإدلاء بشهادته أمام المحقق حيث أنه الشاهد الوحيد الذى رأى الجريمة ، ووضع نفسه تحت أمره المحقق كى يستخدم معه التعذيب أثناء الشهادة ، إلا أن القاتل - وهو من الأغنياء - تمسك بتطبيق القانون الذى يمنع تعذيب الأحرار . وقد رأى هذا الفقيه أن القانون هو الذى جعل الفتى يقدم على ارتكاب جريمته (١).

- وعلى خلاف الوضع القائم فى مجتمعات الشرق الأقصى والمجتمع اليونانى كانت القاعدة التى تمنع استخدام التعذيب القضائى بالنسبة للأحرار المتهمين بارتكاب جريمة ما من القواعد الأساسية فى المجتمع الرومانى حتى مطلع العصر الإمبراطورى (٢).

FASANO. Op. cit. p. 132.

(١)

BONFANTE " op. cit. vol . 1 . p. 472 - MOMMSEN. Op. cit. p. 80.(٢)

وهذه القاعدة كانت نجد أساسها فى احترام وتوقير كرامة المواطن الرومانى ، فهى تعد تجسيد للمجتمع الرومانى بأكمله ، ومن ثم تعد بمثابة احترام شخصية كل المواطنين الأحرار ^(١). إلا أن هذا التبرير فيه الكثير من السطحية بالنسبة لإعفاء الأحرار من الخضوع للتعذيب . إذ لا يوجد فى المصادر الأدبية أو القانونية أية إشارة لتفسير كامل وواضح لأساس هذه القاعدة ^(٢).

ويمكن الإشارة - على سبيل المثال - إلى أنه فى القضية الخاصة بمؤامرة catiline حوالى سنة ٦٣ قبل الميلاد لم يخضع فيها أى من المتآمرين للتعذيب نظرا لأنهم ينتمون إلى طبقة الأحرار . وبعد ذلك بعدة سنوات ، وفى القضية الخاصة بـ *lucais vettins* لم يخضع الجاسوس

(١) د/ السيد العربى حسن المرجع السابق ص ٦٠ - حيث قد أشار إلى أن التمييز بين العبيد والأحرار ، وبين الأشراف والعامه كان يتضمن بالنسبة للرومان فكرة الكرامة الشخصية ، الشرف ، الاحترام والتبجيل . وأن الرومان كانوا ذوى حساسية خاصة شديدة نحو أى لمحة من نقص الكرامة أو الشهرة ، لقد حددوا حقائق فقد الكرامة بالعار والخزى وذلك قبل أن يصاغ ذلك فى مبدأ قانونى رسمى .

وأشار إلى أن فقد الإحترام العام بالنسبة للشخص الرومانى سواء داخل المحكمة أو خارجها كان يعتبر ضربه نفسية واجتماعية قاسية .

(٢) ول . ديروانت - قصة الحضارة - ترجمة محمد بدران - ص ٣٨٢ - حيث قد أشار كونتليان إلى كيفية معاملة الشهود حيث يقول " إذا أريد الفحص عن شهادة شاهد فإن أول ما يجب مراعاته هو صنف هذا الشاهد نفسه . ذلك أن الشاهد الجبان يستطيع إرهابه ، والشاهد الأبله يمكن التفوق عليه فى الدهاء ، والرجل الغضوب يمكن إستشارته ، والرجل الغرور يستطيع تملقه . أما الشاهد الذكى الأريب الرابط الجأش فيجب إبعاده عن الفور لأنه خبيث عنيد أو ... وإذا كان فى حياته الماضية ما يعاب عليه فإن شهادته يستطيع نقضها بما يمكن مجابته من التهم الفاضحة " .

والواشى الذين وافقوا على قتل pompee فى الساحة العامة لمدينة روما
للتعذيب ، نظرا لأنهم ينتمون إلى طبقة الأحرار (١) .

- كما أن هذا الامتياز كان يتمتع به كل الأحرار والعتقاء الذين لم
يكونوا متهمين وإنما فقط شهود . فهؤلاء لا يخضعون للتعذيب بمقتضى
القانون . ولذلك فإن الحكام كانوا يصنعون الدليل بالحكمة والعقل بالنظر
إلى المواطنون الأحرار والعتقاء . ولم يخضع هؤلاء أثناء الإدلاء
بالشهادة للتعذيب إلا ابتداء من عصر الإمبراطور سيفر السابع septime
sever .

بالإضافة إلى ذلك فإنه بالرجوع إلى العصور التالية للعصر
الجمهورى نجد أن الإعفاء من التعذيب كان يشمل كل الأشخاص الذين
تكون حالة الحرية بالنسبة لهم موضع شك ، ولم تحدد بطريقة مؤكدة . إذ
أن هذه القاعدة كانت تحتم الفصل فى قضية الحرية قبل إخضاع الشخص
للتعذيب . وقد أورد الفقيه أولبيان (٢) قاعدة قانونية إمبراطورية تعنى " أنه
عندما يزعم شخص أنه حر لى يتفادى التعذيب ، فإن هادريان المقدس
قرر فى قاعدة قانونية عدم مسأئلته قبل البت فى قضية حريته " . كما أكد
ذلك ARCADIUS charisius بقوله (٣) " أنه فى حالة البحث عن

(١) - CARCOPINO " Jules cesar " paris . 1968 - p. 218 et s. -

MELLOR. Op. cit. p. 63. D. 48 - 18 - 12 - ulpien.

(٢) D. 48 - 18 - 10 - 6 - ARCADIUS charisws.

" Dans les questions d'etat sur la liberté , il ne faut pas , par les
Tourments de ceux don't l'etat est en question , chercher la vérité " .

أنظر د/ السيد العربى حسن - المرجع السابق - ص ٥٧ - حيث أشار إلى

محاكمة القديس بول أمام المحاكم فى القدس وقيصرية .

الحرية بالنسبة للمتهم فإنه لا يجب استخدام التعذيب للوصول إلى الحقيقة
قبل الفصل في موضوع حريته " .

- وفيما يتعلق بالعبيد الذين يرتبط تحريرهم بشروط معينة فإنهم كانوا لا يخضعون للتعذيب القضائي إلا في جرائم الزنا فقط . وقد أكد ذلك الفقيه بول بقوله ^(١) "إن العبد الذي يرتبط تحريره بشروط معينة يخضع للتعذيب إذا كان متهما بارتكاب جريمة زنا لأنه عبد للمورث ، ولكنه يحتفظ بوضعه القانوني في الجرائم الأخرى " .

D. 48 - 18 - 8- 1 - paul .

(١)

" un esclave libre sous condition pourra dans une cause une d'adultère être demande pour qu'on lui appliqué la question : parce qu'il est esclave de héritier , mais il conservera son esperance " .

المطلب الثانى

تطور مبدأ حظر تعذيب الأحرار فى العصر الإمبراطورى

ابتداء من العصر الإمبراطورى تم تجريد الأحرار من الامتيازات التى كانوا يتمتعون بها . فقد حدث اعتداء متكرر على القاعدة التى كانت تحظر تعذيب الأحرار ، بحيث أصبح يطبق على المواطنين الأحرار حينما يتهمون بارتكاب أفعال إجرامية . وأولى المخالفات التى اخترقت القاعدة السابقة هو ما قام به الإمبراطور أغسطس Auguste حينما أخضع البريتور كانتو جاليو Quintus gallius للاستجواب المصحوب بالتعذيب . فقد قام البريتور كانتو جاليو بإخفاء سيفين تحت رداءه أثناء مروره على الإمبراطور مما وجه إليه تهمة إخفاء أحد السيوف ، ولم يستطيع كانتو أن يخفى ذلك خوفا من اكتشاف أشياء أخرى تحت رداءه. فتم انتزاعه بعد برهة من خروجه من محاكمته بواسطة رجال السلطة ، وأخضعوه للتعذيب مثل أى عبد ، ولكنهم لم يتمكنوا من انتزاع أى اعتراف منه ، فأمر الإمبراطور بقتله بعد أن فقأ عينيه بيديه . فهذه الواقعة تؤكد خضوع أحد الحكام للتعذيب من قبل الإمبراطور لاتهامه بارتكاب جريمة معينة^(١) .

- وهذا النوع من التعذيب الذى كان يجرى على خلاف القاعدة الأساسية التى تحظر استخدامه قد انتشر على نطاق واسع فى ظل حكم الإمبراطور تيبير Tibere^(٢). وفى ظل الأباطرة الذين حكموا البلاد من

FASANO. Op. cit. p. 135.

(١)

MOMMSEN. Op. cit. p. 81

(٢)

ول ديورانت - قصة الحضارة ترجمة محمد بدران - المرجع السابق ص ١٠٢ وما بعدها - فقد أشار إلى أن تيبروس قد أمر بتنفيذ عقوبة الإعدام فى بيبوس سينوس poppaeus dalbinus بحجة أن عيونه قد سمعوه وهو يأتذر بالحكومة .

بعده حيث أصبح التعذيب يمارس على نطاق واسع وينسب مخيفة .
 فالإمبراطور كلوديوس claude والذي أعلن بصفة رسمية - منذ توليه
 مقاليد الحكم - عن عدم خضوع الأحرار للتعذيب قد نقض إعلانه وأمر
 باستخدام التعذيب ضد بعض أعضاء مجلس الشيوخ وبعض الفرسان
 الرومان فقد تم الحكم بالإعدام على خمسة وثلاثين من الشيوخ وثلثمائة
 من الفرسان في الثلاثة عشر عاما التي تولى فيها الحكم الإمبراطور
 كلوديوس . (١)

- وفي غضون القرن الثاني الثالث الميلادي أصبح التعذيب
 القضائي وسيلة عملية للحصول على الدليل ، يتزايد أو ينقص اللجوء
 إليها وفقا لقسوة من يستخدمه . وقد وضع حكام هذه الفترة حدودا معينة
 لاستخدامه ضد الأحرار ، وذلك بقصر استخدامه بصدد جرائم معينة
 تتصف بنوع من الخطورة التي تبرر استخدامه أثناء التحقيق . وأولى هذه
 الجرائم وأشدّها خطورة على المجتمع هي جريمة الخيانة العظمى le
 crime de lèse - majesté والتي تشمل أي تعد على شخص الحاكم ،
 وكذلك كل الأفعال التي تحدث الضرر بنظامه (٢) . وقد أكد ذلك
 == كما أشار إلى أنه أمر بالقبض على سجانوس وإتهامه بالخيانة أمام مجلس الشيوخ،
 والذي بدوره أدانته ونفذ فيه حكم الإعدام حنقا في نفس ليلة صدور الحكم .

MOMMSEN. Op. cit. p. 81. (١)

ول ديورانت - قصة الحضارة - ترجمة محمد بدران - المرجع السابق - ص
 ١٢٣ ، ١٢٤ .

Code - 9 - 8 - 3. constantin . (٢)

" Comme lorsqu'il s'agit de crime de lèse majesté , l'accusé ne
 peut en aucune manière , quelle que soit sa dignité , éviter les
 tourments de la question ..."

LEVASSENOR (I) op. cit. p. 170 - PUGLIESE .. op. cit. p. 322

- CHEVAILIER op. cit. p. 1294.

الإمبراطور constantin بقوله " في حالة الخيانة العظمى ، يخضع المتهم للاستجواب المصحوب باستخدام التعذيب بصرف النظر عن كرامته أو الطبقة الذي ينتمي إليها ... " . ثم اتسع نطاق تعذيب الأحرار بحيث أصبح يطبق بصدد جرائم تهدد أمن وسلامة المجتمع مثل جرائم السحر والتزوير وتقليد العملة والقتل بالسم والزنا^(١)

وأمام خطورة هذه الجرائم فإننا سنتولى عرض البعض منها والتي يتصف بخطورة كبيرة على شخص الإمبراطور أو أمن الدولة مثل جريمة الخيانة العظمى أو الجريمة السياسية ، أو الجريمة التي تهدد أمن الدولة ، وذلك على النحو التالي : -

١ - جريمة الخيانة العظمى : Le crime de lese - majeste:

لقد استخدم الرومان مصطلحين قانونيين للتعبير عن الجرائم التي تمس أمن وسلامة الدولة . أحدهما يطلق عليه crimen maiestatis ويشمل كل أفعال الإهانة التي تمس الشعب الروماني أو الإمبراطور أو الحكام ، وبصفة عامة يشمل كل الأفعال التي تمثل تعدى على أمن وسلامة الوطن^(٢) . وقد عرفها الفقيه أولبيان " بأنها الجريمة التي ترتكب ضد الشعب الروماني أو ضد أمنه " .

(١) code . 9 - 22 - 21 pr . - (Magie) - code . 9 - 18 - 7 - constance .
Constantin (fausse monnaie) - code . 9 - 14 - 1 - pr . - constantin (fausse monnaie) - code - 9 - 41 - 3 - Antonin (Empoisonnement-Nowelles , 117 , 15 , 1 - justinien (adultere)

BRIQUEL (S) " sur le mode d'execution en cas de parricide et (٢) en cas de perduellio " in .MEFRA . 1980 .p. 87 - FERRARY (S) " les origins de la loi de majeste à Rome , in comptes rendus de l'Academie des inscriptions et belles letters . paris . 1983. p. 556.

أما المصطلح الآخر يطلق عليه perduellio وكان^(١) يقصد به أعداء الشعب الروماني la mauvais guerrier فهذا المصطلح يشمل الجريمة الحربية أو العدائية ، والخيانة العظمى ضد الوطن^(٢).

وهذه الجريمة تشكل الحالة الخطيرة للخيانة العظمى . ولذلك فإن هذه الجريمة لا تسقط بموت الجاني أثناء التحقيق مثل جرائم الخيانة الأخرى ، ومن ثم فإنه إذا لم يتم إزالة آثار الحكم من قبل ورثته فإن تركته يتم مصادرتها لصالح الخزنة العامة^(٣).

- وللحديث عن الجرائم التي ترتكب ضد الدولة فإنه يجب أن نضع في الاعتبار بأنها يمكن أن تقع ضد الدولة مباشرة وإنها إذا وقعت على أحد الأفراد فإنها لا تمثل جريمة ضدها إلا إذا كان الضحية أحد الحكام . فالقتل لا يشكل جريمة ضد الدولة إلا إذا كان المجنى عليه مثلاً أحد الحكام .

- فجريمة الخيانة العظمى بالمفهوم الواسع لها تشمل مجموعة كبيرة من الجرائم ، صنفها الفقيه موسين إلى ست مجموعات رئيسية على النحو التالي :

(١). ulpien - 1 - 1 - 4 - 48 D.

" le crime de lèse - majesté est celui qui est commis contre le peuple Romain ou contre sa sécurité ".

(٢) مدونة جستنيان - ترجمة عبدالعزيز فهمي - ٤ - ١٨ - ٣ - حيث قد أشار هذا النص إلى شريعة جوليا الخاصة بجريمة الخيانة العظمى وهي تتناول كل من إجراًوا على حول المؤتمرات وتبينها ضد الإمبراطور أو ضد الدولة .

(٣) ulien. - 11 - 4 - 48 D.

أ- الجرائم التى تحدث على إثرى علاقة الحناة بالعدو :

ومن قبيل الجرائم التى تتولد عن هذه العلاقة الهروب من الجندية والانضمام للعدو ، والتخاذل فى الدفاع عن الوطن ، والخيانة ، والاتفاق مع العدو على إعلان الحرب ضد روما ، والهروب من السجن أو المنفى^(١).

ب- الجرائم التى تحدث على إثرى محاولة إسقاط الدستور :

ومن قبيل الجرائم التى تنشأ عن ذلك كل الأفعال التى تؤدى إلى منع الحكومة من ممارسة وظيفتها . ومن أمثلة ذلك محاولة إحلال أحد الأشخاص محل أحد الحكام بغير الطريق القانونى .

ج - الجرائم التى تحدث على إثر التحدى على واجبات الحكام أو

الكهنة :

والمقصود فى هذا المقام الاعتداءات الخطيرة مثل عدم الامتثال لأوامر أحد الحكام أو الاستيلاء بغير المشروع على حقوقه والقيام بحرب هجومية بدون الحصول على موافقة الأمير أو القائد ، والإصرار على الاستمرار فى ممارسة مهام وظيفته بعد انتهاء الميعاد المحدد لها^(٢).

MOMMSEN – op. cit. p. 244 – 247.

(١)

(٢) D. 48 – 4 – 2 – ulpien – D. 48 – 4 – 3 – Marcien – D. 48 – 4 – 4 – scaevola – D. 50 – 10 – 3 – 2 – Mucer – D. 50 – 10 – 4 – Modestin.

هذه النصوص تشير إلى العديد من الجرائم التى تمس أمن وسلامة الدولة وتدخل تحت مدلول جريمة الخيانة العظمى بالمفهوم الواسع لهذا المصطلح.

د - الجرائم التى تتولد من الإخلال بواجبات الأفراد تجاه الدولة :

ويدخل فى عداد هذه المجموعة من الجرائم الاعتداءات الخطيرة من قبل الأفراد على الواجبات المدنية ، ومن أهمها الإخلال بالالتزام بأداء الخدمة العسكرية ، سواء بعدم الامتثال لأمر التحاقه بالجندية أو هروبه منها أثناء الخدمة ، أو التمرد والعصيان ، وكل الأفعال التى تؤدى إلى تكهدير السلم العام فى المجتمع .

ومن أمثلة هذا النوع من الجرائم أيضا الاعتداء على سلطات الحكام من قبل أحد الأشخاص الذى لا يشغل هذه الوظيفة ، والقيام بتوزيع منشورات تحتوى على عبارات سب وقذف موجهه للنظام أو السلطة (١).

هـ - الجرائم التى تتولد عن الإخلال بالواجبات الدينية للمواطن :

إن العقيدة الدينية للرومان كانت مرتبطة ارتباطا شديدا بالدولة . وكان تعذيب أو اضطهاد المسيحيين قد منحها شهرة كبيرة ، إذ كان اعتناقه الديانة المسيحية يعتبر من أشد جرائم الخيانة العظمى خطورة . وفى الفترة الأخيرة من العصر الإمبراطورى ، كان الإمبراطور هو الذى يحظى بشرف تمثيل الديانة على طريقة أسلافه ، وإذا ما انضم إلى

(١) (D. 49 - 16 - 3 - 10 - D. 49 - 16 - 3 - 4 - D. 49 - 16 - 3 - 17)
(Modestin).

فقد أشار الفقيه مودستان من خلال هذه النصوص إلى العديد من الجرائم التى تدخل فى نطاق هذه المجموعة مثل الهروب من الحراسة المواجهة للعدو ، أو الابتعاد عن الخندق المقام أمام المعسكر ، أو الهروب عند العدو ثم العودة أو اجتياز الحدود ، أو الدخول إلى المعسكر من خلال الجدار أو الحائط الخاص بالمعسكر .

أية عقيدة جديدة أيا كانت طبيعتها فإنه كان يعاقب باعتباره مرتكباً
لجريمة الخيانة العظمى^(١).

و- الجرائم التى تتولد من الاعتداء على شخصية حكام الطوائف
والجماعات :

إن كل الاعتداءات التى تقع على حياة أو جسد الحكام الرومان
تعتبر من أخطر الجرائم التى تدخل نطاق الخيانة العظمى وهذه الجريمة
تتوافر فى حق مرتكبها سواء كانت قد نفذت بكاملها أو كانت فى مرحلة
الشروع . وفى النصف الثانى من العصر الإمبراطورى ، تم التماثل بين
الاعتداءات التى تقع على الحكام وتلك التى تقع على كل موظفى
الإمبراطورية كما يدخل فى نطاق هذه الطائفة من الجرائم الاعتداء
والإهانة التى توجه إلى رئيس الدولة^(٢).

- وفى ظل الإمبراطورية السفلى ، وصل العقاب على جريمة

D. 48 - 19 - 30- Modetin (١)

حيث قد أشار الفقيه مودستان من خلال هذا النص إلى أن الشخص الذى يقوم بعمل
بعض الأشياء التى تؤدى إلى بثّ الخوف والرعب فى قلوب الضعفاء كالقيام ببعض
الأعمال الخرافية لاقتناع الناس يعتبر مرتكب لجريمة الخيانة العظمى.

D. 48 - 4 - 1 - 1 - ulpien (٢)

فقد أشار الفقيه أولبيان من خلال هذا النص إلى العديد من الجرائم التى تدخل فى
نطاق هذه الطائفة مثل قتل أحد حكام الطوائف الرومانية أو قتل الإمبراطور أو أحد
موظفى الإمبراطورية ، أو حمل السلاح ضد الدولة ، أو دفع الناس إلى التمرد
والعصيان وغيرها.

الخيانة العظمى ذروته ، إذ كان العقاب مصحوبا بالتعذيب القضائي أثناء سير الدعوى ضد الأحرار الأصلاء أو العنقاء ، ثم إمتد بعد ذلك ليشمل المواطنين الأصلاء . فعلى امتداد العصر الإمبراطورى كان الاستجواب المصحوب باستخدام التعذيب ينتشر بطريقة سريعة ومفرطة . فقد أجاز الإمبراطور تير للحكام استخدام التعذيب الجسمانى باعتباره وسيلة عادية للاستجواب فى كل الدعاوى الجنائية، بحيث يطبق على الجميع ، واعتبره بمثابة امتياز تم منحه للحكام ^(١) .

HELIE " Traite de l'instruction criminelle " vol. 1. p. 60 – (١)
IMBERT – lenasseur " le pouvoir les juges et les bourreaux "
op. cit. p. 170.

المطلب الثالث

التعذيب واختلاف الطبقة الاجتماعية

فى طليعة العصر الإمبراطورى بدأت تزول امتيازات الأحرار ، ولم يعد يحتفظ بها سوى المواطنون الذين ينتمون إلى الطبقات العليا فى المجتمع الرومانى *les honestiores* والذين كانوا ينعمون بدور نشط فى ممارسة السلطة . إذ قد ميز الرومان بين طبقتين ، الأولى طبقة الأشراف أو النبلاء ، والثانية طبقة العامة أو الدهماء *les humiliores* وأضفى على هذه التفرقة أهمية كبيرة لا سيما فى المجال الجنائى (١) .

فطبقة العامة كانوا يعتبرون بمثابة الطبقات الدنيا فى المجتمع الرومانى إذ كانوا يشكلون أدنى الطبقات فى هذا المجتمع (٢) . ولذلك فإن

CADASCIA " L'apparition dans le droit des classes (١) d'honestiores et d'humiliores . RHD 28 . 1950. p. 305 et 461 – MOMMSEN – op. cit. p. 394.

د/ ابراهيم نصحى - تاريخ الرومان من أقدم العصور حتى عام ١٣٣ ق.م - الجزء الثانى - مكتبة الأنجلو المصرية - سنة ١٩٨٣ - ص ٧٣٣ وما بعدها.

(٢) د/ ابراهيم نصحى - المرجع السابق - ص ٧٤٣ - فقد أشار إلى أن طبقة العامة كانت تنقسم إلى فريقين رئيسيين هما عامة الريف وعامة الحضر ، وكان عامة الريف ينقسمون إلى ثلاثة فئات رئيسية هم صغار أرباب الأراضى ، ومستأجرى أراضى النبلاء والفرسان ، والأجراء الذين يقومون بأعمال موسمية فى الضياع الكبيرة . أما عامة الحضر فكانوا مقسمون إلى ثلاث فئات رئيسية هى : أتباع النبلاء والفرسان الذين عهد إليهم رعاتهم بممارسة حرفة أو أخرى لحسابهم ، والفئة الثانية هم مجموعة من المواطنين لا تربطهم رابطة التبعية بأحد ويتكسبون من قوتهم بجهودهم المتواصلة فى مجال أو آخر من مجالات العمل الدنيا . والفئة الثالثة هى فئة العاطلين وأشباههم الذين لم يكن لهم مورد رزق منتظم.

على ذات الجريمة كان يختلف باختلاف الطبقة التي ينتمى إليها الجاني فإذا كان من طبقة النبلاء فإنه يخضع لعقاب يختلف عن تلك التي يخضع له من ينتمى إلى طبقة العامة رغم تماثل الجريمة . وقد أشار إلى هذه التفرقة الفقيه أولبيان بقوله ^(١) "هؤلاء الذين يصرحون بأنهم ألقوا النار في القرية يعاقبون بتقديمهم إلى حيوانات مفترسة إذا كانوا ينتمون إلى طبقات حقيرة ، ويعاقبون بالموت أو بالنفى إذا كانوا ينتمون إلى طبقات أعلى " .

وفيما يتعلق بالتعذيب القضائي نجد أنه أصبح يطبق على الطبقات الدنيا بنفس طريقة تطبيقه على العبيد ^(٢) .

أما طبقة النبلاء فإنها كانت تعتبر صفوة الأمة الرومانية . وأنه بحكم العادة كان النبيل حريا بأن يلقى احتراما كبيرا مرده إن لم يكن إلى نزاهته الشخصية فإلى مكانة أسرته ومكانته الشخصية التي اكتسبها من شغل إحدى الوظائف العليا ، ومن ثم كانت هذه الطبقة تتمتع بامتيازات كثيرة لا سيما في مجال القانون الجنائي ^(٣) . ففي حالة الحكم على أحد منهم بالعقوبة الرئيسية (الإعدام) فإنها كانت لا تنفذ بطريقة شائنة

(١) D- 47 - 9 - 12 - 1 - ulpien .

" ceux qui exprés ont mis le feu dans une ville , s'ils sont d'un état vil ont coutume d'être exposes aux bêtes féroces , s'ils don't d'un rang plus élevé ils sont punis de mort , ou au moins ils sont déportés sur une ils".=

MOMMSEN - op . cit. p. 82. (٢)

(٣) د/ إبراهيم نصحي - المرجع السابق - ص ٧٣٣ .

ومهينة مثل تنفيذها بالتعليق على العقاب الصليب أو تنفيذها أمام الناس في أحد الأعياد ، وإنما كانت تتم بضرب العنق أو قطع الرأس والذي كان يعد بمثابة الطريق العادي لتنفيذ هذه العقوبة . وقد أشار الفقيه بول إلى ذلك بقوله " إن هؤلاء الذين يذبحون أحد العبيد أو يسفكون دمه ، ويدنسونه معبداً أو أى مكان آخر مقدس ، وكانوا ينتمون إلى طبقة النبلاء فإنهم يعاقبون بالعقوبة الرئيسية التي تنفذ بالطريق العادي " (١).

- كما أن هذه الطبقة كانت لا تخضع لعقوبة العمل في المناجم أو الأشغال الشاقة ، أو حتى العقوبة التأديبية سواء بصفتها عقوبة رئيسية أو تبعية (٢) . وكانت لا تخضع للاستجواب المصحوب بالتعذيب ، إذ ظلت هذه الفئة معفاة صراحة من الخضوع له (٣).

ومن أجل أن يخضع أفراد هذه الطبقة للاستجواب المصحوب بالتعذيب فإن ذلك كان يستلزم الحصول على إذن صريح من الإمبراطور (٤).

(١) Paul – sententiae – 5 – 23 – 16.

" Ceux qui ont immolé un esclave , où qu'ils l'ont vidé de son sang et qu'ils en ont profané un temple ou un autre lieu consacre , qu'ils soient livrés aux fauves . ou bien , s'il s'agit d'individus de la classe des honestiores qu'ils soient punis de la peine capitale (simple) .

(٢) D. 47 – 20 – 3 – 2 – ulpien – D. 48 – 19 – 9 – 11 – 15 – ulpien –

D. 49 – 16 – 3 – 1 – Modestin . D. 49 – 18 – 3 – Marcien – D. 48 – 19 – 38 – 2 – Callistrate – D. 49 – 18 – 1 – Arrivs Menandre .

D- 49 – 16 – 3 – 1 – Modestin – 49 – 16 – 3 – 10 – Modestin – (٣)

D- 50 – 2 – 14 – paul – MOMMSEN. Op. cit. p.82. MELLOR – op. cit. p. 58.

(٤) Code . 9 – 8 – 4 – Valentimen , valens et Gratien .

== فقد تم الإشارة من خلال هذا النص إلى أن أفراد هذه الطبقة لا يخضعون

- وكان ينتمى إلى هذه الطبقة الفئات الآتية :-

١- أعضاء مجلس الشيوخ وأفراد عائلاتهم Les clarissimi .

٢- أصحاب الرتب العليا فى الدولة أو عظماء الدولة les

. eminentissimi

٣- طبقة الفرسان les perfectissimi وهم الرأسماليون من

التجار وأصحاب المصارف المالية الذين أثروا من الاشتغال بالتجارة
ومن توريد ما يلزم للجيش (١) .

٤- العسكريون والمحاربون القدماء وأفراد عائلتهم les

. militaires

٥- الكهنة وقد تمتعوا بهذه الامتيازات فى عصر الإمبراطورية

السفلى حينما كان يتم استجوابهم بصفتهم شهود les pretres .

فهذه الفئات كانت لا تخضع للاستجواب المصحوب باستخدام
التعذيب ، أما مرؤوسهم سواء كانوا موظفين مدنيين أم عسكريين فإنهم
كانوا لا يتمتعون بالحصانة من الخضوع للتعذيب (٢) .

== للتعذيب أثناء التحقيق إلا بإذن خاص من الإمبراطور باستثناء جريمة الخيانة
العظمى ، حيث لا يوجد تفرقة بين جميع أفراد طبقات المجتمع من حيث استخدام
التعذيب أثناء الإستجواب فى هذه الجريمة .

(١) د/ عمر ممدوح مصطفى - المرجع السابق ص ٨٤ - د/ عبدالمنعم البدرأوى -

تاريخ القانون الرومانى - سنة ١٩٤٩ - ص ٢١٨ - محمد معروف الدواليبى

- الوجيز فى الحقوق الرومانية وتاريخها - مطبعة الجامعة السورية - الطبعة

الثالثة - سنة ١٩٥٩ - ص ٢٤٥ .

(٢) 1 - 51 - C- 10 - 71. Honorius et Theodose . code . 1 -

55 - 9 - 1 . Gordien . Code - 10 - 1 - 2 - constantin .

- وفيما يتعلق بجريمة الخيانة العظمى فإن كل المواطنين أيا كانت الطبقة التي ينتمون إليها كانوا يخضعون للتعذيب أثناء الاستجواب حينما يتهمون بهذه الجريمة ^(١) . وقد أكد ذلك الفقيه أركادوس ^(١) ARCADIUS charisius بقوله " إن أى شخص يتهم بجريمة الخيانة العظمى يخضع للاستجواب المصحوب بالتعذيب " .

- أما استخدام التعذيب القضائي ضد الأحرار لحملهم على الإدلاء بالشهادة فإنه لم يحدث إلا فى مطلع القرن الثالث الميلادى . وقد أشار إلى ذلك الفقيه كالستريت CALLISTRATE بقوله ^(٢) " إذا كانت شهادة الأحرار يقينية فإنهم لا يخضعون للتعذيب وبمفهوم المخالفة يفهم من هذا النص تعرضهم للتعذيب إذا كانت شهادتهم مزورة " .

- وفى مطلع القرن الرابع الميلادى اتسع نطاق التعذيب ضد الأحرار بحيث لم يعد هناك أى استثناءات على تطبيقه ، سواء كان الشخص مواطن رومانى أصيل أو تم تحريره . فالامتيازات التى كان يتمتع بها الأفراد الذين ينتمون إلى طبقة النبلاء والفرسان قد أصابها الضعف ولم تعد توفر أى نوع من الحماية لأفراد هذه الطبقة أو غيرها من الطبقات للخضوع للتعذيب أثناء الاستجواب بحثا عن مرتكب الجريمة، أو أثناء الإدلاء بالشهادة .

(١) D. 48 – 18 – 10 – 1 – Arcadius charisius.

(٢) D. 48 – 18 – 15 – pr. Callistrate .

" Al'egard d'un home libre don't le temoignage ne vaiclle pas . il ne faut pas employer la question " .

المطلب الرابع

بعض الحالات الخاصة للتعذيب

إذا كان القانون الرومانى قد أجاز استخدام التعذيب ضد العبيد ، وفى مرحلة متأخرة ضد جميع المواطنين وذلك فى حالة الاتهام بجريمة ما أو فى حالة الإدلاء بالشهادة ، فإنه يوجد بجوار ذلك عدة طوائف أخرى من الأشخاص قد أجاز القانون خضوعها للتعذيب لأسباب أخرى مختلفة ، ومن هذه الطوائف ما يلى :-

١- تعذيب المسيحيين :

لقد تعرض المسيحيون لأشد أنواع العذاب فى ظل الإمبراطورية الرومانية لمجرد انتمائهم للدين المسيحى . وقد أصبح خضوعهم للتعذيب أمراً مألوف ابتداءً من النصف الثانى من القرن الثانى الميلادى . فقد أخضع الحكام الرومانيون كل الذين يظهرون تأييدهم للسيد المسيح للاستجواب المصحوب بالتعذيب ، ثم إذ زاد الأمر قسوة وذلك بخضوع المواطن للتعذيب لمجرد أنه يحمل اسماً مسيحياً . إذ أن حمل هذا الاسم كان كافياً وحدة لتكوين جريمة من جرائم الخيانة العظمى ^(١) .

فقد تم القبض على جستين Justin عام ١٦٦ ميلادية وستة من أتباعه ، وإعدامهم عن بكرة أبيهم من قبل ولاه الأمور لدفعهم عن الدين المسيحى ^(٢) كما حكم على والد أرجينز ادمينتيوس arigens Adamantius عام ١٥٠ ميلادية بتهمة أنه مسيحى بعد أن تعرض لأشد (١) . JOBERT " les preuves dans les procès contre les chrétiens " R.HD. 54 - 1996. p. 298 et s.

(٢) ول ديورانت - قصة الحضارة - المرجع السابق - الجزء الثالث - من المجلد الثالث - ص ٣٠٦ .

أنواع التعذيب ، حتى أنه بعد أن أطلق سراحه لم يعيش أكثر من ثلاث سنوات ولقى مصرعه لأن التعذيب الحق أشد الضرر بجسمه بعد أن هد الزهد المتواصل قواه (١).

- وقد أصدر الإمبراطور نيرون قانونا يقضى بمعاقبة كل من يجهر بالمسيحية بالإعدام . إلا أن معظم الأباطرة كانوا يتغاضون عن تنفيذ هذا القانون منعمدين . فكان فى وسع المسيحي إذا اتهم بارتكاب هذه الجريمة أن ينجوا عادة من العقاب بحرق البخور أمام تمثال الإمبراطور . أما المسيحيون الذين يرفضون تقديم هذا الولاء للإمبراطور فكانوا يسجنون أو يجلدون أو ينفون أو يحكم عليهم بالعمل فى المناجم أو بالإعدام فى حالات ناوره (٢).

وقد نفذ يلنى هذا القانون مدفوعا إلى ذلك بفضول الرجل الهادى الذى يبغي إظهار سلطانه على الناس . فقد بعث برسالة إلى تراجان قال فيها " إن الطريق التى اتبعها مع من اتهموا أمامى بأنهم مسيحيون هى هذه : لقد سألتهم هل هم مسيحيون ؟ فإذا اعترفوا بأنهم كذلك أعدت عليهم السؤال مرة أخرى وأنزرتهم فى الوقت نفسه بأنهم سيقتلون إذا أصرروا على قولهم ، فإذا أصرروا عليه أمرت بقتلهم (٣).

- وفى عام ١٧٧م أصدر الإمبراطور أورليوس مرسوما يقضى بعقاب الشيع الدينية التى تنشر الاضطراب بإستشارة أصحاب العقول (١) ول ديورانت - قصة الحضارة - المرجع السابق - الجزء الثالث من المجلد الثالث - ص ٣١٢ ، ص ٣١٣ .
(٢) ول ديورانت - قصة الحضارة - المرجع السابق - الجزء الثالث من المجلد الثالث - ص ٣٧٣ وما بعدها .

(٣) ول ديورانت - قصة الحضارة - المرجع السابق - ص ٣٧٣ وما بعدها .

غير المتزنة ، بتلقيها عقائد جديدة . وأمر المرسوم الإمبراطورى بالقبض على زعماء المسيحيين فى ليون ومات الأسقف بوثيس فى السجن من أثر التعذيب . أما بقية الزعماء فقد عرض عليهم إنكار الدين المسيحى ، ومن أقر بذلك أطلق صراحه ، ومن تمسك بدينه حكم عليه بالإعدام ^(١) . فقد قتل منهم سبعة وأربعون نتيجة لاستمساكهم بدينهم بعد أن ذاقوا من ألوان العذاب مالا مثيل له إلا فى أيام محاكم التفتيش من ذلك أن أثلس الذى يلى يوثيس فى المراتب الكهنوتية قد أرغم على الجلوس على كرسي من الحديد المحمى الذى شوى جسمه وأزهق روحه . أما بلندينا Blendina وهى أمه صغيرة السن فقد ظلت تعذب يوما كاملا ثم ربطت فى زكية وألقيت فى المجتلد ليفتك بها ثور وحشى وتحملت الفتاه عذابها وهى صامتة ^(٢) .

- وفى عهد الإمبراطور سبتيوس سفير أصبح التعميد نفسه جريمة تستحق العقاب . وفى عام ٢٠٣م وبالتطبيق لذلك استشهد كثير من المسيحيين فى قرطاجنه ، ومن هؤلاء أم فى مقتبل العمر تدعى بريتوا Berpetua تركت وراءها وصفا يفتت الأكباد لأيامها التى قضتها فى السجن . فقد أقيت هى وأم شابه أخرى إلى أحد الأتوار الوحشية وافترسهما الثور .

- وفى عام ٢٥٧م أمر الإمبراطور فليريان بأن يمتثل كل شخص للشعائر الرومانية ، وحرم كل الاجتماعات المسيحية . وقد خضع البابا سكئس وأربعة من شمامسته للحكم بالإعدام نتيجة لامتناعهم عن تنفيذ هذا

(١) ول . ديورانت - قصة الحضارة - المرجع السابق ص ٣٧٥ .

(٢) ول . ديورانت - قصة الحضارة - المرجع السابق - ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

الأمر . وكذلك قطعت رأس سبريان أسقف قرطا جنه ، وحرقت أسقف طراقونه حيا نتيجة لعصيانهم هذا الأمر (١).

- وفي عام ٣٠٣م أمر الإمبراطور دقلديانوس بهدم كل الكنائس المسيحية ، وحرقت كل الكتب المسيحية ، وحل كل المجتمعات المسيحية ومصادرة أملاكهم ، وحرمان المسيحيين من كل المناصب العامة ، ومعاقبة من يضبط منهم في اجتماع ديني بالإعدام (١) . كما أصدر دقلديانوس في ذات السنة أمرا بأن يطلق سراح المسجونين من المسيحيين الذين يعبدون الآلهة الرومانية ، أما من يرفض منهم ذلك فلتسلط عليه جميع أنواع العذاب التي تعرفها روما .

- ففي ظل حكم الإمبراطور دقلديانوس لاقى المسيحيين أشد أنواع العذاب . فقد روى بعض الإباء أن دقلديانوس ركب ظهر فرسه وأمر جنده ألا يتركوا القتل حتى تسيل الدماء على الأرض وترتفع حتى تصل إلى ركة فرسه . وقد وصف المؤرخ أسابيوس ما لاقاه المسيحيون من تعذيب بقوله " أنه يصعب على الكاتب الماهر أن يصف ما تجرعه الشهداء في صعيد مصر من عذاب قاسي وآلام تشيب لها النواصي . فقد كانوا يأتون بهؤلاء الشهداء ويمزقون أجسادهم وينزعون عنها الجلد إلى أن ينكشف اللحم . وهكذا يفعلون بباقي أجزاء الجسم إلى أن يموتوا ، أما النساء فكانت تربط إحداهن من إحدى قدميها وترفع في الهواء بواسطة آلة مخصصة لذلك بعد أن يخلعونها ملابسها ويكشفون كل جسمها وتظهر

(١) ول . ديورانت - قصة الحضارة - المرجع السابق - ص ٣٧٨ .

JOBERT. Op. cit. p. 310.(٢)

ول . ديورانت - قصة الحضارة - المرجع السابق - ص ٣٧٩ .

أمام جمهور المتفرجين بمظهر تنفر منه الإنسانية وتأساه كل النفوس الأبية. وكثيرون ماتوا بواسطة الأشجار بالطريقة الآتية : وهي أنهم كانوا يقربون غصنين قويين من شجرتين متقاربتين بآلة وضعت لهذا الغرض ثم يجيئون بالشهيد ويربطونه بهذين الغصنين . إحدى الساقين بإحدى أغصان الشجرتين والساق الآخر بالغصن الآخر للشجرة الأخرى ثم يتركونهما ليعودا إلى أصلهما ، فهذا يعتدل لجهة اليمين والآخر لجهة الشمال ، والشهيد بينهما تتمزق أضلاعه وتسحق عظامه سحقا وتتطاير أجزاء جسمه وأشلاءه في الفضاء من قوة الدفع وشدة الاندفاع^(١).

وقد روى أوسابيوس أيضا قائلا " قد شاهدت بعيني بينما كنت واقفا أراقب جمعا غفير من المسيحيين جمعوا لينالوا الشهادة ولكن بطرق مختلفة ، فكان بعضهم تجز رؤوسهم وبعضهم يحرقون في أتون النار المتقدة حتى أن السيف الذي كانت تقطع به الرؤوس قد قل حده وتحطم تحطيمًا لكثرة ما سحق من الرقاب . وكذلك السيفافون تعبوا وخارت قواهم من ذبح الأدميين . فكانوا يستريحون لحظات ريثما يتنفسون الصعداء^(٢).

- وقد أكد ذلك يوسابيوس بقوله " أن الناس كانوا يجلسون حتى تتفصل لحمهم قطعة قطعه ويرمى للحيوانات الواقعة في انتظارهم أو

(١) د/ حسين كفاي - المسيحية والإسلام في مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سنة ٢٠٠١ - ص ٣٩.

(٢) د/ حسين كفاي - المسيحية والإسلام في مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سنة ٢٠٠١ - ص ٤٠.

إدوارد جيبون - إضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها - ترجمة محمد على أبو دره - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية - سنة ١٩٧٧ - الجزء الأول - ص ٢٩٦ وما بعدها .

يشدون إلى الصليبان فتنهش لحومهم الوحوش الجياع جزءاً جزءاً . ودقت عصي حارة الأطراف في أصابع بعض الضحايا تحت أظافرهما ، وسملت أعين بعضهم ، وعلق بعضهم من يده أو قدمه وصب الرصاص المصهور في حلق البعض الآخر ، وقطعت رؤوس بعضهم أو صلبوا أو ضربوا بالعصي لغليلة حتى فارقوا الحياة ، ومزقت أشلاء البعض بأن شددت أجسامهم إلى غصون أشجار تثبت ثنيا مؤقتاً (١) .

- وفي عهد الإمبراطور جوليان عاد اضطهاد المسيحيين من جديد. ومن الأمثلة على ذلك أن الأسقف مرقس قد أتهم بهدم أحد المعابد، وتم تقديمه للمحاكمة وطلب منه أن يدفع ثمن المعبد الذي هدمه . ونظرا لأنه فقيرا لا يملك ثمن المعبد فقد جلدوه بطريقة وحشية وبنقوا ذقنه ثم طلوا جسده العرى بعسل النحل وعلقوه في شبكة بين السماء والأرض عرضه للدغ الحشرات ولأشعة الشمس السوربة (٢).

- وقد استمر تعذيب المسيحيين منهج متبع في ظل الإمبراطورية الرومانية إلى أن أصبحت الديانة المسيحية هي الديانة الرسمية للإمبراطور الرومانية . ولذلك فإن التعذيب الذي كان يخضع له المسيحيين لا يعتبر من قبيل التعذيب القضائي بالمعنى الضيق له . وإنما كان يعتبر بمثابة وسيلة إكراه يستخدمها الحكام لإرغام المواطنين على

(١) أول . ديورانت - قصة الحضارة - المرجع السابق - ص ٣٨٠ .

(٢) إدوارد جيبون - إضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها - ترجمة محمد

على أبو دره - المرجع السابق - الجزء الاثنى - ص ٤٣ .

عدم تأييد الدين المسيحي أو اعتناقه ، واحترام القوانين الإمبراطورية ،
وتبجيل شخص الإمبراطور (١)

٢ - تعذيب المحكوم عليهم :

لقد أقر القانون الروماني بالحق في استخدام التعذيب الجسماني ضد
المحكوم عليهم في عدد من الحالات المحددة وهي :-
أ- كان يستخدم التعذيب ضد المحكوم عليهم باعتباره عقوبة تبعية
مرتبطة بتنفيذ بعض العقوبات الرئيسية ، لا سيما العقوبات التي تتخذ
أشكال مهينة أو مزلة . ومن قبيل ذلك قذف المحكوم عليهم بعد تعذيبهم
في قاع البحر وتركهم مقيدون في البحر حتى تأتي السفن وتوجه لهم
الضربات حتى يفارقوا الحياة .

وقد أكد ذلك الفقيه الروماني مورستان بقوله (٢) "إن الشخص الذي
يهرب عند العدو ثم يعود ، يخضع للتعذيب ثم يحكم عليه بالقذف إلى
الحيوانات المفترسة ، أو يعاقب باستخدام الشوكة الحديدية ، حتى ولو كان
العسكريون لا يعاقبون بأي من هذه الطرق " .

(١) لمزيد من التفاصيل حول تعذيب المسيحيين في ظل الإمبراطورية الرومانية
انظر :

JOBERT – op. cit. p. 295 et s – LEBLANT " les persécuteurs et
les martyrs aux premiers siècles de notre ère " . Paris . 1893 –
MOREAU " la persécution du christianisme dans l'Empire
romain . paris . 1956 – GRIFFE " les persécutions contre les
chrétiens aux 1 er et IIe siècles . paris . 1967.

D. 49 – 16 – 3 – 10 – Modestin (٢)

" celui qui s'est enfui chez les ennemis et en est revenue sera mis à
la torture et condamné à être exposé aux bêtes féroces , ou au
supplice de la fourche , quoique les militaires ne soient punis
d'aucune de ces manières" .

(ب) استخدم التعذيب ضد المحكوم عليه بالإعدام من أجل الإعلان عن شركائه ، وقد أشار إلى ذلك الفقيه جايوس بقوله " إن هؤلاء الذين يحكم عليهم بالإعدام كانوا يفقدون صفة المواطنة وحق الحرية . وكانوا يحتجزون بعض الوقت انتظاراً لتنفيذ حكم الإعدام لا سيما إذا كان سيؤذى بهم إلى الحيوانات المتوحشة . وفى ظل فترة الاحتجاز هذه كانوا يخضعون للاستجواب المصحوب بالتعذيب للإعلان عن شركائهم فى الجريمة " .

(ج): استخدم التعذيب ضد المحكوم عليه من أجل إرغامه على الاعتراف بجرائم أخرى . فكان المحكوم عليه يخضع للتعذيب من أجل الاعتراف بجرائم أخرى سواء كان اعتراف بالجريمة التى حكم عليه من أجلها أم لا .

٣- تعذيب الشاكين (من يتقدمون بالشكوى) :

فى بداية القرن الرابع الميلادى أصدر الإمبراطور قسطنطين Constantin يقضى بتطبيق التعذيب على من يتقدمون بالشكاوى الكيدية وذلك فى بعض الحالات . فقد يتهم أحد الأشخاص عن طريق الوشاية والافتراء أو الرغبة فى إدخاله فى منازعة ويتعرض للتعذيب عند استجوابه بدون أن يكون مرتكباً للجريمة المتهم بها . وفى مثل هذه الحالة .

(١). D. 48 - 19 - 29 - Gaius

" Ceux qui sont condamnés au dernier supplice à l'instant perdent et le droit de cite et celui de liberte . Ainsi cet état les saisit avant la mort , et quelquefois les retient longtemps ce que arrive à ceux qui sont condamnés aux bêtes féroces , souvent meme apres leur condamnation on les conseve les appliquer à la question contre d'autres " .

يخضع الشاكي للتعذيب . فالشخص الذى يتهم آخر بارتكاب جريمة دون أن يقدم الأدلة الكافية والمقنعة لإثبات اتهامه فإنه يعتبر محرض عليها وبالتالي يخضع للتعذيب .

إن يقض المرسوم بالآتى " إذا كان المقصود جريمة الخيانة العظمى، فإن المتهم - أيا كان مركزه الاجتماعى - لا يمكنه أن يفلت من التعذيب أثناء استجوابه ، وبالتوازي مع ذلك يخضع صاحب الشكوى أيضا للتعذيب إذا لم يستطيع تقديم الأدلة الكافية لإثبات اتهامه . ويخضع أيضا للتعذيب الشخص الذى حرّضه أو أشار عليه بتقديم الشكوى ، كما يخضع للتعذيب كل الشركاء فى ارتكاب الجريمة "(١).

- وفى هذه الحالة أيضا لا يعد التعذيب الذى يخضع له الشاكي فى مثل الحالة من قبيل التعذيب القضائى ، وإنما يعد بمثابة عقوبة تتخذ طبيعة الثأر أو الانتقام منه نتيجة لاتهامه لشخص آخر بارتكابه جريمة بدون أن يملك دليلا على إثباتها وبقصد النكاية فيه ومحاولة إخضاعه للتعذيب بدون مبرر .

Code - 9 - 8 - 3 - constantin

(١)

" Comme lorsqu'il s'agit de crime de lèse majesté l'accusé ne peut en aucune manière , quelle que soit sa dignité éviter les tourments de la question , que pareillement l'accusateur sache qu'il doit lui - même être soumis avec celui qu'il accuse , s'il ne donne pas des preuves suffisantes de son accusation on doit également soumettre à la même épreuve celui par le conseil et l'instigation de qui l'accusation a été faite , afin qu'on tire une égale vengeance de tous les complices du crime " .

الفصل الثالث

موقف فلاسفة وفقهاء الرومان

من التعذيب

بالرجوع إلى المصادر القانونية والأدبية للقانون الروماني نجد أن هناك بعض الفلاسفة والفقهاء والرومان الذين اعترضوا على استخدام التعذيب القضائي ، مستندين في ذلك إلى أسباب إنسانية وأخلاقية بحتة .

ففي أثينا لم يكن هنالك تحريما لاستخدام التعذيب القضائي ، وأن الفكرة القائلة بعدم أخلاقية هذه الوسيلة كانت لا تلقى قبولا لديهم نظرا لأن استخدام التعذيب كان لا يمس الأرواح ، وأن قسوة التعذيب كانت تجد مبررها في الغاية الحميدة التي تتحقق من وراء ذلك والمتمثلة في اكتشاف الحقيقة من قبل القاضي ، وإمكانية الوصول إلى هذه الغاية كانت تضيء الشريعة على الوسائل المستخدمة للوصول إليها .

بالإضافة إلى ذلك فإن أفلاطون وأرسطو . وهما من كبار فلاسفة اليونان - لم يعترضوا على التعذيب ، ولم يستكروا التجاوز أو الإفراط في استخدامه . كما أن أنصار المدرسة الرواقية مثل ذنون zenon ، كلنس cleante وأتباعهم قد أشاروا إلى أن التعذيب لم يكن مستهينا ، وإنما كان يعد بمثابة وسيلة لازمة وضرورة للوصول إلى الحقيقة والتي كانت تبرر حتمية وجوده ^(١) .

FASANo. Op. cit. 179.

(١)

وفى روما نجد أن الغالبية من الفقهاء لم يعترضوا على استخدام هذه الوسيلة باعتبارها هي الآداة الفاعلة للوصول إلى الحقيقة فكان فقهاء الرومان ينظرون إليها باعتبارها إجراء من إجراءات الدعوى الجنائية يتزايد استخدامها بالتناغم مع أساس القانون الرومانى . فالاستجواب من حيث فائدته أو فاعليته لم يكن يخضع للمناقشة والقاضى كان حرا فى أن يأخذ بالاعترافات التى تمت تحت وطأة التعذيب أو أن يستبعدا . فالقاضى دون غيره هو المسئول عن التميز بين الاعترافات الصحيحة وغير الصحيحة أو المزورة . وهو المكلف باستبعاد الإدعاءات المزورة أو التى تكون محل شك أو ارتياب^(١).

ولمزيد من الإيضاح فإننا نعرض لموقف الفقهاء والفلاسفة

الرومان من مشكلة التعذيب من خلال المبحثين الآتيين :-

المبحث الأول : موقف الفقهاء الرومان من التعذيب .

المبحث الثانى : موقف فلاسفة الرومان من التعذيب .

D. 48 – 18 – 1 – pr. Ulpian – D . 48 – 18 – 1 – 17 ulpian – (١)

D . 48 – 18 – 1 – 27 ulpian.

المبحث الأول

موقف الفقهاء الرومان من التعذيب

بالرجوع إلى مجموعات جستينيان يتبين لنا احتوائها على مجموعة من النصوص التى تنظم مجال تطبيق التعذيب بطريقة محددة . ومن خلالها يمكن الوقوف على آراء بعض فقهاء الرومان فى مسألة التعذيب ، وأسباب تطبيقه .

وبإمعان النظر فى هذه النصوص يتبين لنا أن استخدام التعذيب كان لأسباب إجرائية الغرض منها تبسيط الإجراءات التى كانت تتسم بالغلظة ، وأحيانا أخرى بغرض سرعه التحقيق الجنائى الذى كان يحتاج لوقت طويل إذا ما طبق عليه قواعد أخرى تتصف بالجمود والصلابة (١) .

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه النصوص تبرهن على أن فقهاء القانون الرومانى كانوا يعترضون على استعمال التعذيب فى بعض الحالات لأسباب إنسانية ، وأحيانا أخرى كانوا يرون تأجيله لبعض الوقت أو عدم خضوع البعض له لأسباب تتعلق بالمتهمين .

ونظرا لأن الفقيه أولبيان يعد من أكثر فقهاء القانون الرومان تعرضا لدراسة التعذيب ، فإننا سنسلط الضوء على آراءه فيما يتعلق بهذا الموضوع ، مع الإشارة إلى آراء غيره من الفقهاء الرومان كلما كان لذلك محلا ، وذلك على النحو التالى :-

LEVASSEUR (i) op. cit. p. 170 – MELLOR. Op. cit. p. 66. (١)

أ- لقد أشار الفقيه أوليان من خلال بعض نصوص مجموعات جستنيان وهو بمعرض حديثه عن مدى خضوع كل العبيد المتواجدين في منزل سيدهم لحظة ذلله للتعذيب أشار إلى إعفاء كل العبيد المصابون بعاهاات معينة مثل فقد البصر أو السمع أو الكلام من الخضوع للتعذيب ، وكذلك المصابون بعاهاات عقلية أو صغار السن الذين لا يستطيعون رؤية الجريمة أو إدراكها ^(١).

كما تشير هذه النصوص إلى أن سبب عدم خضوعهم للتعذيب هو الإهتمام بالتحقيق وشرعيته ، وتحديد الذين يخضعون له ، وتقاضى ضياع الوقت من تحقيقات لا طائل من ورائها ، لاسيما إذا لم يبدى الشهود أية معاونة أو مساعدة ومن ثم فإن عدم خضوعهم للتعذيب فى مثل هذه الحالات لا يرجع إلى أسباب إنسانية، وإنما لأسباب إجرائية تتعلق بمرونة وسرعة الانتهاء من التحقيق والوصول إلى الحقيقة .

(١) - " Homo " Le Haut - Empire " . paris . 1941. P. 522 - D. 29 - 3 - 5 - pr- ulpien .

" Si un esclave a ttaque d'une maladie grave n'a pu porter de secours à son maître , il doit etre excuse " .

فهذه المادة تشير إلى إعفاء المرضى بأمراض خطيرة من الخضوع للتعذيب .
D. 29 - 5 - 3 - 7 . ulpien

" On excuse encore les esclaves à qui la foiblesse de l'âge avancé n'a pas permis de défénder leurs maitres " .

فهذه المادة تشير إلى إعفاء صغار السن الذين لا يملكون القدرة على الدفاع عن أسيادهم من الخضوع للتعذيب .

D. 29 - 5 - 3 - 9 - ulpien

" L'esclave aveugle est aussi digne d'excuse".

فهذه المادة تشير إلى إعفاء العبد الضرير من الخضوع للتعذيب .

ب- أشار الفقيه أولبيان من خلال أحد نصوص مجموعات جستنيان^(١) إلى مرسوم الإمبراطور هادريان الذى ينظم لكيفية استخدام التعذيب إذ يقضى بالبده بتعذيب الشخص الذى تتوافر دلائل وقرائن قوية على ارتكابه للجريمة ، ثم الشخص الذى يرى القاضى أن استخدام التعذيب معه يؤدى إلى الاعتراف بالحقيقة .

وقد أكد الفقيه أولبيان إلى أن الغرض أيضا من ذلك هو سرعة كشف الحقيقة وليس الغرض من ذلك إعفاء بعض المتهمين من الخضوع للتعذيب .

وفى هذا المضار يجب الإشارة إلى الدستور الذى أصدره الإمبراطور جارسيان^(٢) سنة ٣٨٠ ميلادية ، والذى يقضى بالآتى "

(١) D- 48 - 18 - 1 - 2 - ulpien

" le meme empereur Adrien a rescrit a claudius quartinus , et dans ce rescrit il a déterminé qu'il fallait commencer par le plus suspect et par celui duquel le juge croirait plus facilement obtenir la verité "

Code . 11 - 5 - 3 - GRATIEN , VALENTINIEN et THEODOSE(٢)

" Que toutes les fois qu'on opposera qu'un navire a echoué ou a ete submergé sous les flots , le fait soit soumis au juge competent aui fera toutes les recherches qu'un pareil cas exige , on ne droit mettre à cet effet à la question que deux ou trios des personnes qui étaient sur le navire . il n'est point necessaire un juge a droit , pour obtenir les renseignements les plus amples "

هذا النص يشير إلى إقتصار التعذيب على إثنين أو ثلاثة من طاقم السفينة بغية كشف ملابسات الحادث الذى أدى إلى غرق السفينة ، وليس الغرض من ذلك إعفاء بعض أفراد طاقم السفينة من الخضوع للتعذيب ، كما يشير هذا النص إلى أن قصر التعذيب على بعض أفراد الطاقم هو سرعة الوصول إلى كشف أسباب الحادث .

" في حالة غرق السفينة ، يمكن للقاضي أن يأمر بإخضاع اثنين أو ثلاثة من طاقم السفينة للاستجواب المصحوب بالتعذيب بدلا من خضوع كل أفراد طاقم السفينة لهذا الإجراء ، بنية توضيح ظروف الحادثة التي أدت إلى غرق السفينة " .

ج- أشار الفقيه بول والفقيه أركادوس جارسيو إلى إعفاء الذين نقل أعمارهم عن أربعة عشر عاما من الخضوع للتعذيب ، وذلك لاعتبارات أخلاقية تتعلق بالحفاظ على الكمال الجسماني للأطفال . ولم يستثيا من ذلك سوى جريمة الزنا ، إذ أن القانون الروماني لم يضع استثناء يتعلق باستخدام التعذيب في سبيل الكشف عن مرتكب الجريمة ^(١) .

وقد أقر الفقيه كالستريت Callistrate ^(٢) بهذه القاعدة ، أي

D. 48 - 18 - 10. pr . Arcadius charisius ^(١)

" Il ne faut point appliquer à la question un mineur au - dessous de quatorze ans comme l'a rescrit l'empereur Antonin a cecilius - Jubeentinus " .

D . 29 - 5 - 1 - 33 - ulpien

" Il paroît que l'impubere ne doit pas être appliqué à la question . on est d'ailleurs dans l'usage de ne point appliquer les impuberes à la torture on les épouvante seulement , et on les punit a coups de ferule ou de nerf de beuf " .

هذا النص يشير إلى عدم خضوع القاصر للتعذيب ، وفي حالة الضرورة يكون عقابه بالضرب بعضى خفيفة أو بسوط.

D. 48 - 18 - 15 . 1. Callistrate ^(٢)

" Quant au mineur au - dessous de quatorze ans il ne faut pas l'appliquer à la question quand c'est un autre que l'on accuse , ce qu'a rescrit antonin à Mecilius , surtout lorsque l'accusation n'est aucunement etallie par des preuves exterieures , il ne s'ensuit pas que l'on doive le croire hors de la question , car l'age dit'il qui parait devoir le garantir pour quelque temps de la dureté de la question , le rend aussi plus suspect de mensonge " .

بعدم خضوع من نقل أعمارهم عن أربعة عشر عاما للتعذيب إلا أنه قد اختلف مع الفقيه بول فيما يتعلق بسبب الإعفاء . فقد أشار الفقيه كالستريت إلى أن سبب الإعفاء يكمن في الخوف من الحصول على اعتراف مزور . فخضوع صغير السن لآلام التعذيب قد يدفعه إلى الكذب ، وبالتالي يعرقل الدعوى ويدفع القاضى إلى الوقوع فى الخطأ.

د- أشار الفقيه أولبيان من خلال أحد نصوص مجموعات جستنيان ^(١) إلى أن المرأة الحامل يتأجل خضوعها للتعذيب حتى تضع حملها . وأكد أن سبب التأجيل هو حماية الجنين حتى يؤكد ، وليس السبب فى ذلك هو حماية المرأة الحامل لكونها حامل .

هـ - أشار الفقيه أولبيان إلى خطر تعذيب العبد من أجل الحصول منه على معلومات تدين سيده . وأكد أن السبب فى ذلك هو حماية سيد العبد وليس حماية العبد فى ذاته . فالإعفاء فى هذه الحالة لا يستند إلى دوافع إنسانية أو أخلاقية .

- من خلال ما سبق يمكن القول بأن فقهاء القانون الرومانى كانوا يؤيدون استخدام التعذيب للحصول على الدليل ومن ثم الوصول إلى الحقيقة باستثناء بعض الحالات التى قد يؤجل فيها استخدام التعذيب أو يخضع له البعض دون البعض الآخر أو يعفى منه البعض لظروف تختلف باختلاف الحالات .

D. 48 - 19 - 3 - ulpien

(١)

" La peine de mort d'une femme enceinte doit être différée jusqu'a ce qu'elle accouche. Quant a moi je sais que l'on observe de ne la point appliquer a la question tant qu'elle est enceinte " - MEUOR . op. cit. p. 66.

المبحث الثانى

موقف فلاسفة الرومان من التعذيب

بالرجوع إلى المصادر الأدبية للفلاسفة الرومان نجد أنها تشير إلى بعض الأمثلة المحددة عن التعذيب القضائى ، وكيفية استخدامه سواء فى ظل القانون القديم أو العصر العلمى أو القرون الأولى من العصر الإمبراطورى .

ومن الأهمية بمكان أن نعرض لوجهات نظر بعض الفلاسفة الذين تحدثوا عن هذه الوسيلة مثل شيشرون ciceron ، وسنك senaue ، وترتليان Tertullien ، وسان أوجستين saint Augoustin . إذ أن عرض آراء هؤلاء الفلاسفة حول التعذيب يوضح لنا التطور الذى طرأ عليه خلال العصور المختلفة . حيث أن فكر كل فيلسوف يعبر عن العقلية السائدة فى الفترة الزمنية التى كان يحيا فيها . ونعرض لهؤلاء الفلاسفة من خلال المطالب الآتية :

- المطالب الأول : موقف شيشرون من التعذيب .
- المطالب الثانى : موقف سنكا من التعذيب .
- المطالب الثالث : موقف ترتليان من التعذيب .
- المطلب الرابع:موقف سان أوغسطين من التعذيب

المطلب الأول

موقف شيشرون من التعذيب

Ciciron

- ولد شيشرون سنة ١٠٦ قبل الميلاد فى بيت متواضع بالقرب من أربينوم Arpinum فى منتصف المسافة بين روما ونابلى على التلال المتصلة بـجبال أبين Appenine . وكان لوالده من الثروة ما يكفيه لأن يعلم ولده خير تعليم يستطيع أن يناله فى ذلك الوقت فاستأجر الشاعر اليونانى أركياس Archias ليعلمه الأدب واللغة اليونانية ثم أرسله ليدرس القانون مع كونتس موسيوس أسكيفولا Quinuts Mucius scaevola أعظم رجال القانون فى عصره^(١).

- وهذا الفيلسوف قد درس الفلسفة وفن الخطابة لدرجة أنه كان يعد خطيب روما الأول ، وانعقد له الفضل فى إرساء فن الخطابة فى روما^(٢) . كما كان على دراية كبيرة بالمجال القانونى^(٣) . فمن خلال مؤلفاته القانونية والفلسفية وبصفة خاصة

(١) ول ديورانت - قصة الحضارة - الجزء الأول من المجلد الثالث - ص ٢٩٢ وما بعدها .

CHRPENIER " Cicéron : étude sur sa vie et ses ouvrages " paris 1870 - Boissier " Cicéron et ses amis , étude sur la société romaine du temps de césar " . Paris 1949.

(٢) أ.د/ محمود السقا - شيشرون خطيب وفيلسوف وفقها - مجلة العلوم القانون والاقتصادية - يوليو سنة ١٩٧٥ العدد الثانى - السنة ١٧ - ص ٧٢٧.

(٣) فقد قال فى إحدى المناسبات " من أراد النجاح فى القانون فعليه أن يتخلى عن جميع مسراته ويتجنب كل ضروب اللهو ويودع التسلية والألعاب والطرب وأكاد أقوال إن عليه أن يقطع صلاته بأصدقائه " - أنظر . ول ديورانت - قصة الحضارة - المرجع السابق - الجزء الأول من المجلد الثالث - ص ٢٩٢.

مؤلفاته القانونية والفلسفية وبصفة خاصة مؤلفه المعنون De Republica et De legibus حاول أن يفرق بين القانون الطبيعي Jus naturale والقانون المدنى Jus civile . فالقانون الطبيعى يتكون من مجموعة القواعد التى تنظم للعلاقات بين الأفراد بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعى ، وسواء كانوا أحرار أو عبيد، وبصرف النظر عن الوضع السياسى القائم ، كما ينظم أيضا العلاقات بين الأفراد وبين الهتهم ، ولذلك كان يسمى بالقانون غير المكتوب . فهذا القانون يتطلب البحث والملاحظة للتقاليد والمنافع المشتركة لأفراد المجتمع ، وبمعنى آخر البحث عن الخير المشترك للمجتمع الإنسانى . فمصلحة كل فرد تكمن فى المصلحة المشتركة للمجتمع . والقانون الطبيعى هو القانون الأعلى وهو دائم وثابت بالنسبة لكل الناس لا يتغير بتغيير الزمان والمكان .

- أما القانون المدنى فهو القانون الوضعى ، أى القانون المكتوب والذى يصدر عن الإرادة الجماعية للأفراد الذين ينطبق عليهم هذا القانون . ولذلك يتولى هذا القانون حماية مصالحهم وأموالهم .

ويتغير القانون المدنى من مجتمع إلى آخر . فالقوانين الإنسانية المخصصة لمجتمع ما ليست بالضرورة هى اللازمة لمجتمع آخر . فإذا كانت القاعدة القانونية ذات فائدة لحظة وضعها فإن هذا لا يعنى أنها تظل تحظى بهذه الفائدة فى السنوات التالية لها .

- ويعترف شيشرون بأن القانون المدنى قد يشترك مع القانون الطبيعى فى أساس مشترك أحيانا ، ولكنه لا يختلط معه فى كل

النقاط. فالقانون المدنى يجب أن يكون متوافقا مع احتياجات المجتمع الذى سيطبق فيه (١) .

شيشرون والتعذيب القضائى :

لقد أشار شيشرون إلى التعذيب فى مؤلفاته . ورأى أن هذه الوسيلة قد تم استخدامها فى المجتمع الرومانى منذ عدة قرون باعتبارها آداة مهمة وضرورية للتحقيق القضائى .

فكل المعلومات التى أدلى بها عن التحقيق والتعذيب تعد على جانب كبير من الأهمية لفهم وإدراك كيفية نشأة هذه الوسيلة سواء من حيث تقنية ووسائل استخدامها فى العصر العلمى .

- فقد أقر شيشرون فى إحدى مرافعاته الشهيرة بشريعة التعذيب حينما يكون الغرض من استخدامه توضيح الوقائع المتعلقة بدعوى جنائية معينة (٢) .

ومن خلال مؤلفه الشهيرة *Partitiones oratoriae* أشار إلى شرعية استخدام التعذيب باعتباره موروثة عن الأسلاف والذين كانوا يهجرون استخدامه حينما يتبين لهم عدم فعاليته . إلا أنه لم يوافق على استخدام هذه الوسيلة إلا فى مواجهة العبيد . كما أشار إلى ضرورة استخدامه أثناء التحقيق بدون تحيز أو مجاملة ، واستخدمه أيضا من أجل الموازنة بين الإجابات التى يتم الحصول عليها أثناء

(١) . Michel (A) " Rhetorique et philosophie chez cicérone " . (١)
paris , 1960 . p. 475 .

FASANO. Op. cit. p. 191. (٢)

التحقيق ، والمقارنة بينها وبين الأدلة المادية والقرائن . إذ يقول " إذا ما طبق التعذيب أو تم الإعلان عن أهمية استخدامه في الدعوى فإنه يجب تبرير الفائدة التي ستتحقق من استخدامه : وهذا هو رأى أسلافنا إذ كانوا لا يوافقون على استخدام هذه الوسيلة إذا كان لا يتحقق من وراءها أية فائدة . ومن هذه الزاوية أشار شيشرون إلى أن التعذيب يطبق بحرص وبدون مجاملة أو تميز من أجل الموازنة بين الإجابات التي يتم الحصول عليها عن طريق التعذيب ومقارنتها بالأدلة المادية والقرائن " (١) .

- ومن خلال مؤلفه *Topiques* أعلن شيشرون عن مناصرته لاستخدام هذه الوسيلة شارحا ذلك بقوله " أن تعبير الحقيقة يتم التواصل إليه من خلال اعترافات الأشخاص الذين أنهكهم التعذيب (٢) فالوصول إلى اليقين يتم التواصل إليه باستخدام التعذيب المفرط سواء كان جسديا أو نفسيا فالكلام ينساب من أفواه الذين يتألمون من الجلد أو التعذيب أو النار ، وينطون بالحقيقة .

- وفي هذا المضار يتلاحظ لنا أن هذا الفيلسوف لم يغير على الإطلاق الفكر التقليدي الذي كان يسود في ظل الفترة التي عاش فيها . فتعاليم المدرسة الرواقية التي كان قد تأثر بها شيشرون لم تكن غريبة عن قبوله لفكرة التعذيب ، إذ أن هذه المدرسة كانت تؤمن بهذه الفكرة وتطبيقها أثناء التحقيق الجنائي .

FASANO. Op. cit. p. 192.

(١)

MELLOR . op. cit. p. 69

(٢)

ومع ذلك فإن هذا الفيلسوف قد خالف فكر هذه المدرسة حينما اعترف بأن التعذيب إذا كان لا يمثل ألماً نفسياً فإنه يسبب ضرراً جسدياً . ومن ثم فإنه يعتبر من قبيل الأشياء الرديئة وغير المقبولة بالنسبة للإنسان حيث أنه ضد طبيعته ، ويعتبر من الأشياء المخيفة والشاقة والتي يصعب تحملها . إلا أنه لا يمثل الأذى الأكثر ضرراً^(١).

وبالتالى لا يوجد سبب أخلاقى لمعارضة التعذيب فى حد ذاته .

- فقد وافق على استخدام التعذيب القضائى غير المشروط ، ولم يراوضه أدنى شك فى شرعية استخدام هذه الوسيلة للحصول على الدليل . كما أنه لم يشير إلى أية معايير أخلاقية أو أسباب إنسانية يمكن أن تحد من تطبيقه . فالمجتمع الرومانى لم يكن قد وصل إلى درجة من النضج تؤهله لأن يأخذ هذه المعايير فى اعتباره عند استخدام هذه الوسيلة .

- وهناك بعض النصوص التى تبرهن على أن شيشرون قد تسأل فى بعض الحالات عن مدى فعالية وقيمة التعذيب وصلاحيته فى انتزاع اعترافات تظهر الحقيقة ، منها :

(١) cicerone, " Topiques " 20 , 74.

(٢) Valente(M). " L'éthique stoïcienne chez cicéron " thèse . (٢) paris 1956. p. 289 -294.

- ففي إحدى فقرات كتابه المعنون pro cluentio أشار إلى طرق التعذيب التي استخدمتها sassia ضد عبيدها بغية ابتزاز اعترافات مزورة منه . فقد أخضعته للتعذيب عدة مرات ليس بقصد الوصول إلى الحقيقة وإنما بقصد الحصول منه على اعترافات تبرئها من جريمتها . إذ جاءت الفقرة على النحو التالي :-

" ouidam ex advocatis homo et honoribus populi oronatus et summa virtute praeditus intellegere se dixit non id agi ut verum inveniretur sed ut aliquide falsi dicere cogerentur ".^(١)

- وفي إحدى مرافعاته أكد أن الاعترافات التي يدلى بها الشخص تحت وطأة التعذيب تكون مصحوبة بالآلام الجسدية . فالعاطفة والخوف من التعذيب ينزع من الاعترافات المصدقية واليقين ^(٢) .

" quaestiones nobis servorum accusator et tormenta minitatur in quibus quamqoen nihil periculi suspicamur , tamen illa tormenta gubernat dolor moderator natura cuiusque cum animi tum corporis , regit quaesitor , flectit libido , corrumpit spes , infirmitas metus , ut in tot rerum angustiiis nihil vertati loci relinquatur " .

CICERON. Pro cluentio , 63 , 177 (١) ترجمة النص

" Alors un des amis convoqués , personnage distingué par les honneurs du peuple et doué du plus haut mérite , déclara bien comprendre qu'il ne s'agissait pas de découvrir la vérité , mais d'extorquer une fausse déclaration " .

CICERON. Pro sulla , 28 78 . (٢)

- وفى إحدى فقرات كتابة المعونة partitiones oratoriae أشار إلى أن الشهادة التى تصدر من الشهود تحت وطأة التعذيب تكون غامضة ومتناقضة . فالخوف من التعذيب يمكن أن يدفع بعض الأشخاص إلى اتهام أنفسهم زوراً أو اتهام أحد من زويهم أو اتهام أحد من الأشخاص الذين ييغضونهم . وقد : وصل شيشرون من ذلك إلى نتيجة مؤداها أن التعذيب فى حد ذاته لا يؤدي إلى الحصول على دليل كاف للإثبات . ولذلك أوصى بضرورة البحث بوسائل إثبات أخرى عن الأقوال التى يدلى بها الأشخاص الخاضعون للتعذيب . وبمعنى آخر ضرورة وجود أدلة إثبات أخرى تؤكد صدق الاعترافات الصادرة من الأشخاص المعذبين .

" Saepe etiam quaestionibus resistendum est , quod et dolorem fugientes multi in tormentis ementiti persaepe sint morique naluerint falsum fatendo , quam verum dicendo dolore : nulti etiam suam vitam neglexerint , ut eos qui his cariores quam ipsi sibi essent liberarent , alii autem aut natura corporis aut consuetudine dolendi aut metu supplici ac mortis visn tormentorum pertulerint , alii ementiti sint in eos , quos oderant , Atque haec exemplis firmanda sunt ".^(١)

- وفى إحدى خطب شيشرون التى كتبت حوالى عام ٤٥ ق.م ناقش الخطيب مدخل المحامى لمناقشة التعذيب قائلاً : " إذا كانت مناقشة الشهود التى تتم تحت وطأة التعذيب أو طلب تلك المناقشة من المحتمل أن يفيد القضية فأنت مطالب بتأييد هذا العمل ولكنك سوف

نسأل عن مدى الألم ومدى رأى أسلافنا الذين كانوا بلا شك سينكرون هذا الأمر كلية إذا لم يكونوا قد وافقوا عليه ، وعن رأى الأثنين هؤلاء المثقفون الذين يعذب فيهم الأحرار والعبيد ، وعن رأى مواطنينا الذين وافقوا على التعذيب في حالات انتهاك المحارم وفي حالات التآمر ثم عليك أن تثق في فكر ونزاهة المحققين وترن البيانات التي تصدر في ظل التعذيب وبناء على ذلك تقييم دليلك " (٢) .

- فى نهاية المطاف يمكن القول بأن الفيلسوف شيشرون لم يعترض على شرعية استخدام التعذيب باعتباره وسيلة من وسائل الإثبات . والمشكلة التي أثارها هى مشكلة تتعلق بمنطق التعذيب : هل التعذيب هو منهج مناسب لاكتشاف الحقيقة ؟ إن انتقاده الوحيد لهذه الوسيلة يتمثل فى أن الخوف من التعذيب قد يدفع الشخص إلى الأدلاء باعترافات مزورة لا تمس الحقيقة على الإطلاق .

كما أنه لم يشير على الإطلاق من خلال مؤلفاته أو مرافعاته إلى ضرورة مراعاة المعايير الأخلاقية أو الظروف الإنسانية فيما يتعلق باستخدام التعذيب.

(١) CHEVAILLER " Torture , in DDC. Vol. 7 . p. 1295 et 1311 .
MICHEL. " Rhétorique et philosophie chez Ciceron" op. cit. p. 495 - 497.

(٢) د/ السيد العربى حسن - المرجع السابق - ص ٥٠.

المطلب الثانى

موقف سنكا من التعذيب

SENEQUE

ولد لوسىوس أنىوس سنكا فى قرطبة حوالى العام الرابع قبل الميلاد ، وسرعان ما جئ به إلى روما وتلقى فيها كل ما كان يستطيع أن يتلقاه من تربية وتعليم . وقد تشرب الفلسفة من أبية والرواقية من أتالس Attalus والفيثاغورية من سوتيون Sotion والفلسفة العملية من زوج عمته حاكم مصر من قبل الرومان . وقد مارس مهنة المحاماه واختير كوسترا فى عام ٣٣م ، وبعد عامين من ذلك الوقت تزوج بمبىا بولينا Pompeia paulina وعاش معها عيشة عجيبة حتى مماته (١) .

ولم يزعم سنكا أنه أنشأ تيار فلسفى جديد . فكل المبادئ الذى أوصى بها كانت موجودة عند الفيثاغوريين وبصفة خاصة عند الرواقيين . وفى بعض الأحيان تجده ليس متشدداً فى تمسكه بمبادئ الفلسفة الرواقية ففى بعض الأحيان كان لا يتردد فى اقتباس بعض الأفكار من الإبيقوريين .

(١) ول ديوسانت - قصة الحضارة - المرجع السابق - ص ١٧٤ .

WALTZ " vie de senéque " . Paris 1909. FAIDER " Etudes sur seneque " Gand . 1921 - BAILLY " La vie de seneque " Paris . 1929 GRIMAL " Seneque , sa vie , son oeuvre " . Paris . 1966 - AUBENQUE ANDRE "Seneque " . Paris . 1971 - GRIMAL " Séneque ou la conscience de l'Empire " . Paris . 1991.

- وكان يتمتع سنكا بأخلاق خاصة إذ أنه قد أوصى الإنسان بترك الأشياء المادية الزائلة والتغلب على أهوائه ونزواته وهذه الأخلاق تعطى للإنسان إمكانية الوصول إلى حياة سعيدة تتصف بالزهد والتقشف . فالفضيلة تعتبر من وجهة نظره هى الخير الأعظم أو هى النموذج الذى يجب على كل إنسان أن يسعى للوصول إليه . فالفضيلة تعلو على كل الفضائل الأخرى نظرا لأنها لا تقنى .

ولكى يتمتع الإنسان بالفضيلة - وفقا لفكر سنكا - فإنه يجب أن يحيا وفقا لطبيعته ، وبمعنى آخر وفقا لعقله لأن العقل يستوحى الطبيعة ويكون فى توافق دائم معها فالشخص العاقل الحكيم هو الذى يعيش فى توافق مع الطبيعة وبالتالي يعيش وفقا للعقل .

والإنسان بجوهره يحتوى على كل ما هو ضرورى للوصول إلى الفضيلة . ولكى ينجح فى الوصول إليها فإنه يجب أن يتعلق بها مثل تعلقه بذاته . فكل شخص يملك طبيعة حدسية بجوار طبيعته العقلانية . وطبيعته الحدسية هذه تترجم لكل ردود الأفعال الإيجابية التى يمكن أن يكون الإنسان فريسة لها . والمقصود بصفة رئيسية اللذة ، والألم النفسى والإكراه . فلكى يصل الفرد إلى حالة من الحكمة والعقلانية يجب أن يتغلب عقله على حدسه ، حيث أنه هو الذى يخلصه من كل الانفعالات . وفى الحالة العكسية ينزلق الإنسان إلى الهدم الأخلاقى ومن ثم إلى اقتراف الشر .

- وفى كتابة المعنون De vita beata أشار إلى مختلف الوسائل التى يمكن أن تساعد الإنسان للوصول إلى الخير الأعظم أو الفضيلة ، والمتمثلة فى الآتى :

- الزهد عن المال .
- الزهد عن الأهواء والانفعالات .
- الابتعاد عن الظلمات والمرض والتعذيب والألم :
- احتقار الحياة وإيثار الموت .
- إرادة الوصول إلى الفضيلة .

* موقف سنكا من التعذيب القضائي :

فى القرن الأول الميلادى الذى عاش فيه سنكا كان القانون الجنائى الرومانى يمر بفترة غنية فى التعديلات المتعلقة بإجراءات الدعوى الجنائية . فقد كانت تتدخل السلطة الإمبراطورية بصفة دائمة فى مجال العقاب الجنائى فالإجراءات غير العادية La cognition extra ordinem قد حلت محل الإجراءات العادية الخاصة بنظام المحققون "La procedure cle l'accusetio" والذى كان يعد بمثابة شكل نموذجى للتحقيق أمام المحاكم الدائمة^(١).

- وعن مفهوم التعذيب القضائى فى ظل هذه المرحلة نجد أنه لم يتعرض لأى نوع من التعديل لا سيما من الناحية العملية ، بل أصبح يتصف بنوع من القسوة ، وامتد نطاق تطبيقه إلى الأحرار بصفة

(١) د/ عبدالمنعم درويش " رواية تحليلية لوظيفة العقوبة فى القانون الرومانى " المرجع السابق - ص ٤٦ وما بعدها حيث قد أشار إلى أن إختفاء نظام المحققين لم يترتب عليه اختفاء نظام الإتهام (نظام الإجراءات العادية) بالمقابلة للجرائم غير العادية (نظام التحقيق " .

دائمة ولم يعترض الفقيه سنك أو أى من فلاسفة عصره على مبدأ استخدام التعذيب القضائي (١).

- وإذا كان الفقيه سنك لم يعترض على مبدأ التعذيب فإن اللافت للنظر فى فلسفته هو انتقاده الواضح من خلال مؤلفاته للإكراه أو العنف *La violonce* . فمن ناحية نجد أنه قد أدان فى العديد من المرات الهمجية بكل أشكالها ، ومن ناحية أخرى نجد أنه لم يدلى بأية معلومات تفيد انتقاده للتعذيب ، أوضع المعيار للفرقة بينه وبين كل الوسائل الأخرى للمعاملة السيئة . ورفضه وإنكاره لكل حالات العنف والإكراه تظهر بوضوح من خلال كتابة المعنون " *De ira* " . ففى إحدى فقرات هذا الكتاب والذى يعالج فيها الأفعال الوحشية نجد أنه قد وصف هذه الأفعال بأنها تعد من قبيل العيوب الأجنبية التى أصابت أخلاقيات المجتمع الرومانى، ونقلت إليه عن طريق البلاد التى فتحها الرومان (٢) . فالهمجية فى التعذيب والغضب قد نقلت إلى المجتمع الرومانى مع عادات أخرى عن طريق الغزوات التى قام بها الرومان .
فوفقا لما جاء فى كتاب الغضب *De ira* لسنك :

" Utinam ista saevitia intra peregrine exempla mansisset nec in Romamano mores cum aliis adventiciis vitiis etiam suppliciorum irarumque barbaria transisset " (٣)

(١) CRIMAL . " Sénèque ou la conscience de l'Empire " . p. 343.

(٢) MELLOR. Op. cit. p. 67 . GRAVEN " Une histoire et une mise en accusation de la torture des origines à nos jours " in RICPT. 1949 p. 168.

(٣) SENEQUE. *De ira* . 3-18 – 1 Cite chez FASANO. Op. cit. p. 208

وقد مدح الفيلسوف سنك الآلهة من أجل أن تتدخل لإنقاذ عبد يملكه أحد الفرسان الرومان (Vedius pollion) من موت مروع بسبب تحيطه لكوب من الكريستال (١) .

- وإذا كان سنك من الفلاسفة الذين استنكروا همجية ووحشية التعذيب فإن استنكاره لا يستند إلى أسباب إنسانية أو أخلاقية ، وإنما يرجع إلى أن التعذيب قد ابتعد عن هدفه الأساسى وهو الحصول على اعتراف أو شهادة وأصبح يمس طبقات اجتماعية لا يجب أن تخضع للتعذيب . ومن الأمثلة التى أشار إليها هذا الفيلسوف إن كاليجولا Caligula قد عذب مجموعة من الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية سامية ليس بهدف استجوابهم فى واقعة معينة وإنما بقصد إشباع رغبته فى تعذيبهم . إذ جاء فى كتابه De ira

Quid antique perscrutor ? Modoc . Caesar sex. Papinium, cui pater erat consularis Betilienum Bassum quaestorem suum , Procuratoris sui filium aliosque et senators et equites Romanos uno die flagellis cecidit, Torsit non quaestionis sed anime causa" (٢) .

وقد أشار سنك إلى أن تعذيب أعضاء مجلس الشيوخ كان بالضرب بالسوط والتوثيق بالجبال ، وكان تعذيب الفرسان بالنار وتشويه الوجه . كما أشار إلى أن كاليجولا قد حط من مكانتهم

SENEQUE. De ira . 3, 40, 2 – 3 – cite chez FASANO . op. cit. (١) p. 209.

SENEQUE. DE ira . 3, 18 – 3. (٢)

من بين الأشخاص الذين تم إخضاعهم للتعذيب أحد الأباطرة وبعض أعضاء مجلس الشيوخ وبعض الفرسان

الاجتماعية بوضعهم فى عداد العبيد وسحب منهم صفة الشرف والعزة الذى كان يتمتع بها المواطن الرومانى ^(١).

- وبالنظرة الثاقبة إلى فكر الفيلسوف يتلاحظ لنا تأكيده فى العديد من المرات من خلال مؤلفاته وبصفة خاصة مؤلفة المعنون Epistulae ad lucilium وجود علاقات بين الأحرار والعبيد .

وفى العديد من المرات كان يدافع بقوة عن العبيد وعن صفتهم الإنسانية . فالعبيد - من وجهة نظره - هم قبل كل شىء كائنات إنسانية تتمتع بنفس الروح والعقل الذى يتمتع بها غيرهم من الأشخاص الذى ينعمون بمكانة اجتماعية أخرى . ويقصد بذلك تمتعهم بخاصية الروح الذى يتمتع بها المواطنون الأحرار ^(٢) . فالروح توجد فى جسد الشخص الذى ينتمى إلى طبقة الفرسان مثلما توجد فى جسد المعتوق والعبد . إذ جاء فيه :

" Hic animus tam in equitem Romanum quam in libertinum , quam in Servum potest codere "

- نخلص مما سبق إلى أن هذا الفيلسوف لم يعير أى اهتمام للطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد فيما يتعلق بمدى خضوعه للتعذيب ، وعدم اقتصار تطبيقه على العبيد فقط .

ومن ناحية أخرى نجد أنه قد ترك انطبعا يعبر عن عدم رصده بدقه لصفة القسوة والشدّة الذى كان يتم بها التعذيب بالنسبة له كان يرى أن هذه الوسيلة يتم إتباعها بغية الوصول إلى غاية محددة ، ومن

(١) MELLOr. Op. cit. p. 67 - GRAVEN. Op. cit. p. 168.

(٢) SENEQUE. Epistulae ad lucilium - 4 - 31 - 11. ==

ثم كان يجب أن يكون استعمالها محدداً وخاضعا لقواعد يجب احترامها. وبالتالي فإن استخدامها بطريقة عامة من أجل إشباع نزوة كما فعل كالجيولا يؤكد شناعته وفظاعته . لأن ذلك يخرج التعذيب عن نطاقه الشرعى . فاستخدام التعذيب بهذه الطريقة يبعده عن هدفه الأساسى ويوسع من نطاق تطبيقه بطريقة غير شرعية (١).

وهذا المؤلف يحتوى على مجموعة من الرسائل الأخلاقية . وهذه الرسائل عبارة عن أحاديث عارضة شخصية موجهة إلى صديقه لوسليوس وإلى صقلية المترى ، الشاعر ، الفيلسوف والأبيقورى الصريح .

FASANO . op. cit. p. 211.

(١)

المطلب الثالث

موقف ترنتليان من التعذيب

TERTULLIEN

ولد ترنتليان فى قرطاج عام ١٢٦٠ ميلادية ، وكان يعتبر من أكبر الكتاب المسيحيين فى عصره وأول أباء كنيسة الغرب . وكان ينتمى إلى أسرته وثنية ، وكان والده عضوا بمجلس الشيوخ الرومانى . وقد تشكل من الناحية القانونية والأوربية فى قرطاج . وقد تم اعتناقه للمسيحية عام ١٩٠ ميلادية . وعين بريتورا فى الفترة من ١٩٥ ميلادية إلى ٢٠٠م (١) .

- وكان يتخذ هذا الفقيه موقفا عدائيا من الفلسفة وفقهاءها ، فالفلسفة بالنسبة له ليست صدق الحقيقة أو العقل ، فهى لا تمثل إلا خيالا أو مظهرا لا ينم عن الحقيقة ويوجد تناقضات كثيرة بين النظريات التى يستخدمها الفلاسفة وبين تصرفاتهم الفردية .

ولذلك كان يعارض هؤلاء الذين كانوا يدعون أن العقيدة المسيحية ليست تعبيراً عن الإرادة الإلهية ، وإنها لا تمثل سوى تيار فلسفى مثل بقية التيارات الفلسفية الأخرى . وقد أكد ذلك من خلال مؤلفه المعنون بالدفاع عن المسيحية Apologetique حيث أقر بعدم وجود تشابه بين المسيحية والفلسفة مثلما لا يوجد تشابه بين من يعمل للمجد والشهرة ومن يعمل للحياة ، وبين من يبنى ومن يهدم ، وبين من يرتش من أجل أن يفسد الحقيقة وبين من يدلى بالحقيقة الخالصة ،

TERTULLIEN.Apologetique . 18 , 4.

(١)

بين من يقوم بالسرقه ، وبين من يقوم بالحماية . إذ جاء به :

Adeo quid simile philosophus et christiquus , Graeciae discipulus et caeli, Famae negotiator et vitae , verlorum et factorm operator , et rerum aedificator et destructor et interpolator et integrator veritatis furator eius et custos".^(١)

كما أن هذا الفقيه قد ثار على من يعتبر أن الفلسفة والمسيحية يتمتعان بنفس الحقوق . فقد أشار إلى أن فقهاء المسيحية لا ينشرون فكرهم إلا بطريقة سرية مع وجود خطر تعرضهم للعقاب ، بينما ينشر الفلاسفة فكرهم بطريقة علنية وبدون التعرض للعقاب . فقد جاء بمؤلفه السابق ما يلي :

Cur ergo quibus comparatur de disciplina , non proinde adaequatur de licentia et immunitate disciplinae? . vel cur et illi , ut pares nostri , non urgentur ad officia , quae nos non obeuntes periclitamur? .^(٢)

- كما أن هذا الفقيه كان ينادى بالاحترام المطلق للعدالة باعتبارها ترجمة صادقة لاحترام القوانين الإنسانية والإرادة الإلهية . فلا توجد عدالة حقيقية بدون الإرادة الإلهية . وقد عارض كل من يعرقل مسيرتها . فقد أنكر كل أنواع الإكراه وانتقد كل حالات الاعتداء . فقد حارب كل حالات الاعتداء مثل القتل ، والأفعال السيئة والأقوال الشريرة ، وحالات التعدي ، وحالات الخصام أو المشاجرات .

TERTULLIEN.Apologetique . 46, 18 , (١)

TERTULLIEN.Apologetique . 46 , 4- 8 (٢)

ومن ناحية أخرى عارض كل الأعمال السرية مثل القسوة والكرهية
والحد والغضب والسخط والاشمئزاز (١) .

- وكان يرى أن التعذيب القضائي يعتبر نوع من الإكراه
ويتصف بصفتين : أولهما أنه يمثل واقع حقيقي وملموس لأنه يحدث
ألماً جسمانياً حقيقياً ، وثانيهما أنه يتم بطريقة سرية لأنه قبل أن يتم
استخدامه يولد ألماً نفسياً شديداً للمستجوب وأثناء استخدامه يظهر لقسوة
وشدة الجلاء .

ويرفضه المطلق للظلم والغضب ، وبصلابة أفكاره ، قد أهتم
بتأكيد انتماءه للفكر الرواقى ، حيث أنه كان دائماً يعبر عن نفوره من
كل نظريات الفلسفة .

* موقف ترتليان من تعذيب المسيحيين :

لقد عارض الفقيه ترتليان استخدام التعذيب المستمر ضد من
يعتق المسيحية . فحينما تقلد نيرون NERON السلطة قام بإصدار
قانون يعاقب بالإعدام كل من جهر باعتناقه المسيحية . وفى ظل حكم
الإمبراطور تراجان Trajan صدر مرسوم يمنع ملاحقة المسيحيين ،
ولكنه يجيز توقيفهم إذا ما أعلنوا اعتناقهم لها . كما يجيز الحكم عليهم
بعقوبة الإعدام إذا ما احتفظوا بها فى قلوبهم ، كما كان يجيز استخدام
التعذيب أثناء توقيع هذه العقوبة .

RAMBAUX " Tertullien face aux morales des trios premiers (١)
siècles " Paris 1979. p. 272 et 288.

وقد ثار هذا الفقيه ضد التعذيب ، واعتبر أن تطبيقه على مؤيدي المسيحية يعد ظلماً لأن استخدامه كان بقصد تحقيق هدف واحد هو العدول عن اعتناق المسيحية . فكان استخدامه بقصد الحصول على اعتراف المتهمين بانتمائهم إلى المسيحية ، إذ أن الشخص الذي يحمل أسماً مسيحياً كان كافياً أمام المحكمة الإمبراطورية لاعتبار الشخص مرتكباً لجريمة الخيانة العظمى . إذ جاء بمؤلفه السابق ما يلي

" ideo torquemur Confitentes et punimur perseverantes et absolvimur negantes , quia nominis proelium est " .^(١)

وقد أشار ترتليان إلى أنه حينما كان يجحد متهما ارتكابه للجريمة فإنه كان يخضع للتعذيب حتى يعترف بجريمته بينما كان المسيحي الذي يجهر بعقيدته يخضع له من أجل أن يعلن على الملأ تخليه عن عقيدته الدينية^(٢) .

فحينما يعرض المسيحي على القضاء فإن القاضي يبحث عن شيء واحد هو معرفة ما إذا كان المسيحي مصراً على تمسكه بديانته ، وفي هذه الحالة يخضع للتعذيب ويتم الحكم عليه . وفي المقابل إذا ما رجع المسيحي عن اعتناقه للدين المسيحي تحت وطأة التعذيب يطلق سراحه بدون الحكم عليه^(٣) .

- وبملاحظة فكر ترتليان يتلاحظ لنا أنه يستنكر التعذيب بصفة

(١) . TERJULLIEN . Apologetique – 2919

(٢) . SIMON " Contre la torture " . p. 27 – Mellor op. cit. p. 68 et s.

CHEVAILLER . op. cit. p. 1294 et s.

(٣) . TETULLIEN. Apologetique . 2, 10 – 11.

عامة ، وإنما انتقد التعذيب الذى كان يخضع له من يعتنقون الدين المسيحى . كما أنه لم يشير إلى المعايير الأخلاقية التى يمكن الاستناد إليها للتخفيف من وطأة التعذيب بالنسبة للمسيحيين أو لعدم تطبيقه من حيث المبدأ .

وأشار من ناحية إلى أن سوء استخدام التعذيب بطريقة تلقائية ضد المسيحيين يعتبر عمل غير أخلاقى ، إذ لا يجب أن يعترف المسيحى بما ارتكبه ، وإنما يجب أن يعلن ما اعتنقه من الديانة . إذ جاء بمؤلفه السابق ما يلى :

" longe aliud munus carnifici iin christianos imperatis , non ut dicat quae faciunt sed ut negent quod sunt "(1)

ومن ناحية أخرى أشار إلى أن الفجور وعدم الأخلاق كان يكمن فى القضاة الذين ينتمون إلى الدين المسيحى وذلك لموافقته على خضوع إخوانهم المسيحيون للتعذيب (2).

- فتعذيب المسيحيون - من وجهة نظر ترتليان - كان القصد منه الحفاظ على حياتهم . إذ أن القصد لم يكن يتركز فى الحصول على الحقيقة من فم المتهم ، وإنما القصد منه الحصول على اعتراف كاذب فما من شك من أنه إذا أعلن المسيحى على الملأ تحليه عن عقيدته تحت وطأة التعذيب ، فإن إنكاره لديانته لن يكون صادقاً . وبالتالي فإنه

TETULLIEN. Apologetique 7, 2

:(1)

IMBERT- LEVASSEUR - " Le pouvoir , les juges et les (2) bourreaux " . p. 170.

بعد خروجه من المحكمة يظل متمتعاً بانتمائه إلى الدين المسيحى . فقد جاء فى مؤلفه السابق ما يلى :

" unde ista perversitas ut etiam illud non recogitatis , sponte confesso magis credendum esse quam per vim neganti , vel ne compulsus negare non ex fide negarit et absolutus ibidem post tribunal vestrum de vestra rideat aemulatione iterum christianus " . .

نخلص مما سبق إلى أن الفقيه ترتليان لم يتصدى لمشكلة التعذيب بصفة عامة ، وإنما تولى الدفاع عن حالة خاصة وهى تعذيب المسيحيين لاعتناقهم الدين المسيحى . وكان دفاعه يركز على الناحية الأخلاقية أكثر من اعتماده على البراهين القانونية . إذ فى الفترة التى كان يعيش فيها هذا الفقيه لم تكن هناك معايير منطقية لكيفية اختيار القضاة .

ومن ناحية أخرى فإن الاعتراف الذى يدلى به المسيحى كان لا ينظر إليه باعتباره وسيلة للحصول على الدليل وإنما كان يشكل فى حد ذاته الجريمة . وهذه الحالة تماثل حالات أخرى من الجرائم لا سيما جرائم الرأى العام فالقضاة كانوا يستخدمون التعذيب ضد المسيحيين فى هذه الحالة بقصد الحفاظ على حياتهم .

فإذا كانت المسيحية محظورة بنص القانون ، فإن من كان ينتمى إليها لا يبدى الاحترام الكافى للإمبراطور ، ومن ثم يعد مرتكباً لجريمة الخيانة العظمى . ولذلك فإن استخدام التعذيب فى هذه الحالة لا يمثل سوى وسيلة للردع تستخدم من قبل القضاة لإجبار الأفراد على احترام القوانين الإمبراطورية وكرامة الإمبراطور .

TERTULLIEN. Apologetique . 2, 17.

(١)

المطلب الرابع

موقف سان أوغسطين من التعذيب

SAINT Augnustin

نشأ القديس أوغسطين فى بيئة بعيدة عن التقاليد الرومانية ، ولد بمدينة لما غشت Thagaste فى شمال أفريقيا عام ٣٥٤م ودرس فى مدرسة هذه المدينة أولا وانتقل منها إلى المدارس الأخرى فى نوميديا وخاصة مدرسة قرطاجنه . وقد رحل بعد ذلك إلى ميلانو حيث تتلمذ وتعمد أسقف على يد أمبروز نفسه ويعتبر استمراراً لمدرسته فى الدفاع عن سلطة الكنيسة . وقد ترك أثرا خالداً ضمنه فكره وتفسيره للوجود السياسى وعلاقته بمملكة السماء وذلك فى مؤلفه المشهور مدينة الله De civitate Dei وهو يشمل اثنين وعشرون بابا عرض فيها آراءه فى تاريخ الجنس البشرى ، ومشكلة الخير والشر ومصير الإنسان فى الحياة الآخرة وفكرة العدل والدولة (١) .

-
- (١) للمزيد من التفاصيل حول سان أوغسطين انظر - د/ بكر مصباح تتيره - تطور الفكر السياسى فى العصور القديمة والوسطى - منشورات جامعة قار يونس - بنغازى - سنة ١٩٩٤ - ص ٣٢٥ وما بعدها - نورمان فى كانتور - التاريخ الوسيط - قصة حضارة البداية والنهاية - ترجمة وتعليق د/ قاسم عبده قاسم - الجزء الأول - الطبعة السادسة - عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية - سنة ٢٠٠١ - ص ٦٢ وما بعدها - د/ سليمان مرقص - محاضرات فى فلسفة القانون - جامعة عين شمس - كلية الحقوق - سنة ١٩٧١ - ص ٧٥ وما بعدها - د/ حسن على الذنون - فلسفة القانون - مطبعة العانى - بغداد - سنة ١٩٧٥ - الطبعة الأولى - ص ٤٣ وما بعدها .

- وفيما يتعلق بفكر سان أوغسطين فإنه يتركز حول مشكلتين أساسيتين : الأولى تتعلق بالله ، والثانية تتعلق بمصير الإنسان ، والذي يفقد تارّه بسبب الخطيئة ، وتارّه أخرى يتم إنقاذه بالعفو . فإثاره مشكلة الإنسان تؤدي إلى إثارة مشكلة الله . ففلسفته تتمثل في حوار مستمر بين الإنسان والرب ، بين الخالق والمخلوق .

ومن أجل البحث عن الحقيقة لا يجب على الإنسان أن يقبل ويرضى بالسلطة السياسية أو القضائية أو الدينية . فهذا لا يكفي بل يجب عليه أن يقبل عفو الله . وهذا العفو له مفهوم أوسع من مفهوم الاعتقاد . إذ أنه يتسع ليشمل الفهم والإدراك أى العقل . فقد راعى قيمة الأولة العقلية .

فالبنسبة له تعتبر المسيحية ديانة حقيقية تسيطر على قلوب الناس ومشاعرهم . ولكنها تأخذ في اعتبارها لقوة العقل فهو يعطى أهمية واضحة للاعتقاد مع الأخذ في الاعتبار لدور العقل .

والمشكلة الأساسية التي كانت تؤرقه وتشغله طوال حياته هي مشكلة الخطيئة ووجود الشر . إذ من اللحظة الأولى لانتشار المسيحية قد جابهته مسألة التناقض المستمر بين الفكرة التي تقول أن الله يملك السلطة كلها ، ومع ذلك لا يمكن أن يتجنب الشر . ولكنه تغلب على

== ALLARD " Histoire des persécutions " Roma . 1971 -
ALLARD " Les esclaves chrétiens depuis les premiers temps de
l'Eglise jusqu'à la fin de la domination romaine en occident " .
New York . 1974 .

O'MEARA " La jeunesse de saint Augustin " . Paris . 1954 -
FRAISSE " Saint Augustin " . paris . 1968.

هذه المشكلة باكتشافه أن الشر لا يعد نتيجة لتحديد سلطة الله . فالشر لا يوجد إلا بواسطة أرادة الله والتي تمنح الإنسان الحرية المطلقة .

ولذلك فقد أشار هذا الفقيه إلى أن أساس الخطيئة هي إرادة الإنسان الذى يبحث عن الخير والذى يمكنه أن يوجهها إلى السعادة . وكل ما فى الأمر أن مفهوم السعادة شخصى ، أى يتوقف على تفكير الإنسان، وإرادته . فالبعض من الناس يرى السعادة فى فضيلة الإيمان La virtue de l'ame ، والبعض يراها فى لذة الجسد وسعاده La virtue de plaisir du corps والبعض الآخر يراها فى تراكم الثروة المادية .

La virtue de l'accumulation de richesses matérielles

- فالإنسان - وفقا لفكر أوغسطين - يرتكب الخطأ حينما يتحرر من النظام ويهجر العقل ويجهل وجود الله أثناء استخدامه لحرية المطلقة التى منحها له الرب ليجت بها عن سعاده . فالحرية الحقيقية نتحقق للإنسان إذا سار بالتوافق مع أوامر الله . ولذلك فإن الشر لا يمكن أن يعزى إلى الرب وإنما إلى الإنسان (١) .

- نخلص من ذلك أن فكر القديس أوغسطين يتركز فى أن الغاية العظمى للقانون لم تعد تتمثل فى الدولة أو الفرد ، وإنما أصبحت الكنيسة ، أى اتحاد المؤمنين فى الرب هي الغاية العظمى له . وفى كتابه " مدينة الله " يقابل باستمرار بين المدينة الأرضية والمدينة

LEMOMMIER (M) " Histoire de l'Eglise " Montreal . 1983. p. (١)
188 ets FRAISSE " Saint Augustin " p. 35 et s.

السماوية ، وهو لا يقصد بالأولى مدينة أو دولة معينة بل أى مجتمع فى العالم الحاضر بصفة عامة طالما أن الناس يحييون فى حال الخطيئة من وقت آدم . ويقول أنه من يوم ارتكابه خطيئة آدم رسف الإنسان فى أغلال الخطيئة التى طمشت عقله وأفسدت حياته وجعلته ميالا إلى الشر والأنانية والاستئثار بالأشياء والإنفراد بملكيتها رغم حاجة الآخرين إلى المشاركة فيها فاقتضى الأمر وضع قواعد وضوابط وقوانين تصده عن الشر وتحمله قسرا على أنه يعيش فى سلام مع غيره وعلى أن يراعى العدل فى علاقاته بهم . ولولا ذلك لكانت المجتمعات خيره لا أثر فيها للأنانية أوجب الظهور ولا داعى لقيام رئاسات أو تنظيمات أو هيئات سياسية فيها ، ولا محل لمحاكمات أو عقوبات مما يرى فى المدينة الأرضية (١).

أما المدينة السماوية فيقصد بها القديس أوغسطين اتحاد المؤمنين فى الرب الذين تطهرت نفوسهم ، فوصلت أو صارت مرشحة للحياة والسعادة الأبديتين . فالمدينة الأرضية عرض زائل ستحل محله المدينة السماوية التى يوحد قسم منها على هذه الأرض والتى سينتهى الأمر إليها وحدها (٢) .

* موقف القديس أوغسطين من التعذيب :

لقد أعلن القديس أوغسطين عن عداؤه للتعذيب القضائى ، إلا أنه لم يشير بصفة مطبقة إلى مبدأ إلغائه ، بل أقر باستخدام هذه الوسيلة فى

(١) د/ سليمان مرقص - محاضرات فى فلسفة القانون - قسم الدراسات العليا - كلية الحقوق جامعة عين شمس - سنة ١٩٧١ ص ٧٥ وما بعدها.

(٢) د/ سليمان مرقص - المرجع السابق - ص ٧٧.

حل العديد من المشكلات الأخلاقية . ففى مؤلفه (مدينة الله لا) أشار فى الكتاب التاسع عشر منه إلى التعذيب القضائى أثناء حديثه عن الأخطاء القضائية والتعسف فى استخدام التعذيب .

فالتعذيب - من وجهة نظره - يعتبر مسألة غير أخلاقية لأنه يشكل عقوبة قبل الحكم بالعقوبة . وتبدوا عدم أخلاقيته فى أنه يوقع على الفرد قبل معرفة ما إذا كان قد ارتكبه الفعل الإجرامى من عدمه (١) . فقد جاء فى مؤلفه " مدينة الله " ما يلى :-

" Ac per hoc ignorantia judicis plerumque est calamitas innocentis . ET quod est intolerabilius magisque plangendum rigandumque , si fieri posit, fontibus lacrimarum , cum propterea judex torqueant accusatum , ne occidat nesciens innocentem fit per ignorantiae miseriam , ut et tortum et innocentem occident quem ne innocentem occideret torserat" . (٢)

فهذا النص يشير إلى أن تجاهل القاضى لشقاء وتعاسة البرئ وعدم مراعاة بكاءه ودموعه بإخضاعه للتعذيب متجاهلا براءته قد يؤدى إلى إعدامه رغم أن التعذيب يجب أن يوقع على مرتكب الواقعة حتى نتفادى إعدام برئ .

ومن ثم فإن التعذيب يصبح غير منطقى لأنه يحدث ألما لشخص ما قبل أن يتم معرفة خطأه ، وهذا ما يتناقض حتى مع قوانين العقل .

CHEVAILLER " Torture " op. cit. p. 1296 - MELLOR " Je (١) denonce la torture" op. cit. p. 171 et s- COMBES " la doctrine politique de saint Augustin " . paris . 1927 p. 194 et s.

SAINT AUGUSTIN " De civitate Dei " . 19 - 6 - 364 . (٢)

- فالتعذيب القضائي بالنسبة للقديس أوغسطين يعتبر من قبيل الوهم والخداع لأنه لا يمكن معرفة ما إذا كانت المعلومات التى تم الإدلاء بها نتيجة لاستخدامه صادقة أم كاذبة ؟. ففي الواقع قد يجد القاضى نفسه فى مواجهة إنسان برئ يعترف بارتكابه لجريمة ما رغم عدم ارتكابه لها نظرا لعدم قدرته على تحمل التعذيب . وقد يجد نفسه فى مواجهة شخص مرتكب لجريمة ما ومع ذلك يلتزم الصمت رغم إخضاعه للتعذيب نظرا لقدرته على تحمله وعدم إحساسه بآلامه^(١) .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن القديس أوغسطين أكد على حق الشخص فى الشكوى من التعذيب الذى يخضع له مثلما تقرر حق توقيعه بالنسبة للقاضى . فإذا كان لهذا الأخير الحق فى استخدامه فإنه يجب أن يرمى الغرض الأساسى من ذلك وهو استخدامه بالقدر الذى يمكنه من الوصول إلى الحقيقة . ولذلك فإذا ما استخدمه القاضى من أجل تدعيم اعتقاده ويقينه الذى بنى على أدلة إثبات أخرى فإن استخدامه يكون مشروعاً باعتباره وسيلة قدمها له المجتمع الإنسانى^(٢) .

إذا فإن التعذيب القضائي - وفقا لفكر القديس أوغسطين - هو نظام شرعى . ولذلك فقد امتنع عن رفضه صراحة وأقر للقاضى بالحق فى استخدامه فى حالة عدم وجود وسائل إثبات أخرى تمكنه من الوصول إلى الحقيقة ، إذ يصبح فى هذه الحالة وسيلة ضرورية بالنسبة له .

(١). SAINT. AUGUSTIN - De civitate Dei " . 19 - 6 - 365.

(٢). SAINT . AUGUSTIN - DE civitate Dei . 19 - 6 - 364.

خاتمة

من خلال دراستنا للتعذيب كوسيلة لحمل المتهم أو الشاهد على الاعتراف توصلنا إلى النتائج الآتية :-

أولاً : إن دراسة التعذيب القضائي فى المجتمع الرومانى تتمتع بأهمية كبرى نظرا لأن القانون الرومانى شكل أكبر مجموعة من القواعد القانونية المعروفة فى الأنظمة القانونية الغربية ، وأن مبدأ التعذيب الوارد فى القانون الرومانى قد أثر بشدة وبشكل ملحوظ على استمرار التعذيب فى العصور الوسطى والحديثة باعتباره هو الأساس الذى بنيت عليه هذه التشريعات شرعيتها فى التعذيب ، فهذه الدراسة لا تقف بنا عند حد المعرفة بالنظام القانونى للتعذيب والإلمام بالظروف التى نشأ فى ظلها ، بل أتاحت لنا الوقوف على موقف وفكر كبار فقهاء وفلاسفة الرومان الذين تناولوا هذه الوسيلة بالدراسة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ثانياً : هذه الدراسة تؤكد لنا أن العبيد وحدهم هم الذين كانوا يجوز خضوعهم للتعذيب فى ظل القانون الرومانى القديم عندما يرتكبون جريمة ثم امتد إليهم أثر التعذيب باعتبارهم شهود . ومع هذا فإن خضوع العبيد كان يخضع لقيود شديدة أهمها ضرورة موافقة سيد العبد على إخضاعه للتعذيب ، وعدم إجباره على الشهادة ضد سيده . إذ أن العبيد كانوا يعتبرون من قبيل الأشياء المملوكة لسيدهم ، ومن ثم لا يكون لهم وجود قانونى إلا من خلال أسيادهم . ولذلك كان يؤخذ رأى أسيادهم فى الاعتبار حينما يتم استخدام هذه الوسيلة ضدهم . فهم كانوا

لا يحظون بأية امتيازات يمكن أن تعفيهم من الخضوع للتعذيب ، بل كانوا هم الضحايا الأساسية للتعسف فى استخدام التعذيب من قبل قضاء التحقيق والجلادين .

ثالثا : تؤكد هذه الدراسة أيضا أن السادة أصحاب العبيد كانوا يتمتعون بحق مطلق فى تعذيب عبيدهم فى ظل العصر الجمهورى عندما كانوا يتهمون فى نطاق أملاكهم ولم يلغى هذا الحق القانون الرومانى هذا الحق إلا فى سنة ٢٤٠ ميلادية بمرسوم أصدره الإمبراطور جورديان . Gordian

رابعا : تؤكد لنا هذه الدراسة أنه فى ظل القانون القديم كان الشخص المولود حراً يتمتع بحصانة فى مواجهة استخدام التعذيب . إذ كان لا يجوز المساس به أو إخضاعه لأى نوع من التعذيب .

خامسا : لقد تأكد لنا من خلال هذه الدراسة إنه إذا كان التعذيب قد استخدم فى مرحلة القانون القديم وبداية العصر العلمى ضد العبيد على نطاق واسع ، فإن نطاق تطبيقه وتنوع وسائله ، قد امتد ليشمل طبقات أخرى من للمجتمع الرومانى لا سيما فى العصر الإمبراطورى ، والسبب فى ذلك كان يرجع إلى تطور مفهوم الجريمة السياسية . فإذا كان صحيحا أن الجريمة السياسية قد عرفت منذ قديم الأزل حيث كان الاعتداء على مصلحة الجماعة يكون جريمة بالغة الخطورة يعاقب مرتكبها بالنفى أو الإعدام ، فإن هذه الفكرة قد تطورت فى المجتمع الرومانى . فبعد أن كانت الجريمة السياسية توجه إلى الدولة والتأمر عليها من الأعداء بالداخل والخارج ، أصبحت منذ العصر الإمبراطورى نأخذ بمفهوم آخر باعتبارها موجهة إلى شخص

الإمبراطور الذى كان يمثل سيادة الدول الرومانية وكان المجرم يعاقب عليها بعقوبات قاسية . فقد أثر القانون المتعلق بالخيانة ليس فقط على حدوث التعذيب وإتساع نطاقه فى الإمبراطورية الرومانية بل أيضا أثر على شكل الدولة وطبيعتها ودور المؤسسات العامة بها .

سابعاً : تؤكد لنا هذه الدراسة تنوع وسائل التعذيب التى استخدمت فى المجتمع الرومانى ، وكان من أهمها المخلعة ، والخطاطيف ، والتعذيب بالمعدن الساخن لدرجة الاحمرار ، والجلد ، وعصر الجسم فى مكان ضيق ، والضرب بالسلاسل ، والعقاب بالقضبان الحديدية ، وقطع الرأس ، والسم ، والصلب ، والضرب حتى الموت بالعصى والشنق والرجم والقفز من مكان مرتفع والدفن حيا .

ثامناً : أثبتت هذه الدراسة وجود تطور مستمر فى دراسة فكرة التعذيب بدأت منذ العصر الجمهورى وحتى سقوط الإمبراطورية ، وكانت هذه الدراسة تتجه نحو تطور وسائل الإثبات بحيث تصل إلى إلغاء التعذيب ، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك إذا امتد نطاق استخدام هذه الوسيلة لا سيما فى العصر الإمبراطورى وأصبح يخضع لها الأحرار والعبيد لا سيما بصدد بعض الجرائم التى تتعلق بالدولة مثل الخيانة العظمى أو غيرها من الجرائم التى تدخل فى نطاقها .

تاسعاً : أكدت لنا هذه الدراسة أنه على الرغم من وجود أصوات عالية - قانونية وفلسفية - كانت تنقذ هذه الوسيلة إلا أنها ظلت بعيدة عن أنظار المشرعين . بالإضافة إلى أنها لم تتعرض لمبدأ التعذيب فى حد ذاته وإنما كانت تدور حول مدى فعاليته وكيفية ومجال تطبيقه وعن التعسف الذى كان يصاحب تطبيقه . فلم يتم التعرض إلى الجانب

الأخلاقى للتعذيب إلا فى وقت متأخر من قبل المفكرين المسيحيين
وبصفة خاصة القديس أوغسطين .

كما أكدت هذه الدراسة على أن الانتقادات التى وجهت ضد
التعذيب لم تؤدى إلى أحداث أى نوع من المرونة الحقيقية فى استخدامه
أو فى التطبيق المنظم والمستمر لمعايير الرأفة .

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية :

- د/ إبراهيم نصحي - تاريخ الرومان من أقد العصور حتى عام ١٣٣. ق. م - مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٨٣ .
- الشيخ / أحمد إبراهيم - طرق الإثبات الشرعية " - إعداد المستشار واصل الدين أحمد إبراهيم . مطبعة القاهرة الحديثة سنة ١٩٨٥ .
- أ/ أحمد فتحي بهنس - نظرية الإثبات في الفقه الجنائي الإسلامى - سنة ١٩٦٢ .
- د/ حسين كفافى - المسيحية والإسلام فى مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سنة ٢٠٠١ .
- إدوار جيبون - إضمحلال الإمبراطور الرومانية وسقوطها - ترجمة محمد على أبوزره - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية - سنة ١٩٧٧ .
- د/ السيد العربى حسن - التعذيب - دراسة فى تطور العلاقة بين السلطة والفرد - دار النهضة العربية - سنة ١٩٩٤
- د/ بكر مصباح تنيره - تطور الفكر السياسى فى العصور القديمة والوسطى - منشورات جامعة قاريونس يغازى سنة ١٩٩٤ .

- بهى الدين حسين - المواثيق الدولية لحقوق الإنسان - منشورات
المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - سنة ١٩٩٣ .

- د/ حسن المرصفاوى - قوة الاعتراف فى الإثبات الجنائى - المجلة
الجنائية القومية - العدد الثانى - المجلد الثالث يوليو
سنة ١٩٦٠ .

- د/ حسن على الزنون - فلسفة القانون - مطبعة العانى - بغداد -
الطبعة الأولى - سنة ١٩٧٥ .

- د/ سامى صادق الملا - اعتراف المتهم - المطبعة العالمية -
القاهرة - سنة ١٩٨٦ .

- د/ سليمان مرقص - محاضرات فى فلسفة القانون - جامعة عين
شمس - كلية الحقوق - سنة ١٩٧١ .

- د/ صوفى أبو طالب - الوجيز فى القانون الرومانى - دار النهضة
العربية - ١٩٦٥ .

- د/ عبدالحافظ عبدالهادى عابد - الإثبات الجنائى بالقرائن - رسالة
دكتوراه - القاهرة - ١٩٨٩ .

- د/ عبدالعزيز فهمى - مدونة جستنيان - عالم الكتب - بيروت -
بدون تاريخ .

- د/ عبدالرحيم صدقى - القانون الجنائى عند الفراعنة - الهيئة العامة
للكتاب - سنة ١٩٨٦ .

- د/ عبدالرحمن فهمى - أرسطو طاليس - الخطابة - بيروت -
سنة ١٩٧٩ .

- د/ عبدالسلام زهنى - مذكرات فى القانون الرومانى - شركة
مطبعة الرغائب شارع محمد على بمصر - بدون
تاريخ .

- د/ عبدالمنعم البدر اوى - تاريخ القانون الرومانى - سنة ١٩٤٩ .

- د/ عبدالمنعم درويش - رؤية تحليلية لوظيفة العقوبة فى القانون
الرومانى - دار النهضة العربية - سنة ٢٠٠٥ .

- م/ عدلى خليل - اعتراف المتهم فقهاء وقضاء - دار المطبوعات
الجامعية سنة ١٩٨٧ .

- د/ عمر الفاروق الحسينى - تعذيب المتهم لحملة على الاعتراف -
الجريمة والمسئولية - المطبعة العربية الحديثة -
سنة ١٩٨٦ .

- د/ عمر ممدوح مصطفى - القانون الرومانى - دار المعارف - سنة
١٩٦٥ و ١٩٦٦ .

- على بدوى - أبحاث التاريخ العام للقانون - مطبعة مصر - سنة
١٩٤٧ .

- د/ محمد السعيد عبدالفتاح - أثر الإكراه على الإدارة فى المواد
الجنائية - دراسة مقارنة بين القانون الوضعى
والشريعة الإسلامية - دار النهضة العربية - سنة
٢٠٠٢ .

- د/ محمد كامل أمين ملش - التاريخ العام للقانون والقانون الرومانى
- المطبعة الرحمانية سنة ١٩٢٧ .

- محمد معروف الدواليبى - الوجيز فى الحقوق الرومانية وتاريخها -
مطبعة الجامعة السورية - الطبعة الثالثة سنة ١٩٥٩

- د/ محمد على الصافورى - النظم القانونية القديمة لدى اليهود
والأغريق والرومان - دار النهضة العربية - بدون
تاريخ .

- د/ محمود السقا - شيشرون خطيبا وفيلسوبا وفتيها - مجلة العلوم
القانونية والاقتصادية - يوليو سنة ١٩٧٥ العدد
الثانى - السنة ١٧ .

- د/ محمود سلام زناتى - مدخل تاريخى لدراسة حقوق الإنسان -
القاهرة - سنة ١٩٨٧ .

- نورمان ف . كانتور - التاريخ الوسيط - قصة حضارة البداية
والنهاية - ترجمة وتعليق د/ قاسم عبده قاسم الجزء
الأول - الطبعة السادسة - عين للدراسات والبحوث
الإنسانية والاجتماعية - سنة ٢٠٠١ .

- ذ- ول ديورانت - قصة الحضارة - ترجمة / محمد بدران - الإدارة
الثقافية فى جامعة الدول العربية - بدون تاريخ .

ثانياً : مراجع باللغة الأجنبية

ALLARD Paul " Le christianisme et l'Empire romain
de Néron à Théodose " paris 1925

- Les esclaves chrétiens depuis les
premiers temps de l'Eglise jusqu' a la
fin de la domination romain en occident
" . New York . 1974 .

- Histoire des persecutions . Roma 1971.

AMNESTY international " Rapport sur la torture "
paris 1977.

- La Torture . instrument de pouvoir fléau
à combattre " . Paris . 1984 .

ANCEL Jacqueline – La politique criminelle de
l'Assemblée constituante thèse . paris .
1966.

AUBENQUEE Pierre , ANDRE Jean . Marie " sénéque "
. paris 1929.

BAILLY AUGUSTE " la vie de sénéque " paris 1929.

BARDY GUSTAVE la cité de dieu de saint Augustin ,
introduction et notes aux livres 19a 22 .
Paris 1960.

- Saint Augustin l'homme et l'oeuvre " . Paris 1946.

BERTRAND Pierre " L'interrogatoire par la question " .

Revue internationale de criminology et
de police technique . III. Genève 1948.

BOISSIER GASTON " Ciceron et ses amis étude sur la
societe romaine du temeps de cesar "

Paris 1949 .

BONFANTE Pietr " Histoire du droit romain " . Paris
1928 .

BONGERT Yvonne " la philosoplie pénale chez
seneque " . in il problema della pena
criminale tra filosofia greca ediritto
romono . Atti del deuxième coloque de
philosohie pénale " . cagliari aprile
1989 . Napoli . 1993.

- BOULET – SAUTEL Marguerite " Aperçu sur le
systeme des preuves dans la france
coutumière du moyen . Age , in
Recueils Bodin Bruxelles . 1965 .

BOULVERT Gerard , MORABITO Marcel " le droit de
l'esclavage sous le haut . Empire "
Berlin , New York . 1982 .

BOURGERY Abel " s  n  que le philosophie " . paris
1992.

BREHIER Emile " Etudes de philosoplie antique "
paris 1955.

BRIQUEL Dominique " formes de mise    mort dans la
Rome primitive quelques remarques sur
une approche comparative du
probl  me: in Du ch  timent dans la cit  ,
supplices corporals et peine de mort
dans le monde antique " . Roma . 1984.

- Sur le mode d'ex  cution en cas de parricide et en cas
de perduellio " . Roma 1980.

BROGGINI Gerardo " la preuve dans l'ancien droit
romain " in Recueils Bodin . Bruxelles
1965.

BURNIER Charles " la morale de s  n  que et le neo -
sticisme " Th  se Lausanne . 1907.

CARDACIA Giullaume " l'apparition dans le droit des
classes d'honestiores et d'humiliores "
Reveu historique de droit fran  ais et
etranger . paris 1950.

CAYRE Fubbert " initiation à la philosophie de saint
Augustin . Paris 1947.

CHAROENTIER Jean – Pierre . Cicéron : étude sur sa
vie et ses ouvrages " paris 1870.

CHEVAILLER Laurent " Droit romain et droit pénal
dans la doctrine du XVIIE siècle .
Milano 1954.

- Torture , in Dictionnaire de droit canonique . paris
1956.

COMBES GUSTANE " Saint Augustin et la culture
classique " . Paris . 1927 .

- La doctrine politique et saint Augustin " . Paris 1927 .

COROI JOAN N " La violence en droit criminel romain
" . paris 1915 .

D'ALES ADhemar " La théologie de tertullien " . Paris
1905.

DE BOVIS ANDRE " La sagesse de sénéque " . Paris
1948 .

DEBRAY Louis " Contribution à l'étude du serment
nécessaire , in NRHD 32. Paris . 1908 .

DE LABRIOLLE Pierre " Tertullien jurisconsulte " in
NRHD . 30. Paris . 1906 .

- DEVISSCHER Fernand " De l'acquisition du droit de cité romaine par l'affranchissement " .
Roma 1946 .
- DONNE DIEU DE VABRES Henri " Traité de droit criminel et de législation pénale compare " . Paris 1947.
- FABREGGEORGE. Bibertus . " Recherches sur les rapports patron – offfranchi à la fin de la republique romain " . collection de l'Ecole francais de rome . paris . 1981.
- FASANO Raffaele " la torture judiciaire en droit romain " thèse . universite de Neuchatel. 1997 .
- FEENSTRA ROBERT " la preuve dans la civilization romain " Rapport de synthèse , in Recueils Bodin VOI 16 . Bruxelles . 1965 .
- FINAERT JOISEPH " saint Augustin rheteur " . paris 1939
- FORIERS Paul " la conception de la preuve dans l'ecole de droit naturel " in Recueils Bodin . vol. 7 Bruxelles . 1965 .

- GALLONIO Antonio " Traité des instruments de martyre et des divers modes de supplice employés par les païens contre les chrétiens . paris . 1904 .
- GIRARD Paul Frederiuc : " Histoire de l'organisation judiciaire des romains " Paris . 1901 .
- GRAVEN Jean " Une histoire et une mise en accusation de la torture des origines à nos jours " , in RICPT . 1949 .
- GRIFFE Elie " les persecutions contre les chrétiens aux 1^{er} et 2^e siècles . paris 1967 .
- GRIMAL Pierre " Sénèque ou la conscience de l'Empire " Paris . 1991 .
- " Sénèque , sa vie , son oeuvre " . paris . 1966.
- GRODAZYNSKI Denise " Tortures mortelles et catégories sociales : les summa supplicia dans le droit romain aux III^e et I^{er} siècles in Du châtimeut dans la cite , supplices corporals et peine de mort dans le monde antique " . Roma 1984.

HELIE Faustin " Traité de l'instruction criminelle ou
théorie du code d'instruction criminelle
" vol . I. paris 1866.

HENRION Roger " La preuve en droit romain , in la
preuve en droit . Etudes publiées par ch.
Perelman et P. Foriers . Bruxelles .
1981.

HUMBERT MICHEL " le tribunat de la plébe et le
tribunal du peuple : remarques sur
l'histoire de la provocatio ad populum "
Rpma . 1988 .

• IMBERT Jean " Reflexions sur le christianisme et
l'esclavage en droit romain , in
Melanges De visscher . vol . 1 .
Bruxelles . 1949 .

IMBERT Jean , LEVASSEUR Georges " Le pouvoir,
les juges et les bourreaux " Paris . 1972.

JOBERT Philippe " les preuves dans les process contre
les chrétiens " in RHD 54 (1976) .
Paris . 1976.

LAINGUI ANDRE " Histoire du droit pénal " paris .
1985 .

LEA Henri – charles " Histoire de l'inquisition au
Moyen – Age " . Paris . 1986 .

LEBIGRE Arlette " le juge et le bourreau une
aberration historique : la torture
judiciaire in la torture le corps et la
parole . Actes du 11e colloque
interuniversitaire sur les droits de
l'Homme . Fribourg . 1985.

LE BOLOND Jea – Marie " Les conversions de saint
Augustin " Paris 1950 .

LE MOSSE MAXIME. Cognition . Etude sur le rôle du
juge dans l'instruction du process civil
antique". Roma . 1971 .

LEVY Jean – philippe " Cicéron et la preuve judiciaire
" in Melanges Levy – Bruhl . paris .
1959 .

- Classification des preuves dans
l'histoire du droit : in la preuve en droit
. Etudes publiées par ch. Perelman et
p. Foriers . Bruxelles. 1981 .
- L'evolution de la preuve , des origins à
nos jours . synthese générale , in

Recueils Bodin . vol . 17 Bruxelles
1965 .

- Hierarchie des preuves dans le droit
savant du moyen – Age , depuis la
renaissance du droit romain jusqu'a la
fin du XIve siecle . paris . 1939.

LISU MARINO " L'idée du souverain bien et son
expression chez sénéque . 1972 .

LOISELEUR Jules " Les crimes et les peines dans
l'antiquité et dans les temps modernes .
paris . 1863.

MARROU Henri – irenee " Saint Augustin et la fin de
la culture antique " . paris 1958.

- Saint Augustin et l'augustinisme " . Paris . 1956.

MELLOR Alec " La torture , son histoire , son abolition
, sa réappartien au xxe siecle . Paris .
1949.

MEYLANE mile " Tertullien et son Anologétique
contre les paiens" . Thèse . lausanne
1882.

MICHEL Alain " Rhétorique et philosophie chez
cicérone " . Paris .1960.

- MOMMSEN Theodor " le droit penal romain " .
Traduction française en 3 volumes par
J. Duquesne . Manuel des antiquites
romaines . Paris . 1907.
- MORABITO Marcel " les réalités de l'esclavage d'après
le Digeste' . Paris 1981.
- MOREAU Jacques " la persécution du christianisme
dans l'Empire romain" . Paris . 1956.
- PALLASSE Maurice " cicerone et les sources de droits.
Paris . 1945.
- PERRIN Bernard " les caractere subjectif de la
repression penale dans les XII Tables :
in RHD 29 (1951). Paris . 1951.
- PUGLIESE Giowanni " la preuve dans le process
romain à l'epoque classique" , in
Recueils Bodin Vol 16. Bruxelles 1965.
- RAMBAUX claude " tertullien face aux morales des
trios premiers siècles " Paris . 1979.
- RAMBAUD Michel " Cicéron et l'histoire romian " .
Paris . 1952 – 1953.
- ROLLAND Maurice " la torture aujourd' hui dans le
monde " . Paris 1972.

SCHMIDT Joel " Vie et mort des esclaves dans la rome
antique " . Paris . 1973 .

VOELKE Andre Jean " L'idée de volonté dans le
stoicisme " . Paris . 1973 .

WALTZ Rene " Vie de séné que " Paris . 1909.

Winkel Laurens C. " quelques remarques sur
l'accusation publique en droit grec et
romain , in RIDA 29 (1982) Bruxelles .
1982.

الفهرس

تعذيب المتهم أو الشاهد لحمله على الاعتراف أو الشهادة

دراسة فى القانون الرومان

الصفحة	الموضوع
٨٩	مقدمة
	الباب الأول
٩٥	تارىخ الاعتراف ودوره فى الإثبات الجنائى
٩٧	الفصل الأول : نظره تاريخية حول الدعوى الجنائية فى القانون
١٠٠	الرومانى
١٠٨	المبحث الأول : نظام الإستئناف أمام المجالس الشعبية
١١٥	المبحث الثانى : نظام المحققون
١٢٣	المبحث الثالث : المحاكم غير العادية
١٢٥	الفصل الثانى : دور الاعتراف فى الإثبات الجنائى
١٣٥	المبحث الأول : الأساس القانونى للاعتراف فى القانون الرومانى
١٤٠	المبحث الثانى : خصوصية الاعتراف فى القانون الرومانى
١٤٣	المبحث الثالث : إكراه المتهم على الاعتراف
١٤٧	الباب الثانى
١٥٠	نطاق التعذيب وبيان طرقه
١٥٤	الفصل الأول : ماهية التعذيب وبيان طرقه
١٥٥	المبحث الأول : ماهية التعذيب
١٦٣	المبحث الثانى : طرق التعذيب
١٦٧	المطلب الأول : المصادر القانونية وطرق التعذيب
	المطلب الثانى : المصادر الأدبية وطرق التعذيب
	الفصل الثانى : نطاق التعذيب

١٦٩	المبحث الأول : تعذيب العبيد
١٧٠	المطلب الأول : إستجواب العبيد فى نطاق الدعوى الجنائية الخاصة
١٧٣	المطلب الثانى : إستجواب العبيد فى نطاق الدعوى الجنائية العامة
١٧٨	المطلب الثالث : طرق الإستجواب وآثارها
١٩١	المطلب الرابع : إستجواب العبد بصفته شاهد
٢٠٢	المطلب الخامس : إستجواب العتقاء
٢٠٨	المبحث الثانى : تعذيب الأحرار
٢٠٩	المطلب الأول : حظر تعذيب الأحرار فى ظل العصر الجمهورى
٢١٤	المطلب الثانى : تطرر مبدأ حظر تعذيب الأحرار فى العصر الإمبراطورى
٢٢٢	المطلب الثالث : التعذيب وإختلاف الطبقة الإجتماعية
٢٢٧	المطلب الرابع : بعض الحالات الخاصة للتعذيب
٢٣٧	الفصل الثالث : موقف فلاسفة وفقهاء الرومان من التعذيب
٢٣٩	المبحث الأول : موقف الفقهاء الرومان من التعذيب
٢٤٤	المبحث الثانى : موقف فلاسفة الرومان من التعذيب
٢٤٥	المطلب الأول : موقف شيشرون من التعذيب
٢٥٣	المطلب الثانى : موقف سنكا من التعذيب
٢٦٠	المطلب الثالث : موقف ترتليان من التعذيب
٢٦٦	المطلب الرابع : موقف سان أوغسطين من التعذيب
٢٧٣	خاتمة
٢٩٥	الفهرس